

اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 2019-1967



تأليف
إيمان أحمد أبو الخير



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة
في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967
2019-1967

تأليف

إيمان أحمد أبو الخير



مركز الزيتونة
للدراسات والإستشارات
بيروت - لبنان

The Israeli Occupation Attacks on Women in the 1967 Occupied Palestinian Territories 1967–2019

By:

Eman Abo Alkhair

أصل هذا الكتاب هو رسالة نالت بها المؤلفة درجة الماجستير في التاريخ من كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة، سنة 2017. وقد أشرف على الرسالة د. زكريا إبراهيم السنوار؛ وشارك في مناقشتها د. نهاد الشيخ خليل، وأ. د. عبد الناصر سرور.

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2020م – 1442هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-94-9

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 1 80 36 44

تلفاكس: + 961 1 80 36 43

ص.ب.: 14-5034، بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

ربيع معروف مراد

تصميم الغلاف

رنا مصطفى جرجور

طباعة

CA s.a.r.l. |Beirut, Lebanon| +961 1 30 44 44

فهرس المحتويات

| | |
|---|---|
| 3 | فهرس المحتويات |
| 7 | المقدمة |
| 9 | التمهيد: حقوق المرأة في القانون الدولي الإنساني |

الفصل الأول: الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة على حياة المرأة

في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.....(13-52)

المبحث الأول: اعتداء الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية بالقتل

15..... 1967-2019:

أولاً: تعرّض المرأة الفلسطينية للاستشهاد خلال حرب

15..... حزيران/ يونيو 1967

17..... ثانياً: استشهاد المرأة الفلسطينية 1968-1987

19..... ثالثاً: استشهاد المرأة الفلسطينية 1987-1999

21..... رابعاً: استشهاد المرأة الفلسطينية 2000-2008

25..... خامساً: شهيدات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008/2009

28..... سادساً: استشهاد المرأة خلال عدوان سنة 2012 على قطاع غزة

29..... سابعاً: استشهاد المرأة خلال عدوان سنة 2014 على قطاع غزة

31..... ثامناً: استشهاد المرأة الفلسطينية 2015-2019

33..... تاسعاً: استشهاد المرأة الفلسطينية نتيجة الحصار والحوارز العسكرية

المبحث الثاني: الاعتداءات الإسرائيلية على المرأة الفلسطينية

36..... بالجرح والإصابة 1967-2014:

36..... أولاً: تعرّض المرأة الفلسطينية للجرح والإصابة 1967-1987

38..... ثانياً: تعرّض المرأة الفلسطينية للجرح والإصابة 1987-2000

39..... ثالثاً: تعرّض المرأة الفلسطينية للجرح والإصابة 2000-2008

40..... رابعاً: تعرّض المرأة الفلسطينية للجرح والإصابة 2008-2014

48..... خامساً: إصابة المرأة الفلسطينية نتيجة اعتداءات المستوطنين الصهاينة

الفصل الثاني: امتهان الاحتلال الإسرائيلي لكرامة المرأة

الفلسطينية وتعذيبها..... (53-85)

المبحث الأول: معاناة المرأة الفلسطينية في سجون الاحتلال 1967-2019: 55

أولاً: اعتقال المرأة الفلسطينية 1967-2019 55

ثانياً: امتهان كرامة المرأة في أثناء عملية الاعتقال 59

ثالثاً: الظروف المعيشية السيئة للأسيرات في سجون الاحتلال 65

المبحث الثاني: إبعاد المرأة الفلسطينية، وفرض الإقامة الجبرية

عليها، وإهانتها: 70

أولاً: مخالفة الإبعاد للقانون الدولي 70

ثانياً: إبعاد المرأة الفلسطينية 1967-2019 71

ثالثاً: فرض الإقامة الجبرية على المرأة الفلسطينية 1967-2019 79

الفصل الثالث: معاناة المرأة بسبب الحصار والحوارز العسكرية

في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967..... (87-126)

المبحث الأول: أثر الحصار على النواحي التعليمية والاجتماعية

للمرأة الفلسطينية: 89

أولاً: إنشاء جدار الفصل والضم والتوسع 90

ثانياً: الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة سنة 2007 90

ثالثاً: أثر الحصار والحوارز العسكرية على الحياة التعليمية

للمرأة الفلسطينية 90

رابعاً: أثر الحصار على الناحية الاجتماعية للمرأة الفلسطينية 96

المبحث الثاني: أثر الحصار والجدار الفاصل على الوضع

الاجتماعي للمرأة الفلسطينية: 101

أولاً: أثر الجدار على تمتع النساء بحقوقهن الاجتماعية 101

ثانياً: أثر حصار قطاع غزة على تمتع النساء بحقوقهن الاجتماعية 102

| | |
|---|-----------|
| المبحث الثالث: أثر الحصار على النواحي الصحية والاقتصادية | |
| 104..... للمرأة الفلسطينية: | 104 |
| أولاً: أثر الحصار على النواحي الصحية للمرأة الفلسطينية | 104 |
| ثانياً: التدهور الاقتصادي نتيجة سياسات الاحتلال وأثره على المرأة | 119 |
| الفصل الرابع: أثر انتهاكات الاحتلال ضدّ العائلات الفلسطينية على | |
| المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967..... (166-127) | |
| المبحث الأول: تشتت العائلات الفلسطينية وأثره على المرأة: | 129 |
| أولاً: تشريد العائلات الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي سنة 1967..... | 129 |
| ثانياً: تهجير وتشريد العائلات الفلسطينية وسيلة لعقاب | |
| المقاومين الفلسطينيين | 133 |
| ثالثاً: تدمير المنازل وتشريد النساء خلال الاجتياحات | |
| العسكرية الإسرائيلية | 138 |
| رابعاً: هدم المنازل في القدس والمنطقة ج في الضفة الغربية وأثره على المرأة | 142 |
| المبحث الثاني: استهداف الاحتلال لأقرباء المرأة الفلسطينية | |
| وأثر ذلك عليها: | 146 |
| أولاً: أثر انتهاكات الاحتلال على الوضع الاجتماعي للمرأة الفلسطينية | 146 |
| ثانياً: أثر ممارسات الاحتلال على الصحة النفسية للمرأة | 156 |
| الخاتمة | 167 |
| أولاً: النتائج | 167 |
| ثانياً: التوصيات | 168 |
| فهرست | (175-171) |
| Abstract | 192 |

المقدمة

تقع المرأة الفلسطينية في دائرة الاعتداءات الإسرائيلية، فهي تعاني من الاعتداء المباشر عليها سواء بالقتل، أم الجرح، أم الإبعاد، أم الاعتقال، كما تعاني من الاستهداف غير المباشر لها من خلال استهداف أسرته، أو بيتها المحيطة، الأمر الذي يسبب لها مزيداً من المعاناة النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

ولا عجب أن الاحتلال الإسرائيلي يقدم على استهداف المرأة الفلسطينية؛ فهي الأم، والمربية، وصانعة الأجيال، ومنشأة الرجال؛ لذلك يتعرّض الاحتلال لها، ولا يُفرّق في المعاملة الوحشية بينها وبين الرجل، مع عدم المراعاة لظروفها الجسدية والفسولوجية.

منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، في حزيران/ يونيو 1967، عمد إلى انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، وكانت أيديولوجيته تركز على قتل وتهجير أكبر عدد من السكان الفلسطينيين؛ لأن سياسته احتلالية إحلالية، وتتشابه إجراءات الاحتلال التعسفية ضدّ النساء في كل من الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، فهي نابعة من سياسة التمييز العنصري ضدّ كل من، وما هو فلسطيني.

كانت المرأة الفلسطينية، وما تزال، حاضرة بكل وجدانها في قلب المعاناة التي يعانيتها أبناء شعبها نتيجة للاحتلال، فكان منها الشهيدة، والجريحة، والأسيرة، والمبعدة، وقد ارتكبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضدها أبشع الجرائم من قتل، وتشريد، واعتقال، وتعذيب في السجون الإسرائيلية، منتهكةً بذلك أبسط قواعد القانون الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقد أسهم الحصار والإغلاق والحواجز العسكرية في زيادة معاناة المرأة الفلسطينية، حيث أثار سلباً على النواحي التعليمية من خلال المعاناة التي تتكبدها المرأة والفتاة الفلسطينية للوصول إلى المدرسة أو الجامعة، حيث يتوجب عليها تجاوز نقاط التفتيش العسكرية، أو من خلال إغلاق المدارس والجامعات، أو اقتحامها، مسببة الأذى النفسي والجسدي للطالبات. أما من الناحية الصحية فنجد عدم توفر الرعاية الصحية اللازمة لها ولأطفالها، كما يُلاحظ وفاة العديد من النساء، وإجهاض أخريات قرب الحواجز

العسكرية؛ نتيجة تعطيل الاحتلال وصولهن إلى المشافي في الوقت المناسب. ناهيك عن الحصار القاسي المفروض على قطاع غزة، الذي أصبح سجنًا كبيراً، فتُحرم المرأة من حقّ الحركة والتنقل، وفي المقابل أسهم الحصار المفروض على مدن الضفة وقطاع غزة في قطع الروابط الاجتماعية، من خلال منع أفراد العائلة الواحدة من التواصل والالتقاء. أدى التدهور الاقتصادي، الذي تعاني منه الأرض المحتلة نتيجة سياسات الحصار والإغلاق، إلى الإلقاء المزيد من العبء على المرأة الفلسطينية، ففي أحيان لا يستطيع الزوج توفير القوت اللازم لبيته، وفي أحيان أخرى تضطر المرأة لتترك بيتها والبحث عن عمل، قد تُمتنن فيه كرامتها؛ من أجل توفير لقمة العيش لها ولأبنائها.

إن سعي الاحتلال الدائم لتهجير وتشثيت العائلات الفلسطينية أثر سلباً على المرأة، فتركها تعاني آلام الغربة والتشتت، ولم يعد بإمكانها الالتئام بأهلها وأقاربها، كما أن استهداف الاحتلال الإسرائيلي للمنازل الفلسطينية بالهدم أدى إلى زيادة الأعباء الاجتماعية والنفسية للمرأة، وفي كثير من الأحيان اضطرت للبحث عن عمل بعد هدم منزلها، كما ارتفعت وتيرة المشاكل الزوجية.

وتتكرر الحوادث المأساوية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية بفعل جرائم الاحتلال المتكررة، وسوف تتناول الدراسة التي بين أيدينا الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضدّ المرأة الفلسطينية، والتي وإن حاولنا حصرها، فلن نستطيع؛ فهي أكثر من أن تعد وتحصى.

التمهيد

حقوق المرأة في القانون الدولي الإنساني

كفل القانون الدولي الإنساني (IHL) International Humanitarian Law حقوق المرأة في حالات السلم والحرب، وتعد حماية المرأة في حالات الصراع حقاً مقدساً في القانون الدولي الإنساني، باعتبارها جزءاً من المدنيين المحميين، ويتجسد ذلك من خلال مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 (UDHR) Universal Declaration of Human Rights، واتفاقية جنيف الرابعة 1949 (Fourth Geneva Convention)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965 (International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination)، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 (International Covenant on Civil and Political Rights)، والبروتوكول الإضافيان 1977. وتوفر تلك المعاهدات الحماية للمدنيين، ومنهم المرأة، وتلزم قوانينها جميع القوى المتصارعة سواء كانوا مصدقين عليها أم لا.

كما أصدرت الأمم المتحدة العديد من الاتفاقيات والقرارات الخاصة بحماية حقوق المرأة في حالات السلم والحرب، أهمها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW)، والقرار 1325، والقرار 1888، والقرار 2122.

”إسرائيل“ والقانون الدولي الإنساني:

يتوجب على دولة الاحتلال الإسرائيلي بحكم احتلالها الضفة الغربية، بما فيها الجزء الشرقي من القدس وقطاع غزة، احترام القانون الدولي الإنساني، وخصوصاً معاهدة جنيف الرابعة لسنة 1949، بحكم انطباقها على الحالة الفلسطينية وتوقيع ”إسرائيل“ عليها، إضافةً إلى مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية كالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1965، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والعهد الدولي

الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights، واتفاقية حقوق الطفل Convention on the Rights of the Child لسنة 1989.

كما يقع على "إسرائيل" التزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، في حماية النساء الفلسطينيات من العنف، سواء من المواطنين، أم جنود الاحتلال، وقد وضّحت اللجنة الموكلّة برصد الامتثال لاتفاقية سيदाو أن "العنف القائم على أساس نوع الجنس، الذي ينال من تمتع المرأة بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية بموجب القانون الدولي العمومي، أو بمقتضى اتفاقيات محددة لحقوق الإنسان، ويبطل تمتعها بتلك الحقوق والحريات" يُعد تمييزاً في إطار معنى المادة 1 من الاتفاقية.¹

أما فيما يتعلق باتفاقية جنيف الرابعة، فقد قدمت "إسرائيل" حججاً قانونية بدعوى عدم انطباقها على المدنيين الفلسطينيين؛ إذ لا ترى "إسرائيل" نفسها قوة احتلال بالمعنى المفهوم الذي جاء في نصّ اتفاقية جنيف الرابعة، وعليه فقد لجأت "إسرائيل" لتقديم مبررات تفسيرية فقهية مبنية على وهم وفراغ،² وقامت بتطوير نظرية صاحب الحق الغائب؛³ لتعزيز حججها بعدم الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة.

¹ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أصوات النساء في ظلّ المستوطنات: تقرير عام 2010 حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال (رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2010)، ص 22، انظر:

<http://www.wclac.org/files/library/18/10/phe3cmz3xj1si2cf4gdbd3.pdf>

² حول الحجج الإسرائيلية للتهرب من تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين، والرد عليها، انظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، الدورة السادسة والخمسون، البند 119 (ج) من جدول الأعمال، مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين، A/56/440، 2001/10/4، في:

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/565/47/PDF/N0156547.pdf?OpenElement>

³ تستند تلك النظرية على قانون أملاك الغائبين الذي سنّته "إسرائيل" سنة 1950، وصادرت بموجبه أملاك الفلسطينيين الذين لم يكونوا في منازلهم قبيل حرب سنة 1967، وفوضت حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي التصرف بأملأهم بالبيع والإيجار، وغير ذلك. انظر:

عدنان أبو عامر، السياسة الصهيونية تجاه مدينة القدس (الرياض: مجلة البيان، 2009)، ص 58-63.

إلا أن تلك الادعاءات الإسرائيلية لم تلقَ أي دعم من المجتمع الدولي، فقد أعرب المؤتمر الدولي للأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة المنعقد سنة 2001، عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية، وأكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الجزء الشرقي من القدس، كما جدد على ضرورة الاحترام الكامل للاتفاقية في تلك المناطق.

كما أكدت محكمة العدل الدولية (ICJ) International Court of Justice في رأيها الاستشاري الذي اتخذته في 2004/8/9، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث ورد في الفقرة 101 من القرار أن اتفاقية جنيف الرابعة قابلة للتطبيق على أي بلد محتل، وفي حالة نزاع.⁴

ونفى قرار محكمة العدل الدولية كل الادعاءات الإسرائيلية حول عدم انطباق القانون الدولي الإنساني على الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967، وهكذا فإن امتثال "إسرائيل" لاتفاقية جنيف الرابعة ليس مبنياً على أساس اختياري لتفسيرات أحادية الجانب.

⁴ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، البند 5 من جدول الأعمال، الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، A/ES-10/273، 2004/7/13، ص 50، انظر:

<https://www.icj-cij.org/files/advisory-opinions/advisory-opinions-2004-ar.pdf>

الفصل الأول

**الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة
على حياة المرأة في الأراضي
الفلسطينية المحتلة سنة 1967**

الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة على حياة المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967

المبحث الأول: اعتداء الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية بالقتل 1967-2019:

دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها لما تبقى من أرض فلسطين في حزيران/ يونيو 1967، بانتهاك الحق في الحياة لأبناء الشعب الفلسطيني كافة، ومنهم المرأة، في مخالفة واضحة للقوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، التي أكدت أن الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وهو الأساس لممارسة باقي الحقوق الأخرى، مثل المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والمادة 32 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، والمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، التي تُعد "إسرائيل" طرفاً فيها، ويتحتم عليها تطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أولاً: تعرّض المرأة الفلسطينية للاستشهاد خلال حرب حزيران/ يونيو 1967:

استشهد عدد من النساء الفلسطينيات؛ بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي خلال حرب حزيران/ يونيو 1967، أو بعدها في عمليات التدمير، وهدم البيوت، وإخلاء القرى، وقد تمكنت الباحثة من توثيق أسماء 122 امرأة قتلهن الاحتلال سنة 1967، توزعن على مناطق الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس.

يتضح من التوزيع الجغرافي لأماكن تواجد الشهداء سنة 1967، أن 106 نساء استشهدن في مناطق الضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقي من القدس، برصاص قوات الاحتلال، أو في أثناء هدم البيوت على رؤوس قاطنيها؛ منهن 21 امرأة في قلقيلية¹، و24 امرأة استشهدن في أثناء ترحيل وهدم القرى الفلسطينية (يالو، وبيت نوبا،

¹ عارف العارف، سجل الخلود أسماء شهداء حرب 1967 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، د.ت.)،

وعمواس)، منهن 5 نساء مسنات تجمّعن في أحد البيوت مع بعض الأطفال والعجزة، ظناً منهم أن الاحتلال سيسفّق عليهم، ولكن جنود الاحتلال قاموا بقتلهم جميعاً.²

كما استشهدت امرأة في حارة المغاربة في القدس، وهي الحاجة رسمية إسماعيل الطناجي، حينما هدم جنود الاحتلال بيتها فوق رأسها، دون أن يمهلوها لإخلائه، كما استشهدت 3 نساء من قرية بيت نوبا، في الفترة ما بين 14-1967/6/28 تحت أنقاض منازلهن.³

أما في قطاع غزة فقد تمّ توثيق أسماء 16 امرأة استشهدن سنة 1967، 11 في مدينة رفح ومخيمها، وواحدة من معسكر جباليا،⁴ و4 نساء في مخيم المغازي للاجئين.⁵ ولا بدّ من التوضيح أنه لم يتم توثيق كامل للبيانات حول الشهداء في قطاع غزة في حينه، وبالتالي قد يكون هناك أسماء أخرى لنساء استشهدن خلال تلك الفترة لم يتم ذكرهن.

وقد نستطيع من خلال الرواية الشفوية حصر أعداد أخرى من النساء اللواتي استشهدن خلال سنة 1967، فمثلاً: ذكرت فاطمة لبد أنها كانت عند امرأة من عائلة المقيد في مخيم جباليا، وكانت ترضع طفلها، وقد تسببت القذائف التي أطلقتها المدفعية الإسرائيلية على البيت في 8/6/1967، في قطع رأس المرأة، أما الطفل فقد استمر بالرضاعة من أمه.⁶

يتضح مما سبق مدى الإجرام الصهيوني، من خلال قيام جنود الاحتلال بهدم البيوت فوق رؤوس قاطنيها، دون شفقة أو رحمة، خصوصاً أن المتواجدين في البيوت كانوا من الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال.

² برهان الدجاني وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969)، ص 525.

³ عارف العارف، أوراق عارف العارف: الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون 1967-1972 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، د.ت.)، ص 472.

⁴ سجل الخالدين، موقع مركز الإعلام والمعلومات الفلسطيني (وفا)، انظر:

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=mSsJQfa7197156186amSsJQf

⁵ عارف العارف، سجل الخلود أسماء شهداء حرب 1967، ص 11-39.

⁶ أمانة غنيم، "الانتهاكات الإسرائيلية تجاه المواطنين في قطاع غزة 1967-1987"، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2009، ص 100.

أما بعد استكمال قوات الاحتلال سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، وبداية المقاومة ضد الاحتلال، فقد تمكنت الباحثة من توثيق أسماء 24 امرأة استشهدن خلال الفترة 1968-1987، منهن 13 امرأة من الضفة الغربية، وواحدة من القدس، و10 نساء من قطاع غزة، ومن المتوقع أن العديد من النساء الأخريات استشهدن خلال تلك الفترة، ولم تنشر أسماءهن.⁷

ثانياً: استشهاد المرأة الفلسطينية 1968-1987:

شاركت المرأة الفلسطينية شعبها آماله وآلامه، وتصدت لغطرسة المحتل، فانضمت إلى المظاهرات والاعتصامات التي نددت بسياسة المحتل الإسرائيلي، الذي هاجم بآلته العسكرية تلك المظاهرات والاعتصامات؛ مما أدى لاستشهاد العديد من أبناء الشعب الفلسطيني، ومنهم النساء، وفي أحيان أخرى كانت المرأة تلقى حتفها على يد جنود الاحتلال، وهي قابعة في منزلها، دون أن يكون لها أي مشاركة أو فعالية ضده، وفي حالات أخرى تعرضت المرأة للقتل دعساً بسيارات جنود الاحتلال والمستوطنين. ومن الأمثلة على استشهاد النساء خلال تلك الفترة، ما يلي:

- استشهدت 5 فتيات في جباليا وبيت حانون شمال قطاع غزة، خلال التظاهرات العنيفة التي شملت قطاع غزة في أيار/ مايو 1968، منهن الفتاة فدوى مسعود أبو غوش التي حاول جنود الاحتلال إرغامها على إزالة متراس في الشارع العام، فرفضت ذلك، وتصدت لجنود الاحتلال حتى استشهدت.⁸
- كانت الفتاة مريم الهيصة من مدينة دير البلح، عائدة من الفرن، وتحمل الخبز، فشاهدت جندياً صهيونياً يضرب شاباً، فألقت الخبز، وتدخلت لإبعاد الجندي عن الشاب، فما كان من الجنود إلا أن أطلقوا النار على مريم وقتلوا في 1969/1/21.⁹

⁷ فمثلاً ذكرت فاطمة الحلبي أن جيباً عسكرياً إسرائيلياً قام بدعس فتاة فلسطينية من عائلة العجومي عمداً وألصقها بالحائط، حتى استشهدت، وقام والدها بدفنها سراً، ولم يتم الإبلاغ عن الحادثة. مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة حلبي، أسيرة سابقة، جمعية الأسيرات القدامى - غزة، 2017/5/4.

⁸ وفيقة الشاعر، كفاح المرأة على الصعيدين العالمي والعربي (دمشق: منشورات إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي لجيش التحرير الفلسطيني، 1973)، ص 104.

⁹ عارف العارف، أوراق عارف العارف: غزة نافذة على الجحيم (بيروت: الدار العربية للموسوعات، د.ت.)، ص 732.

- في 15/11/1974 اندلعت مظاهرات شملت الضفة والقطاع؛ تأييداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأخذ جنود الاحتلال يطلقون النار على المتظاهرين؛ مما أدى لاستشهاد الطالبة منتهى الحوراني من جنين، وإصابة زميلتها رباب السلعوس، التي قضت نحبها بعد أيام، متأثرة بجراحها التي أصيبت بها في المظاهرة.¹⁰
- في 25/3/1976 عمّت المظاهرات في الضفة والقطاع؛ احتجاجاً على قرار حركة بيتار اليهودية¹¹ The Betar Movement الصلاة في المسجد الأقصى، فهجم جيش الاحتلال على المتظاهرين، وهرب صبي إلى بيت السيدة تمام استيتة في نابلس، فاقتحم جنود الاحتلال بيتها لأخذ الصبي، وحينما حاولت السيدة تمام منعهم، دفعوها بقسوة، فوقعت على الأرض، واستشهدت على الفور.¹² وهكذا فإن النساء الفلسطينيات يضحين بأنفسهن، في سبيل إنقاذ أبنائهن وجيرانهن من القتل، أو الاعتقال على يد المحتل، وفي الوقت ذاته فإن العدو لا يتورع عن اقتحام البيوت، وترويع سكانها، واستهداف الصبيان الصغار، وإيقاع الرعب في قلوبهم، وقتل الفتيات والنساء.
- في 16/5/1976، اجتاحت نابلس مظاهرات عارمة، وهجم جيش الاحتلال على المتظاهرين، فلجأت الطالبة لينا النابلسي إلى بيت إحدى صديقاتها؛ لتحتمي فيه، فما كان من جنود الاحتلال إلا أن اقتحموا المنزل، وأطلقوا النار عليها فاستشهدت وهي بملابس المدرسة.¹³ وهكذا لم يتورع جنود الاحتلال عن قتل فتاة في ريعان شبابها، وفي وضح النهار وبملابسها المدرسية، دون شفقة أو رحمة، في تجرد تام من معاني الإنسانية.
- شهدت سنة 1982، استشهاد عدد كبير من النساء في أثناء مشاركتهن في المظاهرات؛ احتجاجاً على جرائم المحتل، منهن المواطنة عزيزة عيسى من قرية بيتين برام الله، التي

¹⁰ ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1986)، ص 139.

¹¹ حركة بيتار: هي حركة شبابية صهيونية، أسسها فلاديمير جابوتنسكي Vladimir Jabotinsky سنة 1923، وهي عادةً مرتبطة بحزب الليكود Likud الإسرائيلي. انظر: استير شتاين أشكانزي، "عصابات بيتار" (1913-1935)، مجلة كرسى، العدد 51، نيسان/أبريل 1989، ص 148-150. (باللغة العبرية)

¹² ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال، ص 140.

¹³ مقابلة أجراها حافظ أبو صيرا مع مها، أخت لينا النابلسي، نابلس، 2016/5/18، انظر:

<https://www.youtube.com/watch?v=PZ4Vo6s2uT0>

استشهدت في 1982/4/8؛ نتيجة إطلاق جندي إسرائيلي النار عليها،¹⁴ والمواطنة إحسان خليل أبو دراز من خان يونس، التي استشهدت خلال المظاهرات التي جرت في المدينة في 1982/5/4.¹⁵

• في 1983/7/27، أطلقت قوات الاحتلال النار على المتظاهرين؛ مما أدى لاستشهاد إلهام أبو زعرور إحدى طالبات جامعة النجاح الوطنية.¹⁶ وفي حادثة مشابهة استشهدت السيدة شفيقة أبو ستة من مخيم خان يونس؛ نتيجة إصابتها برصاصة في رأسها، أطلقها جندي إسرائيلي، في 1985/9/2.¹⁷

بالتالي يمكن القول إن قوات الاحتلال لا تفرّق في استهدافها الفلسطينيين بين رجل أو امرأة أو طفل، فهي تستهدف الكل الفلسطيني دون استثناء.

ثالثاً: استشهاد المرأة الفلسطينية 1987-1999:

تعددت أسباب استشهاد النساء خلال فترة انتفاضة الحجارة 1987، فمنهن من قُتلت على أيدي جيش الاحتلال والمستوطنين، ومنهن من استشهدت من أثر الغاز، وأخريات استشهدن بعد سماع أخبار مفاجئة عن استشهاد قريب أو عزيز.¹⁸ وقائمة شهيدات الانتفاضة طويلة، شملت جميع مدن وقرى ومخيمات الوطن، وقد قدمت مدينة غزة أكبر عدد من الشهيدات، بلغن 30 شهيدة، بنسبة 16.3%، وجاءت نابلس في المرتبة الثانية، وقدمت 24 شهيدة، بنسبة 13.04%، وجاءت جنين في المرتبة الثالثة،

¹⁴ غازي السعدي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام 1982 (عمّان: دار الجليل، 1983)، ص 166.

¹⁵ غسان الشامي، "دور المرأة الفلسطينية المقاوم للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة (1967-1994م)"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ، غزة، 2012، ص 203.

¹⁶ المرجع نفسه، ص 143.

¹⁷ ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال، ص 145.

¹⁸ مثلاً استشهدت أم الشهيد رابع حسين حامد من تبين، بعد سماع خبر استشهاد ابنها في 1988/1/11، ومثلها نجمة الشعبان من بيت ساحور التي استشهدت في 1990/11/2 بعد اغتيال ابنها. انظر: مفيد جلفوم، "الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية 1948-1993"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، الضفة الغربية، 2005، ص 179، انظر:

https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/the_palestinian_feminine_movement_in_the_west_bank_1948-1993.pdf

وقدمت 22 شهيدة، بنسبة 11.96%، أما مدينة القدس، فقدمت 4 شهيدات، بنسبة 2.17% من أعداد الشهيدات.

تُعد زاهرة شحادة أولى شهيدات انتفاضة الحجارة، وقد استشهدت في إحدى المظاهرات التي جرت في مدينة غزة، في 1987/12/9¹⁹ وفي حالة مشابهة استشهدت المواطنة عزيّة عويضات من الخليل، في 1989/2/20؛ نتيجة تعرضها للضرب المبرح على يد جنود الاحتلال.²⁰ وفي 1990/5/21؛ استشهدت رسمية عطا الله، من مدينة غزة؛ نتيجة قيام جنود الاحتلال بضربها بالعصا على رأسها، خلال محاولتها حماية أطفالها من اعتداء جنود الاحتلال عليهم.²¹

وفي حالات أخرى يقوم جيش الاحتلال بدعس النساء الفلسطينيات بجيئاتهم العسكرية دون أدنى شفقة أو رحمة؛ فمثلاً استشهدت أسمهان الشرقاوي، من قرية الزبابدة قضاء جنين، في 1991/11/25؛ عندما دعسها جيب للاحتلال، وفي 1992/4/14 استشهدت خضرة إبراهيم أبو خضير، من بلدة السموع في الخليل، حين دعستها سيارة لجيش الاحتلال.²²

شهيدات مجزرة الأقصى 1990:

حدثت مجزرة الأقصى في 1990/10/8؛ إثر محاولة الصهاينة وضع حجر الأساس للهيكل الثالث المزعوم، في ساحة المسجد الأقصى، فهبّ أهالي القدس؛ لمنعهم من ذلك، وتدخل جنود الاحتلال فأطلقوا النار على المصلين؛ مما أسفر عن استشهاد 21 شخصاً؛²³ منهم مريم زهران مخطوب، من قرية القبية، شمال غرب القدس، واستشهدت بعد

¹⁹ غسان الشامي، "دور المرأة الفلسطينية المقاوم للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة (1967-1994م)"، ص 204.

²⁰ مفيد جلعوم، "الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية 1948-1993"، ص 216.

²¹ غسان الشامي، "دور المرأة الفلسطينية المقاوم للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة (1967-1994م)"، ص 206.

²² مفيد جلعوم، "الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية 1948-1993"، ص 217-218.

²³ جواد الحمد، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000)، ص 80.

إصابته برصاصة في الرأس،²⁴ كما استشهدت نجلاء سعد الدين صيام من وادي الجوز في القدس؛ نتيجة إصابتها بجلطة قلبية حادة؛ على خلفية ما شاهده من مناظر مفزعة، بما في ذلك استشهاد أحد جيرانها أمامها.²⁵

بعد توقيع اتفاق أوسلو Oslo Accords 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، هدأت الأمور نسبياً، ومع ذلك استشهدت العديد من النساء، وقد استطاعت الباحثة توثيق أسماء 21 شهيدة سقطن خلال السنوات 1994-1999، منهن نورافارس موسى أبو أسعد، من مخيم دير البلح، وتمام أحمد حسن نوّارة، من رام الله، واستشهدتا خلال هبة النفق²⁶ في أيلول/سبتمبر 1996.²⁷

رابعاً: استشهاد المرأة الفلسطينية 2000-2008:

اندلعت انتفاضة الأقصى في 2000/9/28؛ إثر اقتحام أرييل شارون Ariel Sharon باحات المسجد الأقصى في مشهد استفزازي لمشاعر المسلمين؛ فسادت مشاعر الغضب والاحتجاج أرجاء فلسطين، وعمّت المظاهرات، وسقط عشرات الشهداء والجرحى، في أثناء محاولات الاحتلال قمع المتظاهرين.²⁸

اجتاح الاحتلال الإسرائيلي الضفة الغربية في 2002/3/29، وأعاد احتلالها في عملية أطلق عليها اسم "السور الواقي Defensive Shield"، ورافق ذلك فرض الحصار على مقر إقامة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله، كما توغلت قوات الاحتلال في معظم المدن والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعملت فيها قتلاً،

²⁴ توفيق الواعي، موسوعة شهداء الحركة الإسلامية (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2006)، ج 2، ص 236.

²⁵ جواد الحمد، المجازر الصهيونية ضدّ الشعب الفلسطيني، ص 157.

²⁶ اندلعت هبة النفق إثر إعلان سلطات الاحتلال الشروع بفتح نفق مجاور للمسجد الأقصى، قرب باب الغوانمة في 1996/9/23؛ فحدثت صدامات عنيفة، أسفرت عن استشهاد 63 فلسطينياً، بواقع 30 شهيداً من قطاع غزة، و33 شهيداً من الضفة الغربية والقدس. انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أحداث أيلول 1996: دراسة توثيقية تحليلية (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1999)، ص 55-61.

²⁷ جواد الحمد، المجازر الصهيونية ضدّ الشعب الفلسطيني، ص 107-112.

²⁸ ياسر علي، المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، سلسلة أولست إنساناً (5) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 72-73.

وقصفاً، وتدميراً للبيوت، إضافة إلى قطع الماء، والكهرباء، والاتصالات عن أحياء كثيرة،²⁹ وكانت أبشع المجازر تلك التي ارتكبت في جنين ونابلس.

مجزرتي نابلس وجنين سنة 2002:

ارتكبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مجازر بشعة في جنين ونابلس خلال الفترة 3-21/4/2002، فشردت آلاف العائلات، وقتلت قرابة 500 شخص؛ 380 شهيداً من مخيم ومدينة جنين، و120 شهيداً من مدينة نابلس، وفي الوقت نفسه منعت سيارات الإسعاف من نقل الجرحى، وتُركوا ينزفون حتى الموت.³⁰

ولم تسمح قوات الاحتلال لخدمات الإغاثة الطبية دخول مخيم جنين طوال 11 يوماً.³¹ ويعد ذلك انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، خصوصاً المادتان 16 و17 من اتفاقية جنيف الرابعة اللتان تنصان على: "السماح بتنقل الجرحى أو المرضى من المناطق المحاصرة، وإدخال الجسم الطبي لتلك المناطق".

ومن ضحايا تلك السياسة السيدة مريم الوشاحي التي أُصيبت وظلت تنزف ليومين كاملين؛ بسبب منع جنود الاحتلال سيارات الإسعاف الوصول إلى منزلها؛ مما أدى لاستشهادها في 8/4/2002.³²

كما استخدمت قوات الاحتلال المتفجرات لفتح أبواب المنازل، دون إتاحة المجال لسكانها بفتحها؛ مما تسبب باستشهاد المواطنة عفاف الدسوقي، بعد تفجير باب منزلها وهي قادمة لفتحها، وكان جيش الاحتلال قد استخدم السيدة أسماء أبو مراد درعاً بشرياً لتقود جنوده إلى منزل الدسوقي، وأكدت السيدة أسماء أن جنود الاحتلال

²⁹ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2002: التقرير السنوي الثامن (رام الله: ديوان المظالم، 2002)، ص 43.

³⁰ زينب عودة، تقرير خاص عن الانتهاكات الإسرائيلية ضد القطاع الصحي الفلسطيني منذ 2000/9/29 حتى 2002/9/29 (غزة: وزارة الصحة الفلسطينية، 2002)، ص 3.

³¹ منظمة العفو الدولية، "بعيداً عن أنظار العالم انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس"، 2002/11/4، ص 64.

³² غسان نزال، مخيم جنين أسطورة هزت العالم (عمّان: غسان نزال، 2002)، ص 67-68.

استخدموها؛ لتنادي على جارتها بفتح الباب، ومن ثم لم يمهلوها الوقت لذلك، بل فجروا الباب دون سابق إنذار.³³

كما طالت عمليات القتل عشرات الفلسطينيين في مدينة نابلس، بينهم 7 نساء، استشهدن وهنّ في بيوتهنّ، منهنّ الشقيقتان رشا وزها فايز فريتح، اللتان استشهدتا بعد انهيار منزلهما عليهما نتيجة إصابته بصاروخ، وبقيت المرأتان تحت الأنقاض، حتى تمّ انتشار جثتيهما بعد أسبوعين من استشهادهما.³⁴

مجازر الاحتلال الإسرائيلي في غزة:

بالتزامن مع جرائم الاحتلال في الضفة الغربية، قامت قوات الاحتلال بارتكاب مجازر وحشية في قطاع غزة، راح ضحيتها عشرات الأشخاص، ومنها مجزرة حي الدرج، حيث استشهدت 4 نساء في 2002/7/22؛ نتيجة قصف قوات الاحتلال منطقة سكنية مكتظة؛ بهدف اغتيال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) صلاح شحادة.³⁵

تعد سنة 2002 من السنوات الأكثر دموية بالنسبة للشعب الفلسطيني، حيث اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من الجرائم التي تصنف ضمن "جرائم الحرب"، و"جرائم ضدّ الإنسانية"، وقد بلغ عدد شهيدات سنة 2002، 124 شهيدة، استشهدن خلال اجتياح المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، أو إطلاق النار العشوائي، أو إعاقة وصولهنّ إلى المستشفيات للعلاج، منهنّ 46 فتاة دون الـ 18 عاماً، و78 سيدة فوق الـ 18 عاماً، توزّعن على مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما لا يقل عن 26 امرأة فلسطينية في سنة 2003،³⁶ منهنّ سامية محمود دلول، وماجدة محمود دلول، اللتان استشهدتا في 2003/6/11

³³ منظمة العفو الدولية، "بعيداً عن أنظار العالم انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس"، 2002/11/4، ص 12.

³⁴ المرجع نفسه، ص 39.

³⁵ أنجيلا جاف، تقرير خاص بالقصف الإسرائيلي لحي الدرج في غزة بتاريخ 2002/7/22 (اللجنة العربية لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان، 2002)، ص 13.

³⁶ زينب عودة، تقرير خاص عن الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ القطاع الصحي الفلسطيني منذ 2000/9/29 حتى 2002/9/29، ص 30.

حينما قصفت قوات الاحتلال سيارة مدنية في حي الشجاعية؛ بهدف اغتيال اثنان من قادة المقاومة،³⁷ دون مراعاة لمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

تواصلت العمليات العسكرية الإسرائيلية ضدّ المواطنين في الضفة والقطاع، وتواصلت عمليات القتل وهدم المنازل والممتلكات، ولم تسلم النساء من أذى المحتل، فقد استشهدت 32 امرأة فلسطينية خلال سنة 2004؛ وتوزعت الشهيدات بواقع 7 شهيدات من مدن الضفة الغربية، و25 شهيدة من قطاع غزة، منهن الفتاة إسلام ماهر دويدار، التي استشهدت في 2004/10/4؛ نتيجة إصابتها برصاصة في صدرها، في أثناء قيامها بإعداد الخبز مع والدتها داخل منزلها في مخيم جباليا.³⁸

وخلال سنة 2005 اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي أبشع جرائم الحرب، والانتهاكات الجسيمة ضدّ الشعب الفلسطيني؛ مما أدى لاستشهاد 14 امرأة وفتاة؛ منهن الفتاة نوران إياد زيب، التي استشهدت نتيجة إصابتها برصاصة قاتلة في 2005/1/31 عندما أطلق جنود الاحتلال النار بشكل عشوائي تجاه مدرسة رفح الابتدائية.³⁹

تعمدت قوات الاحتلال خلال عمليات التوغل والاجتياح لمناطق قطاع غزة سنة 2006، إيقاع أكبر قدر من الضحايا الفلسطينيين، وقد أسفرت جرائم الاحتلال خلال سنة 2006، عن استشهاد 59 امرأة كنّ أمّات في بيوتهن، أو تصادف وجودهن في مكان الحادث.

ومن الأدلة على استهتار الاحتلال الواضح بحياة الفلسطينيين ما وقع في 2006/6/9 حين قامت البوارج البحرية الإسرائيلية باستهداف عائلة فلسطينية كانت تصطاف على شاطئ بحر السودانية بغزة؛ مما أدى لاستشهاد 7 أفراد من عائلة غالية، وهم أب وزوجته وأولاده الخمسة.⁴⁰

³⁷ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2003: التقرير السنوي التاسع (رام الله: ديوان المظالم، 2003)، ص 45.

³⁸ مصطفى الصواف، شهداء أيام الغضب (فلسطين: مكتب الجيل للصحافة، 2004)، ص 196-197.

³⁹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2005 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006)، ص 30.

⁴⁰ Human Rights Watch, *Indiscriminate Fire* (Geneva: Human Rights Watch, 2007), pp. 72-74.

وتوالت المجازر الإسرائيلية ضدّ العائلات الآمنة، فقد قتلت قوات الاحتلال 82 شخصاً في بيت حانون في الفترة ما بين 1-2006/11/8، بينهم 15 امرأة، 9 منهن من عائلة العثامنة استشهدن في يوم واحد (2006/11/8).⁴¹

أما خلال سنة 2007 فقد استشهدت 4 نساء، خلال توغل الاحتلال في المدن والقرى الفلسطينية،⁴² منهن الطالبة بشرى ناجي برجيس من جنين، التي استشهدت نتيجة تلقيها إصابة مباشرة في الرأس في 2007/4/21، بينما كانت تدرس في غرفتها استعداداً للامتحانات.⁴³

خلال الفترة التي سبقت العدوان الإسرائيلي على غزة، نهاية سنة 2008، تمّ توثيق استشهاد 18 امرأة خلال القصف الإسرائيلي لمنازلهن، منهن المواطنة وفاء شاكر الدغمة من خان يونس، التي استشهدت في 2008/5/7 عندما وضع جنود الاحتلال عبوة ناسفة أسفل باب منزلها، وقاموا بتفجير الباب، الذي كانت خلفه مباشرة؛ مما أدى لاستشهادها على الفور،⁴⁴ هذا بالإضافة لشهيدات الحصار اللواتي استشهدن نتيجة حرمان سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهن من السفر لتلقي العلاج.

وهكذا لم تسلم المرأة الفلسطينية، حتى وهي في بيتها، من بطش المحتل الصهيوني، الذي حوّل أمنها إلى خوف، وسعادتها إلى شقاء.

خامساً: شهيدات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2009/2008:

اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب وإبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة خلال العدوان الذي استمر لمدة 23 يوماً، من 2008/12/27 وحتى 2009/1/18. وأسفرت عمليات الاجتياح والقصف والتدمير عن استشهاد

⁴¹ Ibid., p. 57.

⁴² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2007 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008)، ص 27.

⁴³ الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، انتهاكات الاحتلال للحق في الحياة عام 2007 (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، 2007)، ص 17.

⁴⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2008/5/7-4/30)، ص 13، انظر: <https://www.pchrgaza.org/ar/?cat=47>

1,455؛ منهم 217 شهيدة،⁴⁵ ضمنهن 115 امرأة فوق الـ 18 عاماً. كما بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين نحو 5,300 شخص، من بينهم نحو 830 امرأة.⁴⁶

لتوضيح مدى الجريمة المقترفة بحق النساء، فقد استشهدت 13 امرأة فلسطينية، خلال الأيام الخمسة الأخيرة فقط من سنة 2008،⁴⁷ كما استشهد يوم 2009/1/5؛ 17 فلسطينية، تراوحت أعمارهن ما بين 20-82 عاماً. وشهد يوم 2009/1/6، أكبر؛ عدد من الشهداء في يوم واحد، وصل إلى 22 شهيدة، تراوحت أعمارهن بين الـ 19-65 عاماً.

وتتق مؤسسات حقوقية اعتراف الاحتلال الإسرائيلي عدة جرائم إطلاق نار على نساء، وهنّ يرفعن الرايات البيضاء، مما أسفر عن استشهادهن، ومنهن ريا سلامة أبو حجاج، وابنتها ماجدة أبو حجاج، وقد استشهدتا في 2009/1/4، حين خرجتا مع عائلتهما من البيت نتيجة لاشتداد القصف، وبالرغم من أن ماجدة كانت تحمل راية بيضاء، إلا أن جنود الاحتلال أطلقوا رصاصاتهم، وبقيت المرأتان جثتان هامدتان مدة 16 يوماً، قبل أن يتم دفنهما؛ بسبب منع قوات الاحتلال سيارات الإسعاف من نقلهما للمشفى.⁴⁸

كما قتلت العديد من النساء وهنّ حوامل، مثل تزال الداية وكانت حاملاً في الشهر الخامس، واستشهدت خلال قصف الاحتلال لمنزل عائلتها في حي الزيتون في 2009/1/6، وسمية سعد من جباليا، واستشهدت في 2009/1/9، وكانت حاملاً في الشهر التاسع.⁴⁹

⁴⁵ وزارة الصحة الفلسطينية، المجزرة الصهيونية البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال 2008/12/27-2009/1/19 (وزارة الصحة الفلسطينية، 2009)، ص 1.

⁴⁶ سمير راضي وتيسير أبو مراد، آثار الحصار والمجزرة الصهيونية على الوضع الصحي (غزة: وزارة الصحة الفلسطينية، 2009)، ص 37.

⁴⁷ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2008: التقرير السنوي الرابع عشر (رام الله: ديوان المظالم، 2008)، ص 21.

⁴⁸ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مدنيون مستهدفون: تقرير حول العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين 2008/12/27-2009/1/18 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009)، ص 72-73.

⁴⁹ المرجع نفسه، ص 68.

وهكذا يتبين استشهاد العديد من النساء وهنّ في منازلهنّ، أو خلال سعيهن للفرار من مناطق سكناهن إلى مناطق أكثر أمناً، بينهن أيضاً نساء سقطن فيما كنّ يحتمين داخل مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)، التي تمّ تحويلها ملاجئ لاستقبال العائلات، التي أفقدها العدوان الإسرائيلي مأواها.

استهداف مراكز الإيواء سنة 2009:

يُعد استهداف مدرسة الفاخورة في بيت لاهيا شمال القطاع في 2009/1/6 دليلاً واضحاً على إجرام الاحتلال الإسرائيلي، وقد أسفر قصف المدرسة التي كانت تؤوي مئات المشردين، بقنابل الفسفور الأبيض White Phosphorus Bombs،⁵⁰ عن استشهاد 43 شخصاً،⁵¹ بينهم 6 نساء.⁵²

استشهاد عائلات بأكملها:

ارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي أبشع أنواع المجازر؛ باستهدافه منازل المواطنين بقاطنيها، في مخالفة واضحة للمادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادتين 6 و7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 51 من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقية جنيف 1977، التي تُجرّم استهداف المدنيين.

وقد قُدرت العائلات التي قُتلت تحت أنقاض منازلها بأكثر من 40 عائلة، منهم: عائلة السموني التي فقدت 41 فرداً منها، تمّ قتلهم بشكل متعمد بعد تجميعهم، وإطلاق النار عليهم بشكل مباشر، وقصف المنزل فوق رؤوسهم،⁵³ بينهم 8 نساء استشهدن

⁵⁰ الفسفور الأبيض: مادة كيميائية تشتعل وتحترق لدى اتصالها بالأكسجين، وتولد دخاناً كثيفاً أبيض، يستخدمه العسكريون كمادة تمويه لتغطية تحركات الجيش، ويمكن استخدامه أيضاً كسلاح حارق؛ لإحراق العدو أو إخراجه من مكنه. انظر:

Human Rights Watch, *Rain of Fire* (Geneva: Human Rights Watch, 2009), p. 9.

⁵¹ سمير راضي وتيسير أبو مراد، آثار الحصار والمجزرة الصهيونية على الوضع الصحي، ص 42.

⁵² قائمة الشهداء الذين سقطوا في عملية الرصاص المصبوب، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2009، ص 52-55، انظر: <http://www.mezan.org/uploads/files/10716.pdf>

⁵³ سمير راضي وتيسير أبو مراد، آثار الحصار والمجزرة الصهيونية على الوضع الصحي، ص 42.

جميعاً، في 2009/1/5. وقد أكدت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في قطاع غزة
United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict، أن قوات الاحتلال
خلال هجومها، كانت تدرك أن عدوانها سيسبب خسائر مفرطة في حياة المدنيين، وأن
ذلك شكّل بحد ذاته جريمة حرب.⁵⁴

بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، استشهدت 4 نساء؛ نتيجة إطلاق النار
العشوائي على الأحياء السكنية؛ عُرف منهن: هيام سليم أبو عايش، التي استشهدت
في 2009/7/2، عندما أطلقت قوات الاحتلال ثلاث قذائف تجاه قرية وادي غزة، سقطت
إحداها في منزلها، وتسببت بمقتلها على الفور.⁵⁵

وفي سنة 2010، استشهدت سيدتان وطفلتان برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي
والمستوطنين، إحداهن نعمة يوسف أبو سعيد، واستشهدت نتيجة إصابتها
بشظايا قذيفة مدفعية، أطلقتها دبابات الاحتلال المتمركزة على الشريط الحدودي
شرق قطاع غزة.⁵⁶

أما خلال سنة 2011، فقد استشهدت 3 نساء، هنّ: جواهر أبو رحمة، جراء
استنشاقها الغاز السام الذي أطلقته قوات الاحتلال الإسرائيلي على المتظاهرين ضدّ
جدار الفصل والضم، في قرية بلعين غربي رام الله، ونجاح حرب قديح، وابنتها نضال
إبراهيم قديح؛ نتيجة قصف الاحتلال منزلهما في خان يونس.⁵⁷

سادساً: استشهاد المرأة خلال عدوان سنة 2012 على قطاع غزة:

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدواناً وحشياً على قطاع غزة ما بين
2012/11/21-14، أسفر عن استشهاد 157 مواطناً فلسطينياً؛ بينهم 33 طفلاً،

⁵⁴ ريتشارد غولدستون، تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في غزة، مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة،
رقم الوثيقة: (1) ADVANCE/12/48، A/HRC/12/48، 2009/9/23، فقرة 9.

⁵⁵ المكتب الإعلامي لحركة حماس، انتهاكات في الضفة وحصار في غزة، 2010، ص 10-14.

⁵⁶ مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، تقرير حول سياسة دولة الاحتلال الإسرائيلي بإنشاء المناطق العازلة
البرية والبحرية في قطاع غزة (مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان)، 2010، ص 6.

⁵⁷ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2011 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،
2012)، ص 36.

و24 أنثى، بواقع 13 امرأة، و11 فتاة، وإصابة 1,000 مواطن فلسطيني؛ بينهم 274 طفلاً، و162 امرأة.⁵⁸

ومن أبرز جرائم قتل النساء خلال عدوان 2012، ما حدث في 2012/11/18، حين قصف الاحتلال منزل عائلة الدلو المكون من ثلاثة طوابق؛ مما أدى لانتهاره بالكامل على رؤوس سكانه، وأسفر عن استشهاد 12 شخصاً، بينهم 4 نساء.⁵⁹

سابعاً: استشهاد المرأة خلال عدوان سنة 2014 على قطاع غزة:

اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2014، المزيد من جرائم القتل العمد، وانتهاك الحق في الحياة ضدّ الفلسطينيين، وقد بلغت ذروة الجرائم حينما شنتّ قوات الاحتلال عدواناً وحشياً على قطاع غزة استمر 51 يوماً، وكان الهجوم الأعنف والأوسع والأشرس، والأكثر دموية، ضدّ المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وهو استمرار لسلسلة طويلة من الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين. وقد أسفر عدوان 2014 عن استشهاد 2,322 شخصاً، خلال الفترة 2014/8/26-7/7،⁶⁰ منهم 510 شهيدة، بنسبة 22% من مجموع الشهداء، وكان توزيعهن بواقع 295 امرأة، و215 فتاة.

تعهد الاحتلال استهداف البيوت السكنية الآمنة، حيث سجّل عدد 145 عائلة، فقدت 3 من أفرادها أو أكثر، في اعتداء واحد،⁶¹ كما بلغ عدد المجازر المرتكبة ضدّ العائلات في بيوتها ودورها السكنية ما مجموعه 91 مجزرة.⁶² ومن ذلك قصف طائرات الاحتلال

⁵⁸ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2012/11/21-14)، انظر: <https://www.pchrgaza.org/ar/?cat=47>

⁵⁹ وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير مفصل عن العدوان الإسرائيلي عام 2012، ص 1.

⁶⁰ وزارة الصحة الفلسطينية، العدوان الصهيوني على قطاع غزة عام 2014، ص 25-26.

⁶¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تقرير خاص 28 آب/أغسطس 2014، 2014/10/3، ص 10.

⁶² مركز المعلومات الصحية، وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2014 (غزة): وزارة الصحة الفلسطينية، (2015)، ص 27-28.

عمارة الدالي، في خان يونس في 2014/7/29؛ مما أدى لانتهيارها، واستشهاد 33 شخصاً من سكان العمارة، بينهم 7 نساء.⁶³

شهادات حوامل في عدوان سنة 2014:

إن النساء جميعاً بظروفهن المختلفة، كنّ عرضة للموت والإصابة؛ نتيجة هجمات العدو الغادرة. وقد بلغ عدد النساء الحوامل اللواتي استشهدن خلال عدوان 2014 على قطاع غزة 23 امرأة حامل. ومن ضمن الحالات التي تمّ توثيقها لاستشهاد النساء الحوامل:

- هالة صبحي عياد (24 عاماً)، من حي الشجاعية، وكانت حامل بتوأمين في شهرها السادس، وقد استشهدت وتوأميها، في 2014/7/20.⁶⁴
- سهى نعيم أخروات (23 عاماً)، من بلدة بيت حانون، استشهدت في 2014/7/22، في الوقت الذي كانت العائلة في انتظار ولادتها، حيث كانت في نهاية الشهر التاسع من الحمل، وقد حاول الأطباء إنقاذ الجنين بعد استشهاد والدته، فقاموا بعمل جراحة قيصرية للأم، إلا أن الجنين كان متوفياً.⁶⁵

إن استشهاد المرأة الحامل يُعد جريمة مضاعفة، فقد تمّ إزهاق روحين أو أكثر، في غير مبالاة من المحتل الصهيوني، الذي يسعى فقط لإراقة دماء الفلسطينيين، فدولة الاحتلال ترى في كل مولود عدواً يجب قتله، ولا تراعي أدنى مبادئ الإنسانية، أو القوانين الدولية لحقوق الإنسان.

استهداف مراكز الإيواء سنة 2014:

وثقت منظمات حقوق الإنسان 8 حالات استهداف لمراكز إيواء، بما فيها مدارس تابعة لوكالة الأونروا، علماً بأن تلك المدارس معروفة لقوات الاحتلال بأنها تُستخدم

⁶³ مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم)، راية سوداء: عن المعاني الأخلاقية والقضائية لسياسة الاعتداء على البيوت السكنية في قطاع غزة في صيف 2014، كانون الأول/ديسمبر 2015، ص 17-20، انظر:

https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/201501_black_flag_arb.pdf

⁶⁴ أسماء الصائم، أرواح مؤودة (غزة: وزارة الإعلام الفلسطينية، 2015)، ص 122، انظر:

<http://gmo.ps/ar/upload/uploads/files/Minfo-ff064fc8.pdf>

⁶⁵ المرجع نفسه، ص 44.

كمراكز إيواء، وسبق أن زودت وكالة الأونروا الاحتلال الإسرائيلي بإحداثيات تلك المراكز.⁶⁶ وكانت أبرز حالات الاعتداء على مراكز الإيواء، قصف مدرسة بيت حانون في 2014/7/24؛ مما أسفر عن استشهاد 16 مواطناً، بينهم 4 نساء، و5 فتيات.⁶⁷

جرائم قتل ذوي الإعاقة:

لم تكتفِ قوات الاحتلال بقتل النساء في بيوتهن، لكنها استهدفت أيضاً ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قصفت الطائرات الإسرائيلية في 2014/7/12 مبنى جمعية مبرة فلسطين للرعاية، في منطقة بيت لاهيا شمال غزة؛ مما أدى لاستشهاد امرأتين من ذوات الإعاقة هما: سها مصباح أبو سعدة، وعلا حسن وشاحي، إضافةً لإصابة 3 أخريات بجروح خطيرة، نُقلن على أثرها إلى العناية المركزة.⁶⁸

يتبين مما سبق حجم الكارثة الإنسانية التي حلتّ بالعائلات الفلسطينية وخصوصاً النساء، جراء ممارسات الاحتلال الوحشية، من قصف المناطق السكنية، واستهداف النساء الأمّات في بيوتهن، ناهيك عن استهداف مراكز الإيواء، وأماكن رعاية ذوي الإعاقة، وهكذا لم يعد مكان في قطاع غزة آمن، فحيثما ذهبت النساء للبحث عن مأوى آمن وجدن الموت والدمار.

ثامناً: استشهاد المرأة الفلسطينية 2015-2019:

استمرت الهجمة الإسرائيلية الشرسة ضدّ الشعب الفلسطيني خلال سنة 2015، خصوصاً مع اندلاع انتفاضة القدس،⁶⁹ وقد قتل الاحتلال خلال هذه الفترة 14 امرأة

Amnesty International, *Amnesty International Report 2014/15: The State of the World's Human Rights* (London: Amnesty International publication, 2015), p. 198, <https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1000012015ENGLISH.PDF>; Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ), *ARIJ Daily Report, Israeli Violations' Activities in the oPt, POICA, 3/8/2014*, p. 3, http://poica.org/upload/Image/daily_report_2014_images/August%202014/august0314.pdf

⁶⁷ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي لعام 2014 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2015)**، ص 36.

⁶⁸ المرجع نفسه، ص 43.

⁶⁹ انتفاضة القدس: اندلعت في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2015، وسميت "ثورة السكاكين"، وقد تميزت بقيام الفلسطينيين بعمليات طعن متكررة للمستوطنين الصهاينة وجنود الاحتلال، ومشاركة النساء والفتيات الفلسطينيات فيها. انظر: اندلاع الانتفاضة الثالثة... ثورة السكاكين، موقع الجزيرة نت، 2015/10/10، في: <https://www.aljazeera.net>

وفتاة فلسطينية، استشهدن في بيوتهن أو على الحواجز العسكرية، منهن الفتاة هديل الهشلمون التي استشهدت على حاجز وسط مدينة الخليل، بعدما حاول جنود الاحتلال إجبار الفتاة على الخضوع لعمليات تفتيش مهينة وخلع نقابها لكنها رفضت، فقتلها بدم بارد، ولقبت بـ”شهيذة النقاب“. وقد أكدت منظمة العفو الدولية (أمнести) Amnesty International ”أنها لم تشكل في أي وقت من الأوقات تهديداً كافياً للجنود، يسمح لهم بأن يستخدموا القوة المميتة المتعمدة ضدها“.⁷⁰

ولم تسلم المرأة الفلسطينية من إرهاب المستوطنين، حيث تعرضت المواطنة رهام دوابشة وعائلتها للحرق على يد مجموعة مستوطنين تسللوا في جنح الظلام إلى قرية دوما قضاء نابلس، وحرقوا منزل دوابشة في 2015/7/31؛ مما أدى لاستشهادها وزوجها وطفلها الرضيع، ولم ينجُ من المحرقة سوى طفلها أحمد سعيد دوابشة ليظل شاهداً على الجريمة التي ارتكبتها الاحتلال بحق عائلته.⁷¹

وفي سنة 2016 تمّ توثيق استشهاد 12 امرأة وفتاة فلسطينية، منهن المقدسية فدوى أحمد أبو طير، التي استشهدت في 8 آذار/ مارس والعالم يحتفل بيوم المرأة العالمي؛ نتيجة إطلاق قوات الاحتلال النار عليها خلال توجّها للصلاة في المسجد الأقصى، ومُنعت طواقم الإسعاف من علاجها، حتى لفظت أنفاسها الأخيرة.⁷²

كما استشهدت 8 فلسطينيات على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين خلال سنة 2017، منهن فاطمة عفيف حجيجي، التي قتلها الاحتلال الإسرائيلي في منطقة باب العمود في مدينة القدس بعد أن اخترقت جسدها نحو 20 رصاصة، ومزاعم الاحتلال كما في كل مرة، ”محاولتها تنفيذ عملية طعن“.⁷³

⁷⁰ Amnesty International, Public Statement, Israel/OPT: Evidence indicates West Bank killing was extrajudicial execution, Index: MDE 15/2529/2015, 25/9/2015, <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1525292015ENGLISH.pdf>

⁷¹ ضياء حاج يحيى، حرقوا عائلة دوابشة: الجريمة حاضرة بتفاصيلها، موقع عرب 48، 2018/1/4، انظر: <https://www.arab48.com>

⁷² أسيل الجندي، فدوى أبو طير.. شهيدة القدس في يوم المرأة، الجزيرة.نت، 2017/3/8.

⁷³ محمود السعدي، الشهيدة الفلسطينية فاطمة حجيجي... رحلت مضرّة عن الطعام، صحيفة العربي الجديد، لندن، 2017/5/9، انظر: <https://www.alaraby.co.uk/society>

وفي سنة 2018 استهدف الاحتلال الاسرائيلي بالقتل 4 فلسطينيات، منهن المسعفة رزان أشرف النجار التي قتلها الاحتلال في 2018/6/1، في أثناء قيامها بدورها الإنساني في إسعاف المصابين شرق خان يونس، في الجمعة العاشرة لمسيرات العودة.⁷⁴ في حين قتل المستوطنون في 13 تشرين الأول/ أكتوبر عائشة الرابي جراء إصابتها بحجر ألقاه مستوطنون صوب مركبة زوجها بالقرب من حاجز زعترة جنوب نابلس.⁷⁵

وخلال سنة 2019 قتل الاحتلال 12 فلسطينية، وكان من أبرز عمليات القتل استشهاد 4 سيدات، خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يومي 2019/5/5-4، منهن فلسطيني صالح أبو عرار التي استشهدت وجنيها وطفلتها صبا، خلال قصف الاحتلال لحى الزيتون شرق غزة.⁷⁶

وفي 2019/11/11 شنّ الاحتلال عدواناً آخر على قطاع غزة، بدأه بقصف منزل القيادي في حركة الجهاد الإسلامي بهاء أبو العطا؛ مما أدى لاستشهاده وزوجته أسماء محمد أبو العطا، كما أُصيب أطفالهما الـ 4 خلال قصف الاحتلال لمنزلهم وهم نيام. وفي اليوم التالي استشهدت امرأتان أخريتان من عائلة السواركة إضافة إلى 7 أشخاص من عائلتهما؛ نتيجة قصف الاحتلال لمنزلهم في دير البلح.⁷⁷ وتضاف تلك الجريمة إلى سلسلة جرائم الحرب التي يقترفها الاحتلال بحق مواطنين آمنين في بيوتهم.

تاسعاً: استشهاد المرأة الفلسطينية نتيجة الحصار والحواجز العسكرية:

أسهم الحصار والحواجز الإسرائيلية في تقييد حركة الفلسطينيين، ومعاناتهم في سبيل الحصول على العلاج اللازم لحياتهم. وقد عانى الفلسطينيون من الإجراءات

⁷⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2018 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2019)، ص 36.

⁷⁵ التفاصيل الكاملة لجريمة استشهاد عائشة الرابي، وكالة سوا الإخبارية، 2018/10/14، انظر: <https://palsawa.com>

⁷⁶ 27 شهيداً بينهم 4 سيدات، وجنيتين، ورضيعتين، وطفل، و154 إصابة بعدوان الاحتلال على غزة، وكالة شهاب للأخبار، 2019/5/6، انظر: <https://shahabnews.com/post/47781/27>

⁷⁷ الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية خلال شهر تشرين الثاني 2019، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=BRTEtBa27696964053aBRTEtB

الإسرائيلية، التي تمثلت في عدم منح التصاريح اللازمة للعلاج، أو منعهم من الوصول للمستشفيات، من خلال الحواجز العسكرية المنتشرة في كافة المناطق الفلسطينية، وكانت المرأة الفلسطينية من أكثر الفئات تضرراً. حيث كان يتم احتجازها على المعابر والحواجز في حالات تكون فيها في وضع صحي صعب.

وفي إحصائية لوزارة الصحة الفلسطينية، بلغ عدد النساء اللواتي استشهدن على الحواجز حتى 2005/8/14، 47 امرأة، بسبب منع قوات الاحتلال الإسرائيلي سيارات الإسعاف من نقلهن إلى المستشفيات، أو إعاقة مرورهن على الحواجز العسكرية، بالرغم من سوء وضعهن الصحي.⁷⁸ ومع تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة، بلغ إجمالي شهداء الحصار منذ منتصف سنة 2007، وحتى نهاية سنة 2010، 377 شهيداً، منهم 147 شهيدة من الإناث، بنسبة 39% من إجمالي عدد الشهداء، وكان توزيع الشهداء بواقع 33 شهيدة سنة 2007، و81 شهيدة سنة 2008، و33 شهيدة سنة 2009؛⁷⁹ استشهدن جراء حرمانهن من مغادرة القطاع لتلقي العلاج الطبي، أو نتيجة نقص الأدوية بسبب الإغلاق، كما أدى إغلاق معبر رفح الحدودي من حزيران/ يونيو إلى آب/ أغسطس 2007، إلى وفاة أكثر من 22 شخصاً، بينهم 7 سيدات؛ نتيجة تدهور وضعهن الصحي على المعبر. ومن النساء اللاتي استشهدن بفعل الحواجز والحصار:

- غالية أحمد شلح: من مدينة رفح، واستشهدت في 2002/5/29 على حاجز أبو هولي، الذي كان يفصل محافظات شمال ووسط قطاع غزة عن جنوبها، جراء إعاقة جنود الاحتلال مرورها إلى المستشفى، بالرغم من إصابتها بنوبة قلبية حادة.⁸⁰
- نجوان محمد صالح: من سكان مخيم عين بيت الماء في نابلس، واستشهدت في 2003/3/2، بعدما منعها قوات الاحتلال الإسرائيلي من المرور عبر معبر الكرامة

⁷⁸ المرضى والحواجز العسكرية، وكالة وفاء، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3026

⁷⁹ مركز المعلومات الصحية، وزارة الصحة الفلسطينية، عامان ونصف في مواجهة الموت (غزة): وزارة الصحة الفلسطينية، (2010)، ص 2.

⁸⁰ مركز الميزان لحقوق الإنسان، الحواجز العسكرية وامتهان الكرامة الإنسانية قوات الاحتلال تواصل فرض حصارها الداخلي على محافظات غزة، للفترة من 1 يناير إلى 25 يوليو 2002، 2002/7/25، ص 20.

الحدودي مع الأردن؛ للتوجه للعلاج في إحدى المستشفيات الأردنية، وكانت تعاني من سرطان الرئة.⁸¹

• كريمة أبو دلال وكانت تعاني من سرطان الغدة الليمفاوية؛ وقد منعت سلطات الاحتلال مراراً وتكراراً منحها تصريحاً من أجل مغادرة قطاع غزة للعلاج في مستشفى بمدينة نابلس، حتى استشهدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2008.⁸²

• أماني أمير رصرص من البيرة، اكتشفت إصابتها بالسرطان سنة 2011، وكان وضعها خطيراً جداً، وقد حاولت مراراً وتكراراً الحصول على موافقة من الاحتلال بالسفر للعلاج، لكن دون جدوى. وكان المانع دوماً ذرائع أمنية، وقد تطوّر المرض معها حتى وصل إلى الكبد والعمود الفقري، وتوفيت سنة 2014، على إثر المرض، ومنع الاحتلال سفرها.⁸³

• هدى درويش من بلدة العيساوية، توفيت في 2015/10/19 نتيجة منعها من العبور من حاجز عسكري إسرائيلي للوصول إلى المستشفى، بعد اختناقها بالغاز المدّع الذي ألقته قوات الاحتلال على منازل المواطنين في البلدة.⁸⁴

تعد إجراءات الحصار ومنع الفلسطينيين من تلقي العلاج اللازم انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، فقد فرضت المادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة على دولة الاحتلال التزامات تقضي بضمان مستوى صحي جيد للشعب الخاضع للاحتلال، كما يعد الإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة أحد أشكال العقاب الجماعي المحظورة بموجب المادة 33 من الاتفاقية ذاتها، كونه يتسبب بمعاناة كبيرة للسكان المدنيين في قطاع غزة.

⁸¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2003/3/5-2/27)، انظر: <https://www.pchrgaza.org/ar/?cat=47>

⁸² منظمة العفو الدولية، "تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009 حالة حقوق الإنسان في العالم"، ص 77.

⁸³ مقابلة أجرتها الباحثة مع كفاح جبريل، صديقة أماني، البيرة، 2016/12/18.

⁸⁴ هدى درويش.. أول شهيدة على حواجز القدس، صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، 2019/10/21، انظر:

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/10/21/796950.html>

البحث الثاني: الاعتداءات الإسرائيلية على المرأة الفلسطينية بالجرح والإصابة

2014-1967:

دأبت قوات الاحتلال الإسرائيلي على الاعتداء على الفلسطينيين، بالقتل، أو الجرح والإصابة، دون تمييز بين أحد من أبناء الشعب الفلسطيني، تطبيقاً لسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها ضد الفلسطينيين.

أولاً: تعرض المرأة الفلسطينية للجرح والإصابة 1987-1967:

تعرضت المرأة الفلسطينية للإصابة على يد قوات الاحتلال، الأمر الذي تسبب بإعاقتها في أحيان كثيرة، وعدم مقدرتها على ممارسة مهام حياتها اليومية. ومن ذلك:

• في 1969/2/2 عمّت المظاهرات قطاع غزة؛ احتجاجاً على اعتقال 3 فتيات من غزة، اشترك فيها طالبات المدارس، وحاول الجنود تفريقهن بخراطيم المياه والرصاص؛ مما أسفر عن إصابة 70 فتاة، كُسرت أذرع 3 منهن.⁸⁵

• في 1980/7/22، كانت فاطمة الجعبري تشارك في مسيرة انطلقت من اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) بالقدس، احتجاجاً على استشهاد أخيها علي الجعبري؛ نتيجة التغذية القسرية، التي كانت تمارسها إدارة سجن نفحة الصراوي، ضد المعتقلين المضربين عن الطعام،⁸⁶ وقام جندي بضربها بعصاه على ظهرها؛ مما أدى لإجهاضها، وكانت حاملاً في الشهر الثامن.⁸⁷

⁸⁵ برهان الدجاني وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972)، ص 407.

⁸⁶ في 1980/7/14، أعلن أسرى سجن نفحة الصراوي الإضراب، الذي استمر مدة 32 يوماً، استعملت خلاله إدارة السجن أسلوب الإطعام القسري للأسرى بواسطة أنابيب بلاستيكية، تُدفع إلى معدة الأسير من خلال فتحة الأنف، مما أدى لاستشهاد راسم حلاوة، وعلي الجعبري. انظر: صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2017/4/17، ص 8.

⁸⁷ ريموندا طويل، سجينات الوطن السجين (عكا: مؤسسة الثقافة الفلسطينية، دار الأسوار، 1988)، ص 166.

- عمت المظاهرات الأراضي الفلسطينية؛ احتجاجاً على الاعتداء الإجرامي على المسجد الأقصى في 11/4/1982،⁸⁸ فقامت قوات الاحتلال بإطلاق النار على المتظاهرين دون تمييز، مما أدى إلى جرح 66 امرأة؛⁸⁹ منهن ريحانة عبد الحميد جرادات، وصبحة عبد الرحمن جرادات، الأولى: أُصيبت في عينها، والثانية: أُصيبت بعيارات نارية في الساقين، خلال مهاجمة الاحتلال للمظاهرات التي اجتاحت مدينة الخليل.⁹⁰
- في سنة 1983 تعرضت المئات من طالبات المدارس الثانوية في الضفة الغربية إلى عملية تسمم جماعية، عمت مناطق جنين، وطولكرم، ونابلس، والخليل، والقدس، وخلال ثلاثة أسابيع، سجلت محاضر المستشفيات ما يزيد عن 1,000 حالة تسمم،⁹¹ وقد أثبتت نتائج الفحوصات المخبرية وجود مادة كيميائية سامة في دم المصابات، وهي عبارة عن أحد مشتقات مادة الأزيريدين السامة Aziridine،⁹² وذكرت بعض المراجع أن نثر تلك المواد كان بهدف إحداث عقم لدى الطالبات.⁹³
- إن استهداف الاحتلال للفتيات في مدارسهن جريمة خطيرة، فقد أثرت على صحة مئات الفتيات، وسببت لهن آثاراً جانبية، وقد يكون لذلك أثراً على القوة الإنجابية للفتيات لاحقاً، مما يعني العمل على إفناء المجتمع الفلسطيني.

⁸⁸ قام جندي (إسرائيلي) يدعي ألان جودمان Alan Goodman في 11/4/1982 بإطلاق الرصاص على المصلين في المسجد الأقصى، وقتل اثنين منهم. انظر: أحمد العلمي، أيام دامية في المسجد الأقصى (فلسطين: مؤسسة البيادر الصحفية، 1984)، ص 37.

⁸⁹ ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال، ص 95.

⁹⁰ أحمد العلمي، أيام دامية في المسجد الأقصى، ص 80.

⁹¹ ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال، ص 148.

⁹² عبد الجواد صالح وعبد العزيز سلهب، "حوادث التسمم الجماعي في الأراضي المحتلة هل تتكرر"، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 63-64، 1986، ص 276-279.

⁹³ عبلة الدجاني، المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في مواجهة الغزوة الصهيونية (القاهرة: دار المستقبل الجديد، 1992)، ص 87.

ثانياً: تعرض المرأة الفلسطينية للجرح والإصابة 1987-2000:

مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1987، سجلت سنة 1987 إصابة 44 سيدة فلسطينية؛ نتيجة اعتداء قوات الاحتلال عليهن؛⁹⁴ منهن رنا موسى صالح، وحنان عادل مسيس، ولطيفة أبو المعاطي، ورفعة ابراهيم المصري، وأصبن برصاص قوات الاحتلال خلال المظاهرات في مخيم جباليا، ووصفت حالة رنا بالخطيرة.⁹⁵

إجهاض النساء خلال انتفاضة سنة 1987:

استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة أسلحة فتك مختلفة ضدّ الفلسطينيات، منها القنابل السامة، التي تؤدي لقتل الأجنة في بطون أمهاتهم؛ مما أدى لإجهاض العديد من النساء، إضافة لإجهاض أخريات نتيجة الضرب المبرح.

بلغ عدد النساء اللواتي أجهضهن جنود الاحتلال خلال الأشهر الثلاثة الأولى للانتفاضة 80 سيدة، وتضاعف العدد حتى وصل في الستة أشهر الأولى إلى 154 امرأة،⁹⁶ وتزايد العدد بشكل جنوني حتى وصل إلى 7,400 امرأة مع نهاية سنة 1994،⁹⁷ فمثلاً في كانون الأول/ ديسمبر 1989، أُدخل إلى مستشفى الشفاء بغزة، ومستشفى ناصر بخان يونس 44 سيدة، تعرضن للإجهاض؛ بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع.⁹⁸

وفي حالات أخرى أدى إطلاق الاحتلال لقنابل الغاز لاستشهاد المرأة وجنينها، مثلما حدث مع السيدة وجدان فارس من خان يونس، التي استشهدت وجنينها، في 1988/1/10.⁹⁹ وفي 1999/1/26، تعرضت المواطنة منال الكسواني، من سكان بيت حنينا

⁹⁴ منظمة التحرير الفلسطينية، *يوميات الانتفاضة* (عمّان: مؤسسة جنين للدراسات والأبحاث، د.ت)، المجلد 1، ص 288-309.

⁹⁵ أكرم أبو سمرة، *المرأة الفلسطينية درس في الانتفاضة* (قرطاج: مطبعة تونس، 1989)، ص 288.

⁹⁶ عبد القادر ياسين، "دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة"، مجلة *صامد الاقتصادي*، العدد 74، 1988، ص 130-133.

⁹⁷ مفيد جلغوم، "الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية 1948-1993"، ص 172.

⁹⁸ الإعلام الموحد بمنظمة التحرير الفلسطينية، *انتفاضة حتى جلاء الاحتلال*، سلسلة فلسطين الثورة (17) (نيقوسيا: مؤسسة بيسان، 1990)، ص 288-290.

⁹⁹ غسان حمدان، *الانتفاضة المباركة وقائع وأبعاد* (الكويت: مكتبة الفلاح، 1989)، ص 176.

في القدس للإجهاض، عندما أقدم جندي إسرائيلي على ضربها ببندقيته، في أثناء قيام جرافات الاحتلال بهدم منزل عائلتها بحجة عدم الترخيص.¹⁰⁰

يتضح مما سبق أن الاحتلال تعمّد استهداف النساء الحوامل، وحاول إجهاضهن بالضرب، أو باستخدام قنابل الغاز السام؛ الأمر الذي يؤكد أن الصهاينة يربعنهم التفوق الديموجرافي الفلسطيني؛ لذلك يستهدفون الأجنة في بطون أمهاتهم.

ثالثاً: تعرض المرأة الفلسطينية للجرح والإصابة 2000-2008:

بلغ عدد جريعات انتفاضة الأقصى خلال الفترة 2000-2003؛ 302 جريعة، أُصبت بإصابات مختلفة نتيجة القصف، أو اقتحام البيوت، أو خلال المواجهات والمظاهرات.¹⁰¹ وكانت إصابات بعضهن خطيرة لدرجة أن فقدت إحدهن نعمة البصر وهي شفاء تيسير الهندي، التي قام جنود الاحتلال بضربها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، على رأسها بأعقاب بنادقهم، وذلك بعد أن رفضت طلبهم بإزالة الخمار عن وجهها.¹⁰² وفي حالة أخرى أُصيبت المواطنة رائدة فريتخ بالشلل؛ عندما قُصف منزلها، في نابلس، خلال اجتياح قوات الاحتلال للمدينة في 2002/4/3.¹⁰³

ولم تسلم المرأة من أذى المحتل وهي تؤدي عبادتها، ففي 2005/3/20، أطلقت قوات الاحتلال قنابل غاز اتجاه مجموعة من النساء الفلسطينيات، اللواتي توجهن لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى؛ مما أدى لإصابة المواطنة منال سالم موسى، من نابلس، بقنبلة غاز في وجهها، تركت جروحاً وتشوهات عميقة فيه.¹⁰⁴

¹⁰⁰ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، التقرير السنوي لعام 1999 (رام الله: ديوان المظالم، 1999)، ص 16.

¹⁰¹ إصلاح حسنية، "المرأة الفلسطينية والقانون الدولي الإنساني في ظلّ الانتهاكات الإسرائيلية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 2، 2003/4/5، ص 525.

¹⁰² صحيفة الأيام، رام الله، 2000/11/7، ص 1.

¹⁰³ منظمة العفو الدولية، "بعيداً عن أنظار العالم انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس"، 2002/11/4، ص 40.

¹⁰⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان (2005/3/27-18)، انظر: <https://www.pchrgaza.org/ar/?cat=47>

إصابة النساء خلال تظاهرة بيت حانون سنة 2006:

استهدف الاحتلال في 2006/11/3، نحو 300 امرأة، كنّ في مسيرة إلى بيت حانون شمال قطاع غزة؛ في محاولة لفك الحصار عن 70 من أبنائهن، كانت سلطات الاحتلال تحاصرهم في مسجد النصر؛ مما أدى إلى مقتل اثنتين منهن، وجرح ما لا يقل عن 60 امرأة أخرى.¹⁰⁵

وقد أكدت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في قطاع غزة، استخدام الاحتلال أسلحة غير مألوفة في بيت حانون، وفي أماكن أخرى في قطاع غزة، أدت إلى زيادة في عدد حالات بتر الأطراف، ورَجَّحت البعثة أن ذلك السلاح هو قذيفة متفجرة من معدن خامل كثيف تسمى ”دايم (Dense Inert Metal Explosive (DIME)“.¹⁰⁶ ومن النساء اللواتي تعرضن للإعاقة؛ نتيجة استهداف قوات الاحتلال لهن، خلال المظاهرة: رضا سميح يوسف أبو هريبيد، أُصيبت برصاصة متفجرة في رجلها، وكسر في عظمة الساق، وقطع في الشريان الرئيسي في القدم، وتهتك في العضلات، وقصر في العظم (3سم)؛ الأمر الذي نتج عنه إعاقة دائمة، وما زالت تعاني من محدودية في حركة الركبة.¹⁰⁷

رابعاً: تعرض المرأة الفلسطينية للجرح والإصابة 2008-2014:

قام الاحتلال الإسرائيلي خلال تلك الفترة، بارتكاب مجازر بشعة ضدّ الشعب الفلسطيني، خلال عدوانه المتكرر على قطاع غزة، مما تسبب في استشهاد وإصابة المئات من النساء.

وصل العدد الإجمالي للجرحى الفلسطينيين في قطاع غزة خلال عدوان 2009/2008 إلى 5,303، منهم 1,283 من الإناث، بينهن 860 فوق الـ 18 عاماً، و423 دون الـ 18 عاماً. كما نتج عن العدوان الإسرائيلي إصابة 600 شخص بإعاقات مختلفة، تراوحت بين

¹⁰⁵ بيت حانون: هبة نسائية تنقذ مقاومين حوصروا في مسجد، الأيام، 2006/11/4، انظر:

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=288237fy42476415Y288237f

¹⁰⁶ جون دوغارد، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967،

مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة: A/HRC/4/17، 2007/1/29، ص 7.

¹⁰⁷ مقابلة أجرتها الباحثة مع رضا أبو هريبيد، جريشة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2017/2/11.

إعاقة حركية، ناجمة عن بتر أحد الأطراف العلوية، أو السفلية، أو كليهما، وفقدان السمع أو البصر، إضافة لعدة حالات أُصيبت بإعاقات مزدوجة.¹⁰⁸

لم تسلم المرأة من الإعاقة، وقد تمكنت الباحثة من توثيق بعض حالات النساء والفتيات اللواتي فرض الاحتلال عليهن العيش مع إعاقات دائمة، منهن وفاء الرضيع من بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، التي أُصيبت في 2009/1/10، جراء إطلاق طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخين تجاهها، مما أدى إلى بتر ساقها اليمنى من أعلى الركبة، وإصابتها بجراح متعددة في أنحاء جسدها.¹⁰⁹ كما أُصيبت نجود الأشقر بجراح خطيرة في رأسها ويدها اليسرى، وبترت يدها اليمنى، وقُتل طفلها بلال ومحمد؛ عندما استهدف الاحتلال في 2009/1/17، مدرسة مشروع بيت لاهيا، التابعة لوكالة الأونروا، التي كانت تحتمي فيها مع عائلتها، بقذائف الفسفور الأبيض، فأصبحت لا تستطيع استخدام يدها اليسرى بشكل طبيعي، ولا تقوى على ارتداء ملابسها بمفردها، أو حمل ابنها الصغير، أو القيام بالأشياء الروتينية العادية في الحياة اليومية.¹¹⁰

وقد أكد الأطباء خلال معاينتهم للجرحى، تعرضهم للإصابة بالفسفور الأبيض، وأكدوا أن انعكاسات ذلك الغاز ستظهر على المدى البعيد في شكل أمراض سرطانية،¹¹¹ كما أكدت مؤسسات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، استخدام الاحتلال لقنابل الفسفور الأبيض، في قطاع غزة، منها منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch، التي حققت في ستّ حالات تمّ فيها استخدام الفسفور الأبيض،¹¹²

¹⁰⁸ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الاعتداءات الإسرائيلية على المعوقين في قطاع غزة (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2014)، ص 10.

¹⁰⁹ المرجع نفسه، ص 11.

¹¹⁰ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بعيون النساء: تقرير حول الآثار والتبعات المتصلة بالنوع الاجتماعي المترتبة على عملية الرصاص المصبوب (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009)، ص 52-53.

¹¹¹ سمير راضي وتيسير أبو مراد، آثار الحصار والمجزرة الصهيونية على الوضع الصحي، ص 46.

¹¹² Human Rights Watch, *Rain of Fire*, p. 33.

وبتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem—The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories،¹¹³ والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.¹¹⁴ وقد تسبب الأمر في حالات كثيرة إلى إجهاد النساء أو ولادة أجنة مشوهة. ومن النساء اللاتي تعرضن لتلك الجريمة المؤلمة؛ أم عبد الله النخالة، حيث تعرضت في بداية حملها لقذائف الفسفور، فولدت طفلاً غير مكتمل القلب، حيث لا يوجد له بطين أيسر، وقد أخبرها الأطباء أن السبب الرئيسي لذلك، استنشاقها غازات سامة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة.¹¹⁵ يتبين مما سبق انتهاك الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني، والمواثيق الدولية التي تحرم استخدام الفسفور الأبيض في مناطق مأهولة بالسكان، الأمر الذي يترك أثره السلبي البعيد المدى على صحة السكان.

جريحت العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2012:

قام الاحتلال الإسرائيلي في 2012/11/14 بالعدوان مجدداً على قطاع غزة، وقد استمر ذلك العدوان ثمانية أيام، حصد خلالها أرواح عشرات الشهداء، كما أسفر عن إصابة 1,399 مواطناً، بينهم 392 امرأة وفتاة، بنسبة 28.02% من عدد الجرحى.¹¹⁶ ومن النساء اللواتي أصبن في العدوان؛ أمينة حجازي، حيث أصيبت عندما أطلقت طائرات الاحتلال صاروخاً تجاه منزلها في جباليا؛ مما أدى لتدميره بالكامل، ومقتل زوجها وطفليها، أما هي فقد تعرضت لإصابة خطيرة في الرأس، جعلتها لا تقوى على التحكم في حركاتها، ولا تستطيع المشي بشكل جيد، وعلى الرغم من ذلك، كان لزاماً عليها الاعتناء بأطفالها الستة الذين بقوا على قيد الحياة، بعد ذلك العدوان.¹¹⁷

¹¹³ مركز بتسليم، خطوط عامة للتحقيق في عمليات قوات الاحتلال بالقطاع، 2009، ص 5. (باللغة العبرية)

¹¹⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مدنيون مستهدفون، ص 76.

¹¹⁵ آثار الحرب على غزة لا زالت تظهر، وكالة سما الإخبارية، 2006/9/24، انظر:

<https://samanews.ps/ar/post/51283>

¹¹⁶ مركز المعلومات الصحية، وزارة الصحة الفلسطينية، شهداء وجرحى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012، ص 5.

¹¹⁷ "ما نفع المنزل الجديد دون أن أرى أطفالي فيه؟"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013/8/14، انظر:

<https://pchrghaza.org/ar/?p=7425>

كما تسبّب العدوان الإسرائيلي سنة 2012 بإعاقة عدد من النساء، منهن أمني الناصرة، التي قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية منزلها؛ مما أدى لفقدانها بصرها، جرّاء حروق في وجهها، كما استشهد اثنان من أولادها، وأصيب ثلاثة آخرون.¹¹⁸

يتضح مما سبق، بشاعة الجريمة التي اقترفها الاحتلال ضدّ تلك المرأة، فقد تسبب في فقدانها نعمة البصر، وقتل اثنين من أبنائها، وإصابة الباقين، وفي الوقت نفسه، دمر منزلها، فأصبحت مهجّرة قسرياً، وترتب على ذلك أن تعيش دوماً بحسرتها وألمها ومعاناتها، وتعدّ حالة أمني، تجسيدا لمعاناة المرأة الفلسطينية بسبب الاحتلال وعدوانه المستمر على الشعب الفلسطيني.

جريحات خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2014:

لا يمكن حصر فداحة الخسائر، والمعاناة الإنسانية، التي لحقت بالنساء الفلسطينيات خلال 51 يوماً من العدوان الإسرائيلي، الذي استمر خلال الفترة 2014/8/28-7/7.

وقد بلغ عدد جرحى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 10,896 جريحاً وجريحة، بمعدل 207 حالات يومياً؛ أي بمعدل 9 جرحى في الساعة.¹¹⁹ ووفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية فقد كان عدد الإصابات أكبر بكثير من الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، كما أن غرف العمليات في مستشفيات قطاع غزة، كانت تشتغل فوق طاقتها، حيث تمّ إجراء عمليات لكثير من المرضى على أرضيات غرف العمليات في المستشفيات.¹²⁰ وكان عدد الجريحات خلال ذلك العدوان 3,364 جريحة، بنسبة 31.6% من العدد الإجمالي، كان منهن 2,114 سيدة وفتاة فوق سنّ الـ 18،¹²¹ و1,250 فتاة دون سنّ الـ 18.

¹¹⁸ مؤسسة الحق، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وطاقم شؤون المرأة، وجمعية الثقافة والفكر الحر، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، مؤسسة الحق، رام الله، 2014، ص 26، انظر:

http://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/occupation-consequences-report.pdf

¹¹⁹ مركز المعلومات الصحية، ووزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2014، ص 7-8.

¹²⁰ وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير مفصل حول شهداء وجرحى العدوان الإسرائيلي عام 2014، ص 12.

¹²¹ سناء أبو دقة وختام السحار، واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال (غزة: وزارة شؤون المرأة، 2014)،

ص 15.

بلغ عدد الإعاقات الناتجة عن عدوان 2014، 568 شخصاً، بنسبة 5.2% من إجمالي الجرحى. وتشير الإحصائيات إلى أن 220 من هذه الإعاقات هي إعاقات دائمة، و348 كانت مؤقتة.¹²² وكان نصيب النساء من هذه الإعاقات 113 إعاقاة، بنسبة 19.9% من العدد الإجمالي.¹²³ وتنوعت الإصابات ما بين البتر، والشلل، والكسور المعقدة، وفقد السمع أو البصر بالكامل. ومن النساء اللاتي تسبب الاحتلال بمعاناتهن مع الإعاقة؛ إسرائا النملة، وهي أم لطفلين تسكن حي التنور في المنطقة الشرقية من مدينة رفح، وتدل حالة إسرائا النملة على عمق المأساة والمعاناة التي عانتها وتعانيها المرأة الفلسطينية، نتيجة اعتداءات الاحتلال المتكررة على الشعب الفلسطيني.

روت إسرائا ما حدث لها في صباح يوم 2014/8/1، وقالت: سمعنا صوت قصف عنيف، وأصوات قذائف تقترب من منزلنا، وفجأة بدأت تتعالى أصوات الجيران يحثون بعضهم البعض على الهروب من المنطقة، تقادياً للمجازر الإسرائيلية كما حدث في الشجاعية وخزاعة، شعرت بالخوف وترددت كثيراً بالخروج من منزلي، وحين رأيت الناس يخرجون من بيوتهم خشينا البقاء في المنزل، بالفعل خرجنا من بيتنا... وفجأة سمعت صوت انفجارات، وشعرت بنفسي أطيير في الهواء، وأسقط على الأرض، حاولت أن أنهض، لكنني لم أستطع، نظرت فلم أجد قدماي، حينها أدركت أنهما بترتا من الأعلى... .

تنظر إسرائا إلى نفسها وتقول: "أصبحت رهينة كرسي متحرك"، وتعود لتكمل فصول رحلة عذاب وآلام عاشتها في المستشفيات: "في نفس اليوم الذي نقل فيه ابني وزوجي لمستشفى ناصر، كان موعد تحويلي إلى المستشفى الأهلي في الخليل... رأيتهم للحظات وكانت المصيبة واحدة، كما أنا، أصبح زوجي معاقاً، وبترت ساقه اليمنى، وابني شريف ابن الثلاثة أعوام، بترت ساقه، وفقد إحدى عينيه.. صرنا عائلة معاقين". وأضافت: "وفي مستشفى الخليل أخبرني الأطباء أن الجنين الذي أحمله في بطني "مفتت" خسرتة هو الآخر... بعد ثلاثة أيام من وجودي في مستشفى الخليل، نُقل ابني وزوجي إلى مستشفى المقاصد بالقدس، واستمر علاجي بالخليل، بعيداً عن زوجي وأولادي، ولم أر ابني شريف حتى خروجه من المستشفى بعد ثلاثة شهور".

¹²² وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير مفصل حول شهداء وجرحى العدوان الإسرائيلي عام 2014، ص 11.

¹²³ وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير الإعاقات الناتجة عن العدوان على قطاع غزة عام 2014، ص 5.

في الوقت نفسه الذي أصيبت فيه إسرائ، أصيبت شهد أخت زوجها بجروح وحروق في يدها ووجهها وقدمها، كما أصيبت بشظية في الأذن، أفقدتها السمع وجعلتها تعاني من حالة نفسية صعبة.¹²⁴

وهكذا جسدت إسرائ معاناة المرأة الفلسطينية؛ نتيجة اعتداءات الاحتلال، امرأة فقدت ساقها، وأصبحت معوقة تسير على كرسي متحرك، بعد أن كانت شابة مفعمة بالحيوية، وأفراد عائلتها الصغيرة أيضاً أصبحوا معوقين؛ زوجها فقد ساقه، وطفلها الصغير فقد ساقه وعينه، ستعيش تلك المرأة ما تبقى من عمرها، في حسرة وألم على نفسها وعلى عائلتها.

جريحات خلال استهداف مركز الإيواء في عدوان سنة 2014:

قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها على قطاع غزة 8 مراكز إيواء، لجأ إليها آلاف الفلسطينيين الذين فروا من منازلهم، هرباً من القصف والدمار. ومن حالات الاعتداء على مراكز الإيواء، استهداف مركز الإيواء في مدرسة بيت حانون، التابعة لوكالة الأونروا في 2014/7/24 بقذائف مدفعية؛ مما أدى لاستشهاد 4 سيدات، وإصابة 31 سيدة أخرى،¹²⁵ منهن صفاء فايز حمدان؛ وهي أم لأربعة أطفال، وتسبب القصف بإصابتها بشلل في يدها اليمنى، وبتتر أصبع السبابة في يدها اليسرى، وبتتر رجلها اليسرى، وأصيبت طفلتها ندى منذر حمدان، بشظية في العمود الفقري، وفي الوقت نفسه أصيبت سلفتها، دارين محمود حمدان، بشظايا في جسمها، وحماتها، حليلة سعيد حمدان، أصيبت بكسر في جمجمة رأسها، واستقرت شظية في مركز المعلومات في الرأس، وقد رفض الأطباء إزالة الشظية؛ لأن ذلك سيسبب إصابتها بشلل في أطرافها الأربعة.¹²⁶

أثر عدوان الاحتلال الهجمي على مراكز الإيواء، التي احتمت فيها العائلات الفلسطينية، بالسلب على النساء المصابات، منهن السيدة صفاء، التي سبب لها العدوان شلل يدها، وأثر على ممارستها واجباتها البيتية، خصوصاً أنها زوجة وأم لأربعة أطفال، يتطلبون منها الرعاية والاهتمام دائماً.

¹²⁴ مقابلة أجرتها الباحثة مع إسرائ النملة، جريحة، مركز شؤون المرأة بغزة، 2017/2/9.

¹²⁵ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2014، ص 36.

¹²⁶ المرجع نفسه.

إجهاض النساء نتيجة العدوان الإسرائيلي سنة 2014:

لم تسلم الأجنة في بطون أمهاتها من بطش الاحتلال وقنابله القاتلة، فقد قتل الاحتلال خلال مجازر الإبادة الجماعية لعائلات فلسطينية كانت آمنة في بيوتها، العديد من الأجنة، وذكرت وكيل وزارة شؤون المرأة أميرة هارون، في تصريح صحفي، أن 610 سيدات تعرضن للإجهاض خلال العدوان،¹²⁷ وفي حالات كثيرة قُتلت الأم وجنينها، كما حدث مع السيدة هالة صبحي عياد، التي كانت تحمل في بطنها توأمين في الشهر السادس، قتلها الاحتلال وجنينها في مجزرة بحي الشجاعية شرق غزة في 2014/7/20.

بينما نجت ميسرة محمد أبو ماضي من الموت بأعجوبة، من مجزرة ارتكبتها جيش الاحتلال ضدّ عائلتها في مخيم النصيرات في 2014/8/2، ولكن قُدر لها أن تفقد جنينها ذا الثمانية شهور، كما أنها فقدت حظها في الإنجاب مرة أخرى؛ بعدما تعرضت لعملية إجهاض جنينها الشهيد، وعملية أخرى تمّ على إثرها استئصال الرحم.¹²⁸

بالتزامن مع العدوان الإسرائيلي على غزة؛ تعرضت الكثير من النساء في الضفة الغربية للإصابة، نتيجة استهدافهن في المظاهرات، فمثلاً أصيبت المواطنة ناريمان محمود تميمي في 2014/11/12 بعيار ناري فوق الركبة؛ أدى لكسر في أسفل عظمة الفخذ اليسرى، خلال المظاهرات الأسبوعية المناهضة للجدار، في قرية النبي صالح، شمال غرب مدينة رام الله.¹²⁹

يتبين مما سبق أن الاحتلال الإسرائيلي يواصل إيذاء المرأة الفلسطينية بكافة الوسائل، خصوصاً الاعتداء المباشر على حياتها، والتسبب بالأذى الجسدي والنفسي لها، من خلال التسبب بإصابتها، وفي أحيان أخرى التسبب بإعاقات دائمة لها، قلبت حياتها رأساً على عقب، وأضاعت فرصتها في حياة سوية كباقي نساء العالم.

¹²⁷ مركز شؤون المرأة، **ثقوب في رداء العدالة** (غزة: مركز شؤون المرأة، 2015)، ص 305.

¹²⁸ أسماء الصائم، **أرواح مؤودة**، ص 121.

¹²⁹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (6-12/11/2014)، انظر: <https://www.pchrgaza.org/ar/?cat=47>

اعتداء الاحتلال الإسرائيلي على النساء بالجرح والإصابة 2015-2019:

لم تخلُ سنة من السنوات إلا وتعرضت المرأة الفلسطينية للاضطهاد والإصابة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومن أمثلة ذلك تعمّد جنود الاحتلال إطلاق النار على النساء وإصابتهن إصابات خطيرة، فمثلاً؛ قام جنود الاحتلال في كانون الأول/ديسمبر 2015 بإطلاق النار تجاه عبلة العدم (45 عاماً) من الخليل، مما أدى لإصابتها برصاصة في عينها اليمنى فقدت على إثرها عينها، ورصاصة أخرى برأسها اخترقت الجمجمة، فقدت على إثرها الجزء الأيمن من الجمجمة، ولم يكتفِ جنود الاحتلال بذلك، بل ضربوها بأكواع أسلحتهم على رأسها ووجهها، مما أدى لكسور صعبة في الفك العلوي والسفلي، وكسور في الأنف فقدت بعدها حاسة الشم، وإصابة بالغة في الأذن، كذلك أصيبت بخلع في الكتف الأيسر جعلها لا تستطيع أن تستعمل يدها اليسرى، ومن كثرة الإصابات التي تعرضت لها، لم تستطع الوقوف على قدميها والمشي لمدة شهرين.¹³⁰ ولتغطية الاحتلال على جرائمه تمّ تليفيق تهمة محاولة تنفيذ عملية طعن، وحكم عليها بالسجن 3 أعوام وغرامة مالية.

وخلال مسيرات العودة التي انطلقت في 2018/3/30 وثّق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إصابة 391 امرأة فلسطينية،¹³¹ منهن نزيهة عليان قديح (38 عاماً)، التي أصيبت برصاصة أطلقها قناص إسرائيلي أدت إلى بتر ساقها، خلال قيامها بتوزيع المياه على المتظاهرين في مخيم العودة شرق خزاعة.¹³²

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اعتدى جندي إسرائيلي على المقدسية رينا درباس، وتسبب بإصابتها بكسر في جمجمتها وتحطم عظام أنفها، خلال منع اعتقال ابنها القاصر.¹³³

¹³⁰ الأسيرة الجريحة عبلة العدم تروي محاولة إعدامها والتنكيل بها، دنيا الوطن، 2017/1/25، انظر:

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/01/25/1012428.html>

¹³¹ إصابة (46) مدنياً فلسطينياً منهم (19) طفلاً، و4 نساء إحداهن مسعفة، ومسعف آخر باعتداءات الاحتلال على المشاركين في الجمعة الـ 83 لمسيرة العودة وكسر الحصار، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،

2019/12/6، انظر: <https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18071>

¹³² المرجع نفسه؛ والأحلام المبتورة في غزة، نزيهة وصهيب.. محاولات تكيف مع الأطراف المبتورة، المركز

الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2018/11/27، انظر: <https://pchrgaza.org/ar/?p=16314>

¹³³ الاحتلال يكسر جمجمة مقدسية حاولت تخليص ولدها من الاعتقال، عرب 48، 2019/12/24.

يتضح مما سبق أن الاعتداءات الإسرائيلية على المرأة الفلسطينية قد زادت حدتها منذ اندلاع انتفاضة سنة 1987، التي شهدت إجهاض مئات الفلسطينيات، نتيجة إطلاق قنابل الغاز عليهن، إضافة لإصابة أخريات بالرصاص الحي. أما خلال انتفاضة الأقصى 2000، فقد زادت وتيرة الاعتداءات من خلال الاجتياحات المستمرة للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وزاد الأمر خطورة نتيجة الاعتداءات المتكررة على قطاع غزة، التي أسفرت عن استشهاد وإصابة مئات الفلسطينيات.

خامساً: إصابة المرأة الفلسطينية نتيجة اعتداءات المستوطنين الصهاينة:

لم يقتصر الاعتداء الإسرائيلي على الجنود الصهاينة فحسب، بل امتد ليمارسه المستوطنون، الذين سلبوا أرضاً ليست ملكهم، وأقاموا عليها مستوطناتهم، ولم يكفهم ذلك، بل عمدوا إلى إيذاء المواطنين الفلسطينيين، بشتى أنواع الجرائم من قتل، وجرح، ومداهمة، وقلع أشجار، وأعمال تخريب في الحقول، والمزارع، والممتلكات؛ للتضييق على السكان الأصليين ودفعهم للرحيل.

تعد إقامة المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، خصوصاً المادة 6/49 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، التي تحظر على سلطة الاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي التي تحتلها.

وعلى الرغم من ذلك يستمر الاحتلال الإسرائيلي في إنشاء المزيد من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، وقد بلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية 198 مستوطنة حتى سنة 2019، إضافة إلى 220 بؤرة استيطانية، يقطنها نحو 824 ألف مستوطن، منهم 318 ألفاً في الجزء الشرقي من مدينة القدس.¹³⁴ ويدل ذلك على سعي الاحتلال لفرض سياسة الأمر الواقع، وسرقة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وإحلال المستوطنين الصهاينة الذين قدموا من كل بقاع العالم مكان الفلسطينيين السكان الأصليين للبلاد.

¹³⁴ الضفة الغربية: بين انحسار السلطة الفلسطينية ومخاطر التوسع الإسرائيلي، مركز الجزيرة للدراسات،

2019/5/15، انظر: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190520083222871.html>

وقد تنوعت أشكال اعتداءات المستوطنين على النساء الفلسطينيات من ضرب، ورمي بالحجارة، ورشق بالنفايات، والرمل، والمياه، والكلور، والزجاجات الفارغة، ومحاولات دعس وخطف، وتسميم آبار المياه، واقتحام المنازل، وسكب المياه الحارة على الوجوه، وقطع الأشجار المثمرة، وإطلاق النار... الخ.¹³⁵

اعتداءات المستوطنين على النساء الفلسطينيات 1967-2019:

منذ احتلال الضفة الغربية، بما فيها الجزء الشرقي من القدس وقطاع غزة، سنة 1967، والمستوطنون يمارسون العريضة والإجرام، ضد أبناء الشعب الفلسطيني. وقد زادت حالات الاعتداء خلال انتفاضتي سنة 1987، وسنة 2000، وتضاعفت الاعتداءات بشكل كبير في السنوات الأخيرة خصوصاً ممن يطلقون على أنفسهم عصابات "دفع الثمن Tag Mehir (price tag) Organization". وقد استطاعت الباحثة توثيق بعض حالات اعتداء المستوطنين الصهاينة على النساء الفلسطينيات، ومنها:

- هاجم المستوطنون في 1978/11/20 مخيم الجلزون، ودخلوا على الأهالي وبدأوا بضربهم، وكان بينهم الفتاة انتصار حسن، التي ضربت إلى أن تورمت رجلاها.¹³⁶ وفي 1981/4/14 اعتدى المستوطنون الصهاينة، بالضرب على فتيات عربيات من الخليل دون سبب يذكر.¹³⁷
- أطلق المستوطنون النار في أيار/ مايو 1988 على عائشة عبد الله عبية من قرية ياسوف بنابلس، فأصابوها برصاصة في معدتها، كما أطلقوا النار على الفتاة أمية كرازي من فندقوميا بجنين، وأصابوها بطلقة حية في ذراعها.¹³⁸

¹³⁵ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أصوات النساء في ظل المستوطنات: تقرير عام 2010 حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال، ص 21.

¹³⁶ مفيد جلغوم، "الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية 1948-1993"، ص 229.

¹³⁷ نواف الزرو وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1981 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982)، ص 202.

¹³⁸ بشير البرغوثي، قمع شعب شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم (عمّان، دار الجليل، 1990)، ص 174.

- في 11/6/1993، تعرضت السيدة دينا محمد الفاخوري، وزوجها لاعتداء مجموعة من المستوطنين عليهما، عندما كانا يسيران في الشارع الرئيسي في مدينة الخليل؛ مما أدى لإجهاضها، وقد كانت حاملاً بشهرها الخامس بتوأمين ذكرين.¹³⁹
- في 13/11/2000، اعتدى مستوطنون على نساء من قرية بورين في نابلس، في أثناء قطفهن ثمار الزيتون في حقول القرية؛ مما أسفر عن إصابة الحاجة حفيفة الزين بكسرين في جمجمة رأسها؛ بسبب ضربها بقضيب حديدي على رأسها، كما أصيبت 3 نساء أخريات بجروح ورضوض.¹⁴⁰
- في 28/7/2002، أطلق مستوطن النار، على الفتاة نيفين عوض جمجوم من الخليل؛ مما أدى لإصابتها إصابة قاتلة في العين اليمنى، ثم سرعان ما استشهدت.¹⁴¹
- اعتدى مستوطنون بأدوات حادة وقضبان حديدية في 8/6/2008، على المواطنة تمام خليل النواجعة وزوجها، من خربة سوسيا جنوب الخليل، مما أدى لإصابتها بجروح عميقة في وجهها ورأسها.¹⁴²
- اعتدى مستوطنون في 24/5/2010، على عدد من النساء في حي سلوان بالقدس؛ مما أدى إلى إجهاض المواطنة ريهام أسامة الرجبي بسبب إصابة الجنين في رأسه.¹⁴³
- في 23/11/2014، اقتحمت مستوطنة منزل المواطنة نعمة أبوهدوان في القدس، وقامت بالاعتداء عليها في أثناء نومها، ورشها بغاز الفلفل الحار؛ مما أدى لإصابتها بحروق شديدة في وجهها ورقبتها.¹⁴⁴

¹³⁹ مؤسسة الحق، "اعتداءات المستوطنين وممارساتهم بحق أهالي منطقة الخليل خلال العام 1993،" مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 5، العدد 17، 1994، ص 16-17.

¹⁴⁰ مركز بتسيلم، السكوت علامة الرضى: سياسة عدم تطبيق القانون على المستوطنين، آذار/ مارس 2001، ص 20، انظر: https://www.btselem.org/arabic/press_releases/20010322 (باللغة العبرية)

¹⁴¹ إسماعيل الأشقر ومؤمن بسيسو، المرأة الفلسطينية في دائرة الاستهداف الصهيوني (غزة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2004)، ص 64.

¹⁴² المرجع نفسه، ص 10.

¹⁴³ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان (2010/5/30-24)، انظر: <https://www.pchrgaza.org/ar/?cat=47>

¹⁴⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان (2014/11/28-20)، انظر: <https://www.pchrgaza.org/ar/?cat=47>

• اعتدى مستوطنون في آذار/ مارس 2019 بالضرب على السيدة اعتدال قعقور ونجلها إلياس، من منطقة تل رميدة بالخليل؛ مما أدى لإصابة الأم بجروح ورضوض في أنحاء جسمها، وإصابة ابنها بجروح في رأسه.¹⁴⁵

تلك بعض النماذج التي تظهر اعتداءات المستوطنين المتكررة على النساء وعائلاتهن، والتي تظهر طبيعة الشخصية الصهيونية الإجرامية، التي لا تتورع عن قتل، وجرح، وإيذاء النساء، والفتيات، والأطفال، ولا تقتصر الأضرار التي تسببها هجمات المستوطنين، على الأضرار الجسدية فقط، بل تكبد المواطن الفلسطيني خسائر مالية واقتصادية كبيرة. وتعد تلك الأفعال جزءاً من الإرهاب الذي يمارسه المستوطنون على الفلسطينيين، وغالباً ما تتم تلك الاعتداءات على مرأى ومسمع جنود الاحتلال، وقد تنوعت اعتداءاتهم بين قتل، وضرب، ودعس.

شهادات دولية تؤكد تواطؤ الاحتلال مع المستوطنين:

أكدت منظمة العفو الدولية أن الإفلات من العقاب، هو القاعدة الشائعة بالنسبة للجنود والمستوطنين الصهاينة، الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك أعمال القتل، والاعتداءات الجسدية، والاعتداءات على الممتلكات، ولم يتم سوى عدد قليل من التحقيقات، وكان معظمها يغلق بسبب عدم كفاية الأدلة.¹⁴⁶

وأكد مبعوث الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة جون دوغارد John Dugard، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تغض الطرف عن عنف المستوطنين، بل تشاركهم أحياناً في مضايقة الفلسطينيين وإهانتهم، وأكد أنه كان شاهداً بنفسه على ذلك السلوك من جانب قوات الاحتلال في الخليل.¹⁴⁷

كما أكد مركز بتسليم أن سلطات الاحتلال لا تتدخل لمنع الممارسات العنيفة ضد الفلسطينيين، وأنها لا تقوم باتخاذ الإجراءات المطلوبة لردع المستوطنين أو عقابهم،

¹⁴⁵ مستوطنون يعتدون على سيدة فلسطينية ونجلها في الخليل، صحيفة القدس العربي، لندن، 2019/3/23، انظر: <https://www.alquds.co.uk/>

¹⁴⁶ منظمة العفو الدولية، "تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009 حالة حقوق الإنسان في العالم"، ص 75.

¹⁴⁷ جون دوغارد، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ص 10.

وأن أغلب الملفات التي تتعلق بإجرام المستوطنين تغلق، بسبب عدم وجود "أدلة كافية"، أو بحجة أن "الجاني غير معروف".¹⁴⁸

تلك بعض النماذج التي توضح مشاعر الغيظ والكراهية، التي يترجمها المستوطنون، في أعمال عدوانية ووحشية ضد الفلسطينيين. ولم تقتصر اعتداءات المستوطنين على النساء بإحداث الإصابات فقط، بل تجاوزتها إلى الاعتداء على المنازل، وتخريب الأراضي، وسرقة المزروعات والمواشي، بالإضافة إلى حالات كثيرة تعمّد فيها المستوطنون قتل المرأة الفلسطينية، دعساً بسياراتهم، أو من خلال إطلاق النار المباشر عليها.

¹⁴⁸ مركز بتسيلم، السكوت علامة الرضى، آذار/ مارس 2001، ص 35.

الفصل الثاني

**امتهان الاحتلال الإسرائيلي لكرامة
المرأة الفلسطينية وتعذيبها**

امتهان الاحتلال الإسرائيلي لكرامة المرأة الفلسطينية وتعذيبها

المبحث الأول: معاناة المرأة الفلسطينية في سجون الاحتلال 1967-2019:

تعرضت الكثير من النساء الفلسطينيات للاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي، على خلفية انتمائهن السياسي، أو نضالهن المسلح، أو مشاركتهن في الاعتصامات والمظاهرات؛ احتجاجاً على سياسة الاحتلال الإجرامية، وفي أحيان أخرى تُعتقل المرأة، لمجرد شبهة أن لها نشاطاً ما.

أولاً: اعتقال المرأة الفلسطينية 1967-2019:

تعد سنوات 1967-1969 سنوات قاسية في تاريخ الحركة النسوية الأسيرة، خصوصاً في بداية التجربة الاعتقالية. وبدأ الكفاح بالدفاع عن ذاتهن داخل السجون، من مخططات تدمير وتحطيم النفسية، وبالإرادة الوطنية لدى الأسيرات.¹ وقد شهدت سنة 1969 اعتقال عدد كبير من الفلسطينيات، بلغ عددهن 162 امرأة،² منهن عصام عبد الهادي وابنتها فيحاء، وقد أبعدتا بعد شهر ونصف من الاعتقال.³

لم تخلُ سنة من اعتقال الاحتلال الإسرائيلي للنساء والفتيات الفلسطينيات، وقد بلغ عدد المعتقلات حتى سنة 1985؛ 950 امرأة وفتاة، صدرت بحقهن أحكاماً مختلفة.⁴ ووصل عدد حالات الاعتقال في صفوف الفلسطينيات، خلال الانتفاضة الأولى سنة 1987، نحو 2,000 معتقلة.⁵ وخلال انتفاضة الأقصى سنة 2000، اعتقل الاحتلال

¹ إبراهيم أبو الهيجا، المنسيون في غياب الاعتقال الصهيوني (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2004)، ص 242.

² ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال، ص 211-218.

³ وفيقة الشاعر، كفاح المرأة على الصعيدين العالمي والعربي، ص 106-107.

⁴ دنيا الأمل إسماعيل، "المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية"، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، رام الله، العدد 5، 2001، ص 90.

⁵ عبلة الدجاني، المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في مواجهة الغزوة الصهيونية، ص 74.

قراءة 1,500 امرأة، خضعن لتجربة الأسر أياماً، أو شهوراً، أو سنوات،⁶ وقد عانت الأسيرات خلال تلك الفترة من إجراءات الاحتلال القمعية، التي تعمل على تدمير الشخصية، والحالة النفسية للأسيرة.⁷

ووفقاً لوزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي نحو 10 آلاف امرأة فلسطينية، منذ 1967 حتى نهاية 2007، بقي منهن في سجون الاحتلال 97 أسيرة، حتى نهاية 2007.⁸ ومن أبرز الأسيرات: النائب في المجلس التشريعي الدكتورة مريم صالح، التي اعتقلها الاحتلال في 2007/11/12؛ لتكون بذلك أول امرأة من أعضاء المجلس التشريعي يتم اعتقالها.⁹

ومنذ منتصف سنة 2009، بدأت أعداد الأسيرات بالتراجع، فبلغ عددهن 36 أسيرة، بعد أن أفرج الاحتلال عن 20 أسيرة في 2009/10/1، مقابل شريط فيديو مصوّر سلمته حركة حماس للاحتلال يخص الجندي الأسير لديها جلعاد شاليت Gilad Shalit،¹⁰ واستقر ذلك العدد خلال سنة 2010،¹¹ ثم انخفض عدد الأسيرات من جديد، بعد عملية تبادل الأسرى بين حركة حماس وحكومة الاحتلال، التي عُرفت باسم "صفقة وفاء الأحرار"، وأسفرت عن إطلاق سراح 1,000 أسير، و27 أسيرة فلسطينية.

وبذلك تقلص عدد الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال إلى 9 أسيرات، لم تشملهن صفقة التبادل في المرحلة الأولى، ثم ارتفع العدد إلى 15؛ باعتقال 6 أسيرات،

⁶ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الأسرى الفلسطينيون في غياهب السجون الإسرائيلية (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2004)، ص 2.

⁷ Julie Granerud, "Belonging to Palestine, A study of the means and measures of Palestinian women's belonging to their state and nation," 10th Semester Master Thesis, Global Refugee studies, 2013, p. 67.

⁸ عبد الناصر فروانة، دراسة شاملة عن الأسيرات، وكالة أخبار المرأة، 2007/9/23، انظر: <http://wonews.net>

⁹ محسن محمد صالح (محرر)، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (2) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 34.

¹⁰ مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى الفلسطينيين لعام 2009 (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، 2009)، ص 23.

¹¹ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 92.

أُفرج عن 5 منهن خلال فترة وجيزة، ليصل عدد الأسيرات حتى تاريخ 2011/12/18، وهو موعد إتمام المرحلة النهائية من صفقة التبادل، إلى 10 أسيرات، تمّ الإفراج عن 6 منهن، وأبقى الاحتلال 4 أسيرات فلسطينيات رهن الاعتقال، واحدة من الأراضي المحتلة سنة 1967، وهي سلوى حسان، من الخليل، وكانت قد اعتُقلت على حاجز عتصيون قرب مدينة بيت لحم، في 2011/10/19، وحُكم عليها بالسجن 21 شهراً.¹²

كما رفض الاحتلال أن تتضمن صفقة وفاء الأحرار 3 أسيرات من الأراضي المحتلة سنة 1948، هنّ: لينا جربوني، وكانت قد اعتُقلت سنة 2002، وحُكم عليها بالسجن 17 عاماً، وورود قاسم التي اعتُقلت سنة 2006، وحُكم عليها بالسجن 6 أعوام، وخديجة أبو عياش، واعتُقلت سنة 2009، وحُكم عليها بالسجن 3 أعوام.¹³

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال 30 فتاة، خلال سنة 2012،¹⁴ كان بينهن الأسيرة المحررة في صفقة وفاء الأحرار هناء شلبي، التي أعاد الاحتلال اعتقالها في 2012/2/16، فأعلنت هناء شلبي إضرابها المفتوح عن الطعام رفضاً للاعتقال الإداري،¹⁵ وتعرضها للتعذيب، والمعاملة المهينة، والحاطة بالكرامة الإنسانية.¹⁶ وفي 2012/3/29 أوقفت هناء شلبي إضرابها عن الطعام، الذي استمر 43 يوماً؛ بعد توصيلها إلى اتفاق مع مصلحة سجون الاحتلال، يقضي بالإفراج عنها، ونقلها قسراً إلى قطاع غزة لمدة 3 أعوام.¹⁷

¹² الأسيرة سلوى حسان حين تغيب الأم في سجون الاحتلال، المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/2/14، انظر: <https://palinfo.com/40535>

¹³ مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، النشرة الشهرية 2011/12/20-11/20، ص 2.

¹⁴ مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى لعام 2012 (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، 2012)، ص 16.

¹⁵ الاعتقال الإداري: هو أمر اعتقال بلا حجة قانونية مسبقة، ودون تهمة محددة، ويعود تاريخ العمل فيه إلى فترة الاحتلال البريطاني عندما فرضت حالة الطوارئ سنة 1945، وورثته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت تعمل به إلى اليوم. انظر: مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب (القدس: جامعة القدس، 2014)، ج 1، ص 68.

¹⁶ Julie Granerud, "Belonging to Palestine, A study of the means and measures of Palestinian women's belonging to their state and nation,"، p. 54.

¹⁷ مقابلة أجرتها الباحثة مع هناء شلبي، أسيرة مبعدة، جامعة الإسراء بغزة، 2016/12/31.

وفي مطلع سنة 2013 كانت سلطات الاحتلال تحتجز في سجونها 10 أسيرات فلسطينيات، ووصل ذلك العدد إلى 16 أسيرة في نهاية السنة.¹⁸ أما خلال سنة 2014، فقد اعتقل الاحتلال 112 امرأة فلسطينية.¹⁹ وشهدت مدينة القدس أعلى نسبة اعتقال بين النساء، حيث تم اعتقال 66 امرأة وفتاة مقدسية،²⁰ كما أعاد الاحتلال اعتقال أسيرتين تحررتا في صفقة وفاء الأحرار، هما: بشرى الطويل، من البيرة، وهنية ناصر من رام الله.²¹ وهكذا يتضح أن الاحتلال لا يحترم الاتفاقات التي يوقعها، وهذا طبع فيه فقد جُبل على الغش والخداع ونقض العهود.

خلال سنة 2015، اعتقل الاحتلال 106 أسيرات أغليتهن من مدينة القدس، يمثلن مختلف القطاعات الاجتماعية للشعب الفلسطيني، فقد شملن أمهات، ونواباً، وطبيبات، وطالبات جامعيات، وقاصرات.²² في حين اعتقل الاحتلال 164 امرأة وفتاة فلسطينية خلال سنة 2016، بينهن 79 أسيرة مقدسية.²³

ورصد مركز أسرى فلسطين للدراسات 170 حالة اعتقال لفلسطينيات خلال سنة 2017، منهن 3 نائبات في المجلس التشريعي، هن: النائبة سميرة عبد الله حلايقة من الخليل، والنائبة خالدة كنعان جرار من البيرة، والنائبة جهاد أبو زنيد من القدس.²⁴ كما صعّدت قوات الاحتلال من اعتقال النساء المقدسيات، وقد بلغ عدد المقدسيات

¹⁸ مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، تقرير انتهاك حقوق الأسرى والمعتقلين لعام 2013 (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، 2013)، ص 19.

¹⁹ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، التقرير السنوي لعام 2014 (رام الله: ديوان المظالم، 2014)، ص 42.

²⁰ أسرى فلسطين: القدس شهدت أعلى نسبة اعتقالات خلال 2014، موقع مركز فلسطين لدراسات الأسرى، 2015/1/6، انظر: https://www.asrapal.net/?attachment_id=10953

²¹ الاحتلال يعيد اعتقال الأسيرة هنية ناصر، دنيا الوطن، 2014/12/10، انظر: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/12/10/631289.html>

²² مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال 2015 (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، 2015)، ص 82.

²³ مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال 2016 (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، 2016)، ص 34.

²⁴ 14 حالة اعتقال لنواب التشريعي خلال 2017 بينهم 3 نائبات، مركز فلسطين لدراسات الأسرى، 2018/1/14، انظر: https://www.asrapal.net/?attachment_id=18435

اللواتي اعتقلهن الاحتلال 88 مقدسية.²⁵ ومع نهاية سنة 2018، وصل عدد الأسيرات داخل سجون الاحتلال إلى 57 أسيرة، وتوزعت الأسيرات بين سجنى الدامون Damoun Prison وهشارون Hasharon Prison.²⁶

أما خلال سنة 2019، بلغ عدد الأسيرات حتى تاريخ 2019/12/12 نحو 50 أسيرة،²⁷ آخرهن كانت الصحفية بشرى الطويل التي اعتقلت بعد أقل من ثلاثة أيام من الإفراج عن والدها جمال الطويل، وتمّ تحويلها للاعتقال الإداري،²⁸ حارماً هذه العائلة أن تفرح ويلتم شملها. وفي اليوم التالي، اعتقل الاحتلال شذى حسن من البيرة، وحوّلها إلى الاعتقال الإداري لمدة ثلاثة أشهر، ليرتفع عدد المعتقلات إدارياً إلى 4، هنّ: الأسيرة آلاء البشير من قلقيلية، والأسيرة شروق البدن من بيت لحم، والأسيرة بشرى الطويل من رام الله، وشذى حسن.²⁹

ثانياً: امتهان كرامة المرأة في أثناء عملية الاعتقال:

تعرضت الأسيرات للامتهان خلال عملية الاعتقال، في محاولة للنيل من كرامتهن وإرهابهن، وزرع الرعب في نفوس الأهالي، وسحق معنوياتهم، وقد ذكرت أغلب الأسيرات اللواتي تواصلت الباحثة معهن، أنه كانت تحضر قوة كبيرة من جنود الاحتلال ليلاً، وتحاصر منزل الأسيرة، ثم تعبت بمحتويات المنزل، وفيما بعد تقاد في أحد الجيبات العسكرية، معصوبة العينين إلى معسكر الاعتقال.

وقد روت الكثير من الأسيرات كيف تعرضن للامتهان في أثناء عملية الاعتقال، فذكرت قاهرة السعدي، التي انتزعتها قوات الاحتلال من بين أطفالها الأربعة في

²⁵ هشام يعقوب وآخرون، التقرير السنوي حال القدس 2017 (مؤسسة القدس الدولية، 2018)، ص 8، انظر: <https://alquds-city.com/items/1043>

²⁶ مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال 2018 (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، 2018)، ص 40.

²⁷ مقابلة أجرتها الباحثة مع منتهى الطويل، والدة بشرى الطويل، البيرة، 2019/12/22.

²⁸ الأسيرات الفلسطينيات رهن الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وكالة وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3799

²⁹ 3 أشهر اعتقال إداري للأسيرة شذى حسن، عرب 48، 2019/12/17.

أيار/ مايو 2002، أنها تعرضت للضرب بأعقاب البنادق، وأن الجنود شتموها، ووجهوا لها إهانات بذيئة وقذرة.³⁰

وذكرت المقدسية هنادي الحلواني أن جنود الاحتلال اقتحموا بيتها منتصف ليل 2017/9/17، وعبثوا بمحتوياته، ثم قاموا باقتيادها خارج بيتها وهي مكبلة بالأصفاة من يديها وقدميها وبطريقة مهينة أمام جيرانها.³¹

وأكدت الدراسات أن الأسيرات يتعرضن للإذلال، والتنكيل المؤلم، والركل، والضرب، والبصق في الطريق إلى مركز الاعتقال، ومن هناك حتى الوصول إلى مراكز التحقيق، حيث يستغرق الأمر في العادة ما بين ثماني ساعات إلى ثلاثة أيام، تصل بعدها الأسيرة إلى قسم التحقيق منهكة تماماً، حيث تبدأ رحلة العذاب.³²

يضاف إلى ذلك معاناة الأسيرة خلال التنقل من سجن لآخر، أو من السجن إلى المحكمة بعربة البوسطة.³³ وقد مرت جميع الأسيرات بتلك التجربة، ومنهن مريم صالح التي قالت: إن التنقل بواسطة البوسطة سيء، ومهين، ومتعب للغاية، خصوصاً أن الأسيرة تكون مكبلة اليدين والقدمين لفترة طويلة تصل إلى 12 ساعة، كما أكدت تعمد الجنود ترك كلب معها في العربة، لا يفصلها عنه سوى شبك، وفي أغلب الأحيان كانت تُترك وحدها بالعربة برفقة الكلب ساعات عديدة؛ مما سبب لها ضغطاً نفسياً شديداً.³⁴

التعذيب في أقبية التحقيق:

تتعرض الأسيرات فور وصولهن إلى مراكز التحقيق، للتعذيب الجسدي والنفسي، حيث تُمارس ضدهن كافة أساليب التعذيب كالضرب، والشبح، والحرمان من النوم

³⁰ مقابلة أجرتها الباحثة مع قاهرة السعدي، أسيرة محررة، جنين، 2016/12/30.

³¹ مقابلة أجرتها الباحثة مع هنادي حلواني، مرابطة في الأقصى، القدس، 2018/2/26.

³² بانه شغري، "التعذيب في إسرائيل على ضوء سياسة الإفلات من المساءلة القانونية"، في مجلة عن التعذيب، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل - عدالة، وأطباء لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، 2012، ص 52، انظر: <https://www.adalah.org/ar/content/view/9567>

³³ البوسطة: هي سيارة عسكرية مخصصة لنقل الأسرى من معتقل لآخر أو إلى المحاكم، أو إلى عيادة السجن، ولا توجد فيها شبابيك، إلا فتحة بمقاس 70×30 في أعلى جانبيها لدخول الهواء. انظر: مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، الجزء 1، ص 65-66.

³⁴ مقابلة أجرتها الباحثة مريم صالح، وزيرة سابقة، رام الله، 2017/1/7.

لساعات طويلة، والترويع، والترهيب، دون مراعاة لجنسهن واحتياجاتهن الخاصة، وتستمر عمليات الترهيب بحقهن بعد انتهاء فترة التحقيق، وانتقالهن إلى غرف التوقيف.

تنتهك "إسرائيل" باحتجازها النساء الفلسطينيات، وتعذيبهن، وانتهاك كرامتهن الإنسانية قواعد القانون الدولي الإنساني؛ إذ تنص المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 على أنه: "لا يُعرض أي إنسان للتعذيب، ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية، أو الحاطة بالكرامة"، وتنص المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، على أنه: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب، ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللا إنسانية، أو الحاطة بالكرامة".

أساليب التعذيب في أقبية التحقيق:

تضمّن التعذيب في أقبية التحقيق، معظم أنواع العنف والتعذيب الجسدي، والنفسي، ومن أساليب التعذيب التي تمارس ضدّ الأسيرات خلال التحقيق:

1. الضرب والاعتداء:

لم يتوانَ المحقق الإسرائيلي في ضرب الأسيرة بشكل همجي ووحشي، في أثناء استجوابها، والشواهد على ذلك كثيرة يصعب حصرها. ومن الأسيرات اللواتي تعرضن للضرب؛ فاطمة عبد السلام الكتوت، التي تعرضت للضرب والأذى الشديد في أثناء اعتقالها في سجن غزة المركزي سنة 1972، وقام المحققون بإدخالها إلى غرفة فيها كلاب، فقامت بتمزيق بطنها بأنيابها، حتى تعترف، وقد ظلت تعاني طيلة حياتها من أثر ذلك حتى توفيت بالسرطان.³⁵ وسعاد أبو السعود، التي ضُربت ضرباً مبرحاً في أثناء التحقيق معها، الذي استمر أربعة أشهر ونصف، ووضِع غطاءً سميكاً على وجهها، حتى كادت أن تختنق، وتعرضت لضرب رأسها بالحائط، وشدّ شعرها، كما ضُربت بالأحذية على رأسها، وجميع أنحاء جسمها، حتى أصيبت بمغص كلوي، استؤصلت على إثره إحدى كليتيها، وبعد خروجها من السجن حصل عندها انفصال في الشبكية، وفقدت عينها.³⁶

³⁵ مقابلة أجرتها الباحثة مع رحاب السالمي، أسيرة سابقة، جمعية الأسيرات القدامى بغزة، 2017/5/4.

³⁶ مقابلة أجرتها الباحثة مع خديجة الحسيني، ابنة سعاد أبو السعود، القاهرة، 2016/12/30.

2. التعرية:

من الأساليب القذرة التي يتبعها الاحتلال في السجون، تعرية الأسيرات للنيل من كرامتهن. وقد رفضت الكثير من الأسيرات الخضوع للتعرية، كون ذلك يتم على مرأى من جنود الاحتلال، ومن خلال كاميراتهم المثبتة في المكان، ولكنهن كنَّ يجبرن على ذلك بالضرب.

وقد ذكرت الأسيرة المحررة هناء شلبي أن جندياً إسرائيلياً قام بانتزاع ملابسها، وهي مكبلة اليدين والقدمين، كما قاموا بضربها حينما قاومت ذلك، ما تسبب بإصابتها بكدمات في جسمها.³⁷

وذكرت قاهرة السعدي أنه جرى تفتيشها تفتيشاً عارياً، وبطريقة مهينة، ولا أخلاقية.³⁸ أما وفاء البس، فقد ذكرت أن سجانة إسرائيلية معها كلب، قد أجبرتها على التعرية، وحاول الكلب الهجوم عليها، فكانت أمام خيارين: التعرية، أو التعرض لهجوم الكلب.³⁹

3. الشبح، وعدم النوم:

استخدم المحققون أسلوب الشبح للأسيرة الفلسطينية لساعات طويلة، بالإضافة إلى حرمانها من النوم لساعات طويلة أيضاً. وقد تعرضت العديد من الأسيرات منذ 1967 وحتى 2014 للشبح، ومنهن سمر صبيح التي استمر التحقيق معها في المسكوبية شهرين كاملين، وخلال التحقيق الذي كان يستمر من الساعة السادسة صباحاً، لغاية الـ 12 بعد منتصف الليل، تكون مشبوحة على كرسي، دون مراعاة كونها امرأة حامل.⁴⁰

كما لم يمنع أي وازع أخلاقي أو إنساني المحقق الإسرائيلي، من شبح الأسيرات المريضات، ومنهن كفاح جبريل، التي اعتقلها الاحتلال من منزلها في رام الله، في 2013/8/1، وقد تعرضت للشبح الموضعي في أثناء التحقيق، فكانت تُترك مكبلة

³⁷ مقابلة أجرتها الباحثة مع هناء شلبي، 2016/12/31.

³⁸ مقابلة أجرتها الباحثة مع قاهرة السعدي، 2016/12/30.

³⁹ مقابلة أجرتها الباحثة مع وفاء البس، أسيرة محررة، غزة، 2017/1/22.

⁴⁰ مقابلة أجرتها الباحثة مع سمر صبيح، أسيرة محررة، غزة، 2017/2/6.

اليدين، وراء ظهرها، مربوطة بالكرسي؛ مما سبب لها الألم الشديد، وانحباس الدم في الشرايين.⁴¹

وهذا يؤكد أن الأسيرات في السجون الإسرائيلية يُعانين من انتهاك حقوقهن الإنسانية، كما يُعانين من احتجازهن في ظروف قاسية، ويُعد ذلك منافياً لشرط الاحترام الخاص بالنساء، الذي نصت عليه المادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة.

4. التهديد بالاغتصاب:

عرف العدو الإسرائيلي مقدار اهتمام المجتمع الفلسطيني بـ”الشرف“؛ لذلك كان يضغط على الأسيرات من خلال التهديد بالاغتداء الجنسي عليهن لانتزاع الاعترافات منهن، وجعلهن يشعرن بالقهر والإذلال.

ذكرت الأسيرة قاهرة السعدي أن المخابرات الإسرائيلية هددتها، في أثناء التحقيق، بالاغتصاب إذا لم تستجب لمطالبهم وتعترف.⁴² وتكرر الأمر ذاته مع الأسيرة وفاء البس، والأكثر من ذلك أنهم أدخلوا عليها سجاناً ليلاً، وأغلق الغرفة، وهددها بالاغتصاب إذا لم تعترف.⁴³

يُعد تهديد المحققين الصهاينة للأسيرات الفلسطينيات بالاغتداء على شرفهن، مخالفة واضحة لاتفاقية جنيف الرابعة التي تضمنت بنوداً خاصة لحماية النساء، من انتهاكات معينة كالاغتصاب والتعديت الجنسيّة، فقد نصت المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، على أنه: ”يجب حماية النساء بصفة خاصة ضدّ أي اعتداء على شرفهن، لا سيّما ضدّ الاغتصاب، والإكراه على الدعارة، وأي هتك لحرمتهن“.

5. الضغط النفسي:

تعرضت الأسيرات الفلسطينيات للضغط النفسي، من خلال التهديد بتدمير منازلهن، وحرمانهن من أطفالهن، واعتقال أفراد عائلاتهن، وضربهم، وتعذيب الأسرى أمامهن،

⁴¹ مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى الفلسطينيين لعام 2010 (مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، 2010)، ص 47.

⁴² مقابلة أجرتها الباحثة مع قاهرة السعدي، 2016/12/30.

⁴³ مقابلة أجرتها الباحثة مع وفاء البس، 2017/1/22.

أو على مسمع منهن، والزجّ بهن في زنازين قذرة، وضيقة، وسيئة الإضاءة والتهوية. ومن ذلك: ذكرت لطيفة الحواري عن اعتقالها سنة 1969: ”فور اعتقالي مباشرة قاموا بنسف بيت أسرتي، ولم أكن أعلم، وطوال فترات التحقيق كانوا يهددون بنسفه، بعدما قذفوا بي في زنزانة أعطوني مياهاً قذرة، فشربت حتى ارتويت، وبعدها أطلقوا مجموعة من الكلاب تتبح أمام زنزانتني بصورة تجعل أمنية النوم مستحيلة“.⁴⁴ أما سها مرة فقد هددها المحققون باعتقال أهلها، وإبقائها في السجن حتى تتعفن، كما كانوا يرسلون مستوطناً صهيونياً لها، كان يهددها بأنه سيدبحها، ويسبها بألفاظ بذئية، لدرجة أنها كانت تخشى الخروج للفورة حتى لا تراه.⁴⁵

وقد ذكرت هنادي الحلواني أنها خضعت للتحقيق خمس مرات خلال مدة 13 يوماً، في محاولة لتدمير الحالة النفسية للأسيرة، وأنها تعرضت للتعذيب في أثناء اعتقالها، حيث وُضعت خمس ساعات في غرفة بها مكيف درجته منخفضة جداً، لدرجة شعرت أن عظامها تكاد تتجمد وأنها على وشك الإغماء عليها.⁴⁶

تعذيب الأسيرات الحوامل:

لم تردع المحققين أي اعتبارات أخلاقية أو إنسانية من الاعتداء على النساء الحوامل، والتسبب بإجهاضهن. ومثال على ذلك: أمال عمر الحلبي من غزة، التي اعتُقلت سنة 1969، وكانت حاملاً، وقد أجهضت من شدة الضرب والتعذيب الذي نالها على أيدي المحققين الصهاينة، وقد قالت أختها فاطمة حول تلك الحادثة: ”جاءني المحقق، وقال لي: سوف يقتل جنين أختي؛ لأنه فلسطيني، فقام بضربها على بطنها وظهرها بشدة، حتى أسقطت، ولم يقوموا بإسعافها“.⁴⁷

كما اعتُقلت فاطمة الزق وهي حامل في الشهر الأول، وقامت المجندات باقتحام زنزانتها، وجبررنها على الأرض، وحاولن أن يفرضن عليها تناول حبوب بهدف إسقاط

⁴⁴ مقابلة أجرتها الباحثة مع لطيفة الحواري، أسيرة سابقة، رام الله، 2017/4/15.

⁴⁵ مقابلة أجرتها الباحثة مع سها مرة، أسيرة سابقة، البيرة، 2017/4/19.

⁴⁶ مقابلة أجرتها الباحثة مع هنادي حلواني، 2018/2/26.

⁴⁷ مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة الحلبي، أسيرة سابقة، جمعية الأسيرات القدامى بغزة، 2017/5/4.

الجنين، كما تمّ وضعها في زنزانة عفنة، تتناثر في أرضيتها الأوساخ، والقاذورات، ومياه الصرف الصحي، مدة 21 يوماً من التحقيق والتعذيب.⁴⁸

ثالثاً: الظروف المعيشية السيئة للأسيرات في سجون الاحتلال:

تعاني الأسيرات الفلسطينيات داخل السجون الإسرائيلية من أوضاع معيشية مأساوية، حيث المكان غير الملائم لعيش الإنسان، والاقتحام المستمر لغرف الأسيرات، والعبث بأغراضهن الشخصية، ولا تختلف الزنزانة التي توضع بها الفتاة، عن الزنزانة التي يسجن فيها الشاب، فهي قذرة ضيقة للغاية، جدرانها خشنة، ذات لون مظلم قاتم، والفرشة التي تُعطى للأسيرة رقيقة جداً، ومتعفنة، وتفوح منها رائحة كريهة، وترفض سلطات الاحتلال السماح للمراقبين بالدخول إلى تلك المنشآت، ولا حتى لممثلي الصليب الأحمر الدولي.⁴⁹

وتنتهك "إسرائيل" بذلك المادة 85 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على: "من واجب الدولة الحاجزة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والممكنة؛ لضمان إيواء الأشخاص المحميين منذ بدء اعتقالهم، في مبان أو أماكن تتوفر فيها كل الشروط الصحية وضمانات السلامة وتكفل الحماية الفعالة من قسوة المناخ وآثار الحرب".

وشهادة الأسيرة ربيحة ذياب نموذج ساطع على حجم المعاناة التي تتعرض لها الأسيرات الفلسطينيات في زنازين الاحتلال، فقد عاشت ربيحة وراء القضبان ثلاثة أعوام كاملة بدون محاكمة، وزُجَّ بها في زنزانة ضيقة 15 يوماً، لا تعرف ليلاً من نهارها، وكانت التهوية رديئة، والإضاءة معدومة.⁵⁰

وذكرت الأسيرة قاهرة السعدي أن الأسيرات في سجن المسكوبية، يُعانين من ظروف صحية مأساوية، حيث الزنازين تحت الأرض، دون إضاءة، وذات رطوبة عالية، وتنتشر فيها الصراصير، والحشرات، والقوارض.⁵¹

⁴⁸ عبد الناصر فروانة، الأسرى الفلسطينيون آلام وآمال (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2015)، ص 100.

⁴⁹ بانه شغري، "التعذيب في إسرائيل على ضوء سياسة الإفلات من المساءلة القانونية"، ص 52.

⁵⁰ ريموندا طويل، سجينات الوطن السجين، ص 65-66.

⁵¹ مقابلة أجرتها الباحثة مع قاهرة السعدي، 2016/12/30.

يتضح مما سبق أن الاحتلال يعتمد إبقاء الأسيرات في سجون غير ملائمة صحياً، ولا تليق بحياة البشر، لكي يقوّض عزيמתهن، ويضعف معنوياتهن، ويعرضهن للإصابة بالعديد من الأمراض، التي تؤثر عليهن جسدياً، حتى بعد خروجهن من السجن، كما عانين من انتهاكات أخرى داخل السجن، أبرزها:

1. الإهمال الطبي للأسيرات:

تعاني الأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي من ظروف صحية صعبة جداً، فلا تحترم مصلحة السجن حقهن في الرعاية الصحية، ولا تراعي احتياجاتهن الخاصة كنساء، كما نصت اتفاقية جنيف الرابعة في المادتين 91،⁵² و92.⁵³

كما عانت الأسيرات من عدم اهتمام إدارة السجن بالحالات المرضية، والتعامل معها باستهتار، ولا مبالاة، إضافة إلى سوء وجبات الطعام كمّاً ونوعاً؛ لذلك عانت الأسيرات من فقر الدم، وأمراض سوء التغذية، وغيرها من الأمراض.⁵⁴ ومن الأسيرات اللواتي عانين من ذلك:

- سها مرة: كسر جنود الاحتلال يدها لحظة الاعتقال، ولم يتم تقديم العلاج الطبي اللازم لها، وبقيت يدها مكسورة عامين، وقد عانت نتيجة ذلك معاناة شديدة، خصوصاً أنها قضت تسعة أشهر لوحدها في الاعتقال، ولم يكن معها أي أسيرة تساعد، أو تخفف عنها، فعانت مرارة الألم، والحرمان، والوحدة، وحين خرجت من السجن ذهبت إلى طبيب ليُجَبَّس لها يدها، وبعد شهر تمّ كسرها مرة أخرى، وجُبِّست ثانية، وما زالت حتى تاريخ كتابة هذا البحث تعاني من يدها.⁵⁵

⁵² تنص المادة 91 من اتفاقية جنيف الرابعة على: "تُوفّر في كل معتقل عيادة مناسبة، يشرف عليها طبيب مؤهل، ويحصل فيها المعتقلون على ما يحتاجونه من رعاية طبية، وكذلك على نظام غذائي مناسب....".

⁵³ تنص المادة 92 من اتفاقية جنيف الرابعة على: "تجرى فحوص طبية للمعتقلين مرة واحدة على الأقل شهرياً....". راجع اتفاقية جنيف الرابعة.

⁵⁴ مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى الفلسطينيين لعام 2010 (مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، 2010)، ص 85.

⁵⁵ مقابلة أجرتها الباحثة مع سها مرة، 2017/4/19.

• نسرين عبد الله أبو كميل: من غزة، وهي معتقلة منذ سنة 2015، وتعاني من ضعف في عضلة القلب، وتشتكي من رعشة في الأطراف، ووجود مياه على الرئتين، وهي بحاجة لعملية في عصب اليد.⁵⁶

• إسراء جعابيص: من القدس، وكانت قد اعتقلت بعد إصابتها بحروق شديدة نتيجة اشتعال سيارتها بعد إطلاق النار عليها قرب حاجز الزعيم، ومكثت في المستشفى ثلاثة أشهر، قبل نقلها إلى سجن الشارون Sharon Prison، وهي تعاني من حروق بنسبة 60% في منطقة الوجه، واليدين، والظهر، والصدر، كما تمّ بتر ثمانية من أصابعها، وتحتاج إلى إجراء عمليات جراحية بعد إصابة يديها بالتهابات شديدة، وتخشى إذا لم يُقدم لها العلاج المناسب أن يتم بترها.⁵⁷

وهكذا تدخل الأسيرة السجن، صحيحة معافاة، لا تعاني من أمراض، وتخرج بعد انقضاء محكوميتها، وقد أصيبت بالأمراض؛ نتيجة الظروف المأساوية في السجن، وعدم توفر الرعاية الصحية. وما تزال هناك أسيرات مريضات يحتجن إلى العلاج المناسب الذي يفتقرن إليه في سجون الاحتلال؛ لذلك لا بدّ من السعي الجاد والحثيث خصوصاً من منظمات حقوق الإنسان والمراكز النسوية نحو إطلاق سراحهن.

2. الحرمان من الزيارة:

عمدت سلطات الاحتلال، في أغلب الأحيان، إلى حرمان الأسيرات الفلسطينيات من حقهن في زيارة عائلاتهن لهن، أو زيارة المحامين، أو مندوبي الصليب الأحمر؛ مما سبّب المعاناة لهن. ومنذ سنة 1996 حصرت سلطات الاحتلال المسموح لهم بالزيارة، في الأقارب من الدرجة الأولى فقط،⁵⁸ ولا يسمح إلا لواحد أو اثنين فقط من العائلة بالزيارة، وفي حالة عجز أي منهما عن الزيارة، فلا يُسمح بتغيير ذلك الشخص، وبالتالي يفقد الأسير حقه في الزيارة.⁵⁹

⁵⁶ الأسيرة نسرين أبو كميل تدخل عامها الخامس في سجون الاحتلال، موقع مكتب إعلام الأسرى، <http://asramedia.ps>، انظر: 2019/10/16

⁵⁷ 14 حالة اعتقال لنواب التشريعي خلال 2017 بينهم 3 نائبات، مركز فلسطين لدراسات الأسرى، 2018/1/14.

⁵⁸ محسن محمد صالح ومريم عيتاني (محرران)، معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً (4) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 68.

⁵⁹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2014، ص 51.

واشتكت الأسيرات من الإجراءات التي تُفرض عليهن، خلال زيارة ذويهن، حيث يُمنعن من مصافحة الأهل، وتتم الزيارة من خلف جدار زجاجي، والحديث من خلال الهاتف، وغالباً ما تتم الزيارة وفق مزاج إدارة السجن، التي تقوم بالغائها بشكل مفاجئ، أو تقوم بمنع الأسيرات من الزيارة كعقاب، وهناك أسيرات مُنعن لفترات طويلة من زيارة الأهل أو حرمن منها، كوفاء البس التي لم يُسمح لعائلتها بزيارتها منذ اعتقالها سنة 2005، بسبب رفض سلطات الاحتلال منحهم تصاريح عبور الأراضي المحتلة سنة 1948، حيث تُحتجز وفاء. وبما أن الزيارات لا تسمح إلا لأقارب الدرجة الأولى، فإن الأسيرة وفاء لم تلتق إلا بالمحامية، ومنذوبة الصليب الأحمر.⁶⁰

كما تتعمد سلطات الاحتلال التفريق بين العائلات الموجودة في السجون، فنجدها تفرق بين المرأة وزوجها الأسير، وتمنعها من لقائه، كما تمنع لقاء الأسيرة بوالدها أو شقيقها الأسير، وقد طالبت الأسيرات مراراً بزيارة أزواجهن المعتقلين في سجون أخرى، إلا أن إدارة السجون كانت ترفض طلبهن، ولا تسمح لهن بالزيارات الداخلية. ومنهن:

- الأسيرة لنان أبو غلطة: التي اعتقلها الاحتلال مع شقيقتها تغريد في 2010/7/15، وقامت إدارة السجن بفصل الشقيقتين عن بعضهما، حيث احتُجزت لنان في سجن هشارون، في حين احتُجزت تغريد في سجن الدامون؛ مما دفع الأسيرة لنان إلى إعلان إضراب مفتوح عن الطعام.⁶¹

- بشرى الطويل: تقدمت عند اعتقالها سنة 2011، بثلاثة طلبات لمقابلة والدها، المعتقل في سجون الاحتلال، القيادي في حركة حماس جمال الطويل، وكانت الإجابة تأتي دائماً بالرفض.⁶²

إن منع سلطات الاحتلال الالتقاء بين أفراد العائلة الواحدة، يعد انتهاكاً للمادة 82 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص: "يُجمع أفراد العائلة الواحدة، وبخاصة الوالدان والأطفال، معاً في معتقل واحد طوال مدة الاعتقال"، وتضيف المادة نفسها في الفقرة الثالثة: "يجمع أفراد العائلة المعتقلون كلما أمكن في المبنى نفسه، ويخصص لهم مكان

⁶⁰ مقابلة أجرتها الباحثة مع وفاء البس، 2017/1/22.

⁶¹ لنان موسى أبو غلطة، موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2011/10/20.

⁶² مقابلة أجرتها الباحثة مع بشرى الطويل، صحفية وأسيرة محررة، البيرة، 2016/12/22.

إقامة منفصل عن بقية المعتقلين، ويجب توفير التسهيلات اللازمة للمعيشة في حياة عائلية“.

3. أسيرات حوامل وضعن في السجون:

تعاني الأسيرات الحوامل معاناة مضاعفة؛ نظراً لوضعهن الخاص، وانتهاكات سلطات الاحتلال المستمرة بحقهن. فقد فرض الاحتلال على الأسيرة التي تدخل في مرحلة المخاض قيوداً قاسية، حيث يتم نقلها إلى المستشفى، مكبلت الأيدي والأرجل، ومحاطة بعدد من المجندين، وتبقى مكبلت بالسلاسل على سرير الولادة خلال فترة الوضع، ولا يتم فك القيود إلا قبل دقائق معدودة من الولادة، دون أن يسمح لأي من أفراد العائلة بحضور ساعة الولادة.⁶³

تستمر معاناة الأسيرة إلى ما بعد مرحلة الولادة؛ حيث يعاد تقييدها بالسلاسل في السرير الذي ترقد عليه، ويُعامل مولودها الجديد كأسير، ويتم حجز الموالي مع أمهاتهم في ظروف اعتقال مزرية، ويحرمون من أبسط حقوق الطفولة، ويتعرضون للقهر الذي تتعرض له أمهاتهم، عندما يقمعهن داخل غرفهن، إضافةً لانتشار الحشرات، وندرة المياه الساخنة، وانعدام التهوية؛ وهو ما يعرض الأطفال للأمراض في غياب الرعاية الصحية.⁶⁴

إن انتهاكات الاحتلال ضدّ الأسيرات الحوامل تتعارض مع القوانين الدولية، التي تنص على أن يكون لهن وضع خاص؛ مراعاةً للظروف الصحية، والرعاية الطبية التي يحتجن لها، خصوصاً المادة 76 من البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1977.

هناك العديد من الأسيرات اللاتي أنجبن في السجون، وقد استطاعت الباحثة توثيق أسماء 8 أسيرات حوامل،⁶⁵ وضعن في أثناء وجودهن في السجن، كانت آخرهن فاطمة الزق التي ولدت ابنها يوسف وهي مقيدة في 2008/1/17، دون أن يسمح

⁶³ عبد الناصر فروانة، الأسرى الفلسطينيون آلام وأمال، ص 98.

⁶⁴ محسن محمد صالح، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 39.

⁶⁵ الأسيرات هنّ: ماجدة السلايمة، وعائشة الكرد، وسميحة تابه، وأميمة الأغا، ومرفت طه، ومنال غانم، وسمر صبيح، وفاطمة الزق. للمزيد انظر النص الأصلي لرسالة الماجستير التي أعدتها الكاتبة في: إيمان أبو الخير، "اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967-2014"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ، غزة، 2017، ص 145-147.

لزوجها، أو والدتها بالحضور، كما لم يسمح للمحامي، أو مندوب وزارة الأسرى بالحضور أيضاً، وفور ولادتها تمّ تقييدها قبل أن تغادر المستشفى، واستمرت ثلاثة أيام مقيدة، ولا تُفك قيودها إلا في موعد الإرضاع.⁶⁶

وهكذا يتضح إجرام المحتلين ضدّ المرأة الفلسطينية، فهم يعتقلونها وهي حامل، ويمارسون ضدها شتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، وعند الولادة يكبلونها بالقيود! وهي في وضع صعب، لا تُحسد عليه، تتجمع كل آلام الدنيا عليها، لا تفكر إلا في شيء واحد هو أن تلد بسلام. ويبرز الإجرام الإسرائيلي مرة أخرى، حين ينتزع الاحتلال الطفل من حضن أمه؛ لتزداد رحلة شقاء الأم، وتظل فريسة لقلقها على طفلها الذي لم يعرف طوال عامين سوى أمه والأسيرات من حولها.

المبحث الثاني: إبعاد المرأة الفلسطينية، وفرض الإقامة الجبرية عليها، وإهانتها:

سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1967 إلى اتباع سياسة الإبعاد ضدّ الشخصيات النسوية البارزة، في محاولة منها لوأد الروح الوطنية في النساء، ومنعهن من المشاركة في العمل الوطني، وفي أحيان أخرى كان يتم إبعاد النساء المقدسيات بحجج واهية؛ بهدف تفريغ القدس من أهلها، ومنع جمع شمل العائلات الفلسطينية.

أولاً: مخالفة الإبعاد للقانون الدولي:

يمثل الإبعاد انتهاكاً خطيراً، وخرقاً فاضحاً، للقانون الدولي الإنساني؛ إذ نصت المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 على: "يُحظر النقل الجبري، أو الفردي للأشخاص المحميين، أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة أياً كانت دواعيه". كما عدّ نظام روما الأساسي Rome Statute للمحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) لسنة 1998، إبعاد جزء من سكان الأراضي المحتلة أو جميعهم، سواء داخل أراضيهم أم خارجها، على أيدي قوة الاحتلال، جريمة حرب.

⁶⁶ مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة الزق، أسيرة محررة، غزة، 2017/5/16.

بالتالي فإن الإبعاد، وفقاً للقانون الدولي، هو ممارسة محظورة، وغير قانونية، ولا يجوز اللجوء لممارسته، وتعد ممارسته أيضاً كانت الظروف والدوافع، جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب تستوجب الملاحقة، والمحكمة الدولية.

ثانياً: إبعاد المرأة الفلسطينية 1967-2019:

اتبع الاحتلال الإسرائيلي خلال سنواته الأولى، سياسة إبعاد عائلات بأكملها من قطاع غزة، ممن لهم أقارب اشتركوا في أعمال المقاومة ضد المحتل، أو اشتبه قيامهم بذلك، كما قام بإبعاد أي شخص كان يشتبه أن له علاقة بالمقاومة؛ ذكراً كان أو أنثى، مما يعني إبعاد عدد من النساء والفتيات الفلسطينيات، بذرائع مختلفة.

وقد قامت سلطات الاحتلال سنة 1967، بإبعاد عدد من العائلات الفلسطينية إلى مدينة القنطرة المصرية، بلغ عددهم 120 رجلاً، و56 سيدة وطفلاً، وتم نقل الفوج عبر قناة السويس، بواسطة قاربين بعثت بهما هيئة قناة السويس، بالاتفاق مع هيئة الرقابة الإدارية.⁶⁷

صعد الاحتلال من سياسته في إبعاد النساء خلال سنة 1968، وقد استطاعت الباحثة توثيق أسماء 18 امرأة، أبعدن سنة 1968. وكانت الحاجة تودد عبد الهادي (مديرة مدرسة بنات جنين) أولى المبعدات عن أرض الوطن، حيث أبعدت في 1968/1/22؛ بتهمة إيواء الفدائيين، وإمدادهم بالأموال،⁶⁸ وقد أودعت السجن أسبوعاً واحداً قبل أن يتم إبعادها إلى الأردن.⁶⁹

شهدت سنة 1969 أكبر موجة إبعاد للنساء الفلسطينيات، وقد استطاعت الباحثة توثيق أسماء 28 امرأة، أبعدن خلال تلك السنة، منهن: عبلة شفيق طه، وهي معلمة من القدس، أبعدت في 1969/2/5، وذلك بعد أن اعتقلها الاحتلال، وحكم عليها بالسجن 4 أعوام، ولم يطلق سراحها إلا بعد أن وافقت على نفيها وزوجها، إلى خارج الضفة الغربية، خصوصاً أنها كانت حاملاً، وتعرضت في السجن لشتى أنواع الإرهاب

⁶⁷ برهان الدجاني وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص 391.

⁶⁸ برهان الدجاني وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1971)، ص 524.

⁶⁹ لبيب قدسية، إبعاد الفلسطينيين عن وطنهم 1967-1993 (عمّان: مطابع الرأي، 1993)، ص 35.

والتعذيب؛⁷⁰ وبالتالي حُرمت عيلة من أهلها، ومُنعت من مزاوله مهنتها على أرض وطنها، في أسلوب يتنافى مع أبسط قواعد العدالة، والإنسانية، والرحمة.

أبعدت سلطات الاحتلال 12 امرأة خلال سنة 1970، منهن مريم أبو دقة من خان يونس، التي أبعدهت إلى الأردن منتصف سنة 1970.⁷¹ أما خلال سنة 1971، فقد تمّ إبعاد 9 سيدات إلى الأردن، و5 من الضفة الغربية،⁷² و4 من قطاع غزة،⁷³ إضافة إلى عشرات النساء اللواتي تمّ إبعادهن إلى سجن أبو زنيمة الصحراوي في سيناء مع عائلاتهن.

1. إبعاد النساء إلى سجن أبو زنيمة الصحراوي:

أبعدت سلطات الاحتلال مع بداية سنة 1971، 34 عائلة من غزة إلى معتقل أبو زنيمة الصحراوي في سيناء،⁷⁴ وكان أكثرهم من النساء والأطفال؛ بحجة أن بعض أفراد عائلاتهم كانوا مطلوبين لقوات الاحتلال، ومنهم عائلة قائد قوات التحرير الشعبية في قطاع غزة، زياد الحسيني؛ وهم والده ووالدته سعاد أبو السعود، وأخته خالدة الحسيني،⁷⁵ وعائلة محمد دهمان، وعائلة عدنان جدوع، وذكرت و داد المدهون (دهمان) أن الاحتلال أبعدهن أمها (أمية عبد الهادي دهمان)، وزوجة أخيها (سميحة دهمان) مع بناتها إلى أبو زنيمة، ولم يُسمح لهن بالعودة إلا بعد استشهاد أخيها محمد، وذلك بعد أن قضين ثلاثة شهور في الإبعاد القسري بعيداً عن بيوتهن وعائلاتهن.⁷⁶

⁷⁰ ريموندا طويل، *سجينات الوطن السجين*، ص 53-60.

⁷¹ مقابلة أجرتها الباحثة مع مريم أبو دقة، أسيرة محررة، جمعية الدراسات النسوية بغزة، 2017/5/16.

⁷² ميسون الوحيدي، *المرأة الفلسطينية والاحتلال*، ص 116-117.

⁷³ عارف العارف، *الفلسطينيون المبعدون عن بلادهم 1967-1971م* (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية)، ص 339.

⁷⁴ برهان الدجاني وآخرون، *الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975)، ص 108.

⁷⁵ مقابلة أجرتها الباحثة مع خديجة الحسيني، 2016/12/30.

⁷⁶ مقابلة أجرتها الباحثة مع داد المدهون، أخت الشهيد محمد دهمان، غزة، 2017/5/5.

أما عن أوضاع الأهالي في ذلك السجن الصحراوي، فكانت مأساوية، حيث الغبار، والشمس المحرقة نهاراً، والبرد القارس ليلاً، إضافة إلى نقص الطعام والماء في بعض الأحيان،⁷⁷ وكان المعتقل محاطاً بالأسلاك الشائكة، ويتولى جنود الاحتلال حراسته، ولا يُسمح لأحد بالخروج منه، أو سماع المذيع، أو اقتناء الكتب، ولا تصل إليهم الصحف، وبقيت العائلات بين القذارة والخرائب عاماً، حتى إغلاق المعتقل؛ بسبب تدخل قسم حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأمريكية.⁷⁸

تعد ممارسات الاحتلال تلك ضدّ العائلات الفلسطينية نوعاً من العقاب الجماعي، الذي يمثل انتهاكاً سافراً للقانون الدولي الإنساني، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة؛ إذ نصت المادة 33 منها على أنه: "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي على مخالفة لم يقترفها هو شخصياً، وتحظر العقوبات الجماعية، وبالمثل جميع تدابير التهديد والإرهاب".

كما كان الاحتلال يتعمد إبعاد الأسيرات بعد قضاء محكومياتهن، فمثلاً في سنة 1974 أبعد الاحتلال خديجة أبو عرقوب من الخليل، إلى قطاع غزة، بعد اعتقال دام ثلاثة أشهر،⁷⁹ كما أبعد وداد الأسود زوجة محمد الأسود (جيفارا غزة) إلى لبنان.⁸⁰ وكانت قد اعتقلت قبل إبعادها أربع مرات خلال سنتي 1972-1973، تعرضت خلالها لشتى أنواع التعذيب.⁸¹ وفي 1978/2/25، أبعدت سلطات الاحتلال فاطمة عمر الحلبي من غزة إلى الأردن، بعد قضائها 6 أعوام في السجن.⁸²

2. إبعاد الأسيرات الفلسطينيات بعد اشتداد مرضهن:

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إبعاد الأسيرات اللواتي اشتد بهن المرض؛ نتيجة ظروف السجن القاسية، وشدة تعذيبهن؛ في محاولة لعدم تحمل أي مسؤولية

⁷⁷ مقابلة أجرتها الباحثة مع خديجة الحسيني، 2016/12/30.

⁷⁸ زكريا السنوار، "العمل الفدائي في قطاع غزة (1967-1973)", رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ، غزة، 2003، ص 330-331.

⁷⁹ مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، ص 330.

⁸⁰ مقابلة أجرتها الباحثة مع مريم أبو دقة، 2017/5/16.

⁸¹ ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال، ص 117.

⁸² مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة الحلبي، 2017/5/4.

قانونية تجاههن. ومن الأسيرات اللواتي أُبعدن بعد اشتداد مرضهن؛ لطفية الحواري التي أُبعدت في 1975/2/25، بعد قضاء 6 أعوام في السجن، وفاطمة برناوي، التي أُبعدت في 1977/11/10، بعد قضاء 10 أعوام في السجن، وهالة الطاهر، التي اعتقلت سنة 1970 وحكم عليها بالسجن 20 عاماً، وأُبعدت في 1978/2/11، بعد قضائها 8 أعوام من حكمها واشتداد مرضها.⁸³

3. إبعاد أسيرات محررات في صفقة التبادل سنة 1979:

عقب إفراج سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن 12 أسيرة فلسطينية، في صفقة تبادل النورس (الليطاني)، في 1979/3/14، أُبعدت 6 أسيرات خارج الوطن، في اليوم نفسه الذي أُطلق فيه سراحهن، حيث تم إبعادهن إلى الخارج، على متن طائرة حطت في مطار جنيف،⁸⁴ ومنه إلى ليبيا، ثم لبنان والأردن. والأسيرات هن: رسمية عودة، وعائشة عودة، وعائدة عيسى الريفي، وعفيفة بنورة، وفريال سمعان حنا سالم، وعلياً أبو دية.⁸⁵

4. أسيرات أُبعدن بعد الإفراج عنهن في صفقة التبادل سنة 1983:

أبعد الاحتلال الإسرائيلي 3 أسيرات من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، في عملية تبادل الأسرى التي تمت بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والاحتلال، في 1983/11/24، وقد أُبعدن جميعاً إلى الأردن، في اليوم نفسه الذي أُفرج فيه عنهن. والأسيرات هن: ناديا خياط، وعطاف يوسف، وحنان امسيح، وثلاثتهن من رام الله.⁸⁶

5. إبعاد المرأة الفلسطينية 1987-1989:

مارس الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإبعاد ضد الفلسطينيين والفلسطينيات مجدداً خلال انتفاضة 1987؛ في محاولة منه لإفراغ الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، من القيادات الوطنية الفاعلة؛ بهدف وأد الانتفاضة.

⁸³ ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال، ص 117-118.

⁸⁴ المرجع نفسه.

⁸⁵ انظر النص الأصلي لرسالة الماجستير التي أعدتها الكاتبة: إيمان أبو الخير، "اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967-2014"، ص 163-164.

⁸⁶ طاقم شؤون المرأة، أصوات اخترقت الجدران (طاقم شؤون المرأة، 2014)، ص 65-393.

ومن ممارسات الاحتلال بهذا الشأن إصداره قراراً بإبعاد السيدة فتحية الخياط عن مدينتها القدس؛ لأنها زوجة مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الدكتور فتحي الشقاقي، وقد سبق ذلك إبعاد زوجها، فتحي الشقاقي، إلى سورية سنة 1988.⁸⁷ شهدت سنة 1989 تصاعداً في إبعاد المواطنين الفلسطينيين؛ بحجة مخالفة القوانين، أو عدم حمل بطاقات شخصية، كما كان عدم وجود جمع الشمل حجة كافية لدى الاحتلال لإبعاد المرأة عن أهلها ووطنها، وقد يتسبب الأمر في فصلها عن زوجها أو أبنائها. مثلما حدث مع مريم سليمان، التي توجهت في 1989/5/3 لداخلية الاحتلال لتجديد إقامتها، إلا أن سلطات الاحتلال نقلتها بسيارة عسكرية، إلى الحدود الأردنية، تاركة طفلاً لم يتجاوز السنين من عمره عند والده في القرية.⁸⁸

يتبين مما سبق أن الاحتلال الإسرائيلي لا يحترم أي أعراف دولية أو إنسانية؛ من خلال قيامه بإبعاد نساء، وحرمانهن من أزواجهن وأطفالهن، وتدمير حياتهن الأسرية، وكذلك حرمان الأطفال من النمو بين أحضان أمهاتهم.

6. إبعاد النساء كورقة ضغط:

تقوم سلطات الاحتلال في أحيان كثيرة، بإبعاد النساء الفلسطينيات كوسيلة ضغط على أزواجهن أو أبنائهن، فقد أبعدت سلطات الاحتلال في 1989/8/31، سيدتين من رام الله، الأولى: إنعام اللداودة؛ بحجة أن زوجها مطلوب للاحتلال، والثانية: ختام ماجد صالح، التي ساوم الاحتلال زوجها بالموافقة على جمع الشمل لها، شرط أن يشي لهم بأسماء عناصر المقاومة، وحينما رفض، تمّ إبعاد زوجته للأردن.⁸⁹

كما أبعدت سلطات الاحتلال انتصار العجوري من مدينة نابلس إلى قطاع غزة، في 2002/9/4، بدعوى تنفيذ شقيقها علي العجوري عملية فدائية. وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلت انتصار في 2002/6/6، وحولتها للاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، ثم قررت إبعادها إلى قطاع غزة، لمدة عامين.⁹⁰

⁸⁷ رياض حشيش، "خصوصية القدس في حياة الشهيد فتحي الشقاقي"، بحث مقدم للمؤتمر الخامس لكلية الآداب "القدس تاريخاً وثقافة"، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 1114.

⁸⁸ لبيب قدسية، إبعاد الفلسطينيين عن وطنهم 1967-1993، ص 38.

⁸⁹ المرجع نفسه.

⁹⁰ أسامة العيسى، الطريق إلى عمانوئيل (فلسطين: دار البيان للنشر، 2003)، ص 22-23.

أيضاً قامت سلطات الاحتلال بإبعاد أسماء حامد، زوجة القائد في كتائب القسام إبراهيم حامد، إلى الأردن؛ في محاولة للضغط على زوجها، بعد فشلها في اغتياله أو اعتقاله، وقد استمر الاحتلال ثلاثة أشهر، يمنع أطفالها من السفر والالتحاق بها في الأردن. وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلتها في 2003/2/2، وفور الإفراج عنها بعد عشرة شهور من الاعتقال، تسلمت أمراً بالإبعاد.⁹¹

يتضح مما سبق مدى الظلم الذي أوقعه الاحتلال بتلك المرأة؛ حيث بقيت ثلاثة شهور لوحدها في المنفى، دون أهل أو زوج أو أطفال، تتجرع مرارة المنفى القسري، حتى استطاعت احتضان أبنائها، وبقوا معها في المنفى بعيداً عن أبيهم الذي يقبع في سجون الاحتلال.

7. محاولة إبعاد الأسيرة نورا الهشلمون:

أصدرت محكمة الاحتلال في 2008/5/26، قراراً بإبعاد الأسيرة نورا الهشلمون، التي اعتُقلت إدارياً منذ 2006/9/17 وأولادها الستة، من الخليل إلى الأردن. وفي الوقت نفسه، قررت إبقاء زوجها الأسير محمد الهشلمون، رهن الاعتقال الإداري، وفي حال رفضت الأسيرة الإبعاد تبقى في السجن، بدون سقف حكم (أي توقيف مفتوح). وقد رفضت الأسيرة الإبعاد، وخاضت إضراباً عن الطعام، مدة 27 يوماً، حتى تمكنت من نيل الحرية، في 2008/8/21.⁹²

وهكذا أثبتت المرأة الفلسطينية، بتضحيتها وصمودها، أنها مثالٌ في العزيمة والإصرار، وأنها قادرة على نيل حقوقها المشروعة، وعدم التنازل عنها، بالرغم من قسوة وجبروت المحتل.

⁹¹ مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى الفلسطينيين لعام 2009، (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، 2009)، ص 103.

⁹² الإفراج عن الأسيرة نورا الهشلمون، شبكة الإسراء والمعراج، 2008/9/1، انظر:

<http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=460>

8. إبعاد الأسيرة شيرين الشيخ خليل إلى غزة:

اعتقلت قوات الاحتلال الأسيرة شيرين الشيخ خليل، من منزلها بمدينة رام الله، في 2003/7/13، وحُكِمَ عليها بالسجن ستة أعوام، وبعد الإفراج عنها قامت سلطات الاحتلال بإبعادها عن عائلتها في الضفة الغربية، إلى قطاع غزة.⁹³

9. إبعاد أسيرات محررات ضمن تبادل وفاء الأحرار سنة 2011:

تنغّص سلطات الاحتلال كعادتها على الأسرى والأسيرات الفلسطينين فرحتهم بالحرية، فتقوم باشتراط إبعاد بعض الأسرى والأسيرات للتغطية على هزيمتها، وإجبارها على إطلاق سراح مئات الأسرى والأسيرات. وتعاني المرأة المبعدة معاناة مضاعفة؛ بسبب حرمانها من وطنها وأهلها، واضطرابها للعيش في الغربية بعيداً عن عائلتها.

فمثلاً قامت سلطات الاحتلال بإبعاد الأسيرة المحررة أحلام التميمي من مدينتها رام الله إلى الأردن،⁹⁴ كما قامت بإبعاد الأسيرة مريم طرابين من مدينتها أريحا إلى سورية، وفي الوقت نفسه تقرر إبعاد الأسيرة آمنة عبد الجواد منى، من القدس إلى تركيا.⁹⁵

10. إبعاد هناء شلبي إلى قطاع غزة:

أبعدت سلطات الاحتلال في 2012/4/1، الأسيرة هناء شلبي (من جنين بالضفة الغربية) إلى قطاع غزة لمدة ثلاثة أعوام؛ وذلك بعد إضرابها عن الطعام، الذي استمر 43 يوماً؛ احتجاجاً على اعتقالها الإداري. وكانت هناء قد أُفرج عنها في صفقة وفاء الأحرار في دفعتها الأولى، يوم 2011/11/18، وأعاد الاحتلال اعتقالها في 2012/2/16.⁹⁶

⁹³ الأسيرة المحررة شيرين الشيخ، وكالة فلسطين الإخبارية، 2009/4/13، انظر: <https://paltoday.ps/>

⁹⁴ أحلام التميمي، موقع نساء من أجل فلسطين، انظر: <http://www.womenfpal.com/%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D9%89-%D9%88-D8%B4%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%A1>

⁹⁵ عبد الناصر فروانة، آمنة منى، موقع فلسطين خلف القضبان، 2011/10/17، انظر:

<http://www.palestinebehindbars.org>

⁹⁶ مقابلة أجرتها الباحثة مع هناء شلبي، 2016/12/31.

11. محاولة إبعاد النائب خالدة جرار:

اقتحمت قوات الاحتلال منزل النائب خالدة جرار، وسلمتها قراراً بالإبعاد من مكان سكنها في مدينة رام الله، إلى مدينة أريحا، لمدة ستة شهور قابلة للتمديد، على أن يُنفذ الأمر ابتداءً من تاريخ 2014/8/31، ولا يُسمح لها طوال فترة سريانه، بالتنقل خارجها.⁹⁷ وقد رفضت النائب جرار تنفيذ قرار الإبعاد، واعتصمت في ساحة المجلس التشريعي.⁹⁸

12. إبعاد المواطنين المقدسيات عن المسجد الأقصى 2012-2019:

قامت سلطات الاحتلال بإبعاد النساء المقدسيات عن المسجد الأقصى، خصوصاً المرابطات والمعلمات منهن، لمدد تتراوح بين ستة أشهر وعام.

قام الاحتلال بإبعاد العديد من المقدسيات ممن أطلق عليهن القائمة السوداء، تضم ما يقارب 70 مرابطة مقدسية مبعدة وممنوعة من دخول الأقصى، وأسمتها المرابطات "القائمة الذهبية" وضمت كل من هنادي الحلواني، وزينة عمرو، وعائدة الصيداوي، وخديجة خويص، وأم طارق الهشلمون، وغيرهن من المرابطات اللواتي توحدت عزائمن لحماية الأقصى.⁹⁹

إن اتباع الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإبعاد ضد النساء المقدسيات، هو استمرارٌ لسلسلة من الانتهاكات المستمرة؛ في محاولة لتهويد مدينة القدس، ومنع أي ارتباط للمقدسيين بالمسجد الأقصى، لكن جميع المحاولات تلك باءت بالفشل، مع استمرار دفاع المقدسيين المستميت عن القدس والمسجد الأقصى، وخير دليل على ذلك اندلاع انتفاضة القدس.

⁹⁷ الأرشيف الصحفي لجمعية إنعاش الأسرة، نشرة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي آب/ أغسطس 2014 (البيرة: جمعية إنعاش الأسرة)، ص 1.

⁹⁸ مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، التقرير السنوي لعام 2015 (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، 2015)، ص 105.

⁹⁹ انظر النص الأصلي لرسالة الماجستير التي أعدتها الكاتبة: إيمان أبو الخير، "اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967-2014"، ص 172-173.

ثالثاً: فرض الإقامة الجبرية على المرأة الفلسطينية 1967-2019:

لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى فرض عقوبة الإقامة الجبرية، على الشخصيات النسوية النشطة في المجتمع الفلسطيني، للحد من حريتها، ومنعها من القيام بأي نشاط سياسي، أو ثقافي، أو جماهيري.

يعد فرض الإقامة الجبرية خرقاً للقانون الدولي الإنساني، خصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، الذي تنص المادة 3 منه على: "لكل فرد الحق في الحياة، والحرية، وفي الأمان على شخصه"، كما نصت المادة 1/13 من الإعلان نفسه على: "لكل فرد حق في حرية التنقل، وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة".

1. فرض الإقامة الجبرية على النساء 1968-1979:

يعد فرض الإقامة الجبرية أسلوب آخر من أساليب القمع الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد المرأة الفلسطينية، فمثلاً: في بداية سنة 1968، فرض الاحتلال الإسرائيلي الإقامة الجبرية على 8 سيدات من مدينة نابلس،¹⁰⁰ منهن: غادة عبد الهادي، ورندة النابلسي، وسهام الوزني، وكنّ قد اعتقلن من قبل، وقُدّمن إلى المحاكمة بتهمة دعم المقاومة الفلسطينية.¹⁰¹

في سنة 1969، فرض الاحتلال الإقامة الجبرية، على مجموعة من سيدات نابلس، منهن: عهود يعيش قناديلو، ونائلة العطعوط، وكان عليهن إثبات الوجود اليومي من الساعة صباحاً، حتى الساعة مساءً في مركز شرطة المدينة.¹⁰² وفي آب/أغسطس 1970، أصدرت سلطات الاحتلال أوامر إقامة جبرية ضد 3 نساء مقدسيات، هن: حياة عبد الحميد عبيدو، ونفوذ مصطفى المفتش، وسعاد أبو ميالة، وكان يتوجب عليهن إثبات وجودهن، في مركز شرطة المسكوبية يومياً.¹⁰³

¹⁰⁰ حنان البكري، "الأوضاع القانونية للمرأة الفلسطينية"، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 62، 1986، ص 87.

¹⁰¹ وفيقة الشاعر، كفاح المرأة على الصعيدين العالمي والعربي، ص 104.

¹⁰² فيحاء عبد الهادي، أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينات حتى عام 1982: المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية 1965-1982 (رام الله: مركز المرأة للأبحاث والتوثيق، 2015)، ص 422.

¹⁰³ غسان عبد الله وتريز سابيل، نظرة على أوامر الإقامة الجبرية المناطق المحتلة (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1983)، ص 81.

وفي سنة 1973، فرضت الإقامة الجبرية على خديجة أبو عرقوب لمدة 7 أعوام؛ وذلك على إثر الاعتصام الذي جرى في مسجد السنية، في البلدة القديمة بالخليل.¹⁰⁴ وفي السنة نفسها فرضت الإقامة الجبرية على يسرى البربري، رئيسة جمعية الاتحاد النسائي الفلسطيني في غزة، واستمر الأمر حتى أواخر سنة 1974، وفي سنة 1975 منعت من مغادرة البلاد.¹⁰⁵

أما ربيحة زياب فقد تعرضت للإقامة الجبرية مرات عدة، بلغت مجتمعة ما يقارب 10 أعوام، ومنعت من السفر للدراسة في لبنان، واستمر ذلك مدة 19 عاماً؛ مما أعاق حصولها على الشهادة الجامعية، لكنها استطاعت الحصول على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع، من جامعة بيرزيت سنة 1999.¹⁰⁶

يتضح مما سبق، أن الاحتلال قد فرض الإقامة الجبرية على عشرات النساء الفلسطينيات، متجاهلاً بذلك حقهن في التنقل، وقد تنوعت أوامر الإقامة الجبرية بين المكوث في البيت وعدم مغادرته، أو عدم مغادرة المدينة، والمنع من السفر، كما كان يتوجب على المرأة الذهاب إلى مركز الشرطة يومياً؛ لإثبات التواجد في المكان، وكانت تتعرض للسجن إذا خالفت أمر الاعتقال البيتي.

2. أسيرات أُفرج عنهن سنة 1979 ووضعن قيد الإقامة الجبرية:

عمدت سلطات الاحتلال إلى وضع الأسيرات اللواتي أُفرج عنهن، في صفقة التبادل سنة 1979، تحت الإقامة الجبرية؛ بهدف التضييق عليهن، وزيادة معاناتهن، وإفساد فرحة تحررهن من سجون الاحتلال. وهن: مريم الشخشير، التي حُرمت من السفر في بعثة تعليمية لمواصلة دراستها في فرنسا، وإيمان الصمادي من نابلس، وإيمان الخطيب من بيت لحم، وابتسام غرايبة من جنين، التي فُرض عليها الإقامة الجبرية في نابلس؛ حيث كانت تدرس في جامعة النجاح الوطنية، وسامية مصطفى من بيت لحم، التي لم تتمكن من مواصلة عملها في مستشفى المقاصد الخيرية في القدس نتيجة فرض الإقامة الجبرية عليها.¹⁰⁷

¹⁰⁴ طاقم شؤون المرأة، أصوات اخترقت الجدران، ص 98-99.

¹⁰⁵ إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008)، ص 66.

¹⁰⁶ إمتياز زعرب، وجوه نسائية معاصرة (غزة: المؤلف، 2013)، ص 104.

¹⁰⁷ غسان عبد الله وتريز سايبلا، نظرة على أوامر الإقامة الجبرية المناطق المحتلة، ص 92-105.

وفي السنة نفسها، تمّ فرض الإقامة الجبرية على زهيرة كمال من القدس بعد اعتقال دام ستة أشهر، وظلت تتجدد ستّ مرات على التوالي، في كل مرة ستة أشهر،¹⁰⁸ وبسبب أوامر الإقامة الجبرية، ومنعها من السفر، ظلت زهيرة كمال مدة 20 عاماً، لا تستطيع استكمال إجراءات تخرجها من جامعة القاهرة.¹⁰⁹

3. فرض الإقامة الجبرية على النساء 1980-2000:

فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الإقامة الجبرية على العديد من النساء النشيطات اجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً، خلال تلك الفترة، وكان منهن:

- سميحة سلامة خليل: رئيسة جمعية إنعاش الأسرة في البيرة، فُرضت عليها الإقامة الجبرية سنة 1980، وجُددت لها عدة مرات متتالية. وفي سنة 1981، تقدمت بطلب للسماح لها بمرافقة زوجها المريض للعلاج في الأردن، إلا أن سلطات الاحتلال رفضت طلبها، كما رفضت طلباً آخر تقدمت به للسفر إلى الأردن لرؤية أولادها، الذين تمنعهم سلطات الاحتلال من دخول الضفة الغربية. وقد استمر فرض الإقامة الجبرية عليها عامين ونصف.¹¹⁰

- وكثيراً ما كان يتم اعتقال المرأة قبل يوم أو ساعات من انتهاء أمر الإقامة الجبرية، مثلما حدث مع ليلى فائق مرعي التي فرضت عليها الإقامة الجبرية سنة 1981 لمدة 15 شهراً، وقد اعتقلت قبل أسبوع من انتهاء الإقامة لمدة 35 يوماً.¹¹¹

- لواحظ الجعبري: اعتقلت سنة 1976 وحكم عليها بالسجن 4 أعوام؛ بتهمة الانتماء إلى المنظمات الفلسطينية، والتخطيط لعملية عسكرية، وفي 15/1/1984، فُرضت الإقامة الجبرية عليها لمدة عام واحد قابل للتجديد، وكان يُحظر عليها مغادرة مدينة الخليل؛ وبذلك حُرمت من متابعة دراستها في جامعة بيرزيت.¹¹²

¹⁰⁸ غازي السعدي وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام 1982، ص 196.

¹⁰⁹ فيحاء عبد الهادي، أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينات حتى عام 1982: المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية 1965-1982، ص 434.

¹¹⁰ حنان البكري، "الأوضاع القانونية للمرأة الفلسطينية"، ص 87.

¹¹¹ غسان عبد الله وتريز سابيلا، نظرة على أوامر الإقامة الجبرية المناطق المحتلة، ص 97.

¹¹² المرجع نفسه، ص 129.

- فدوى اللبدي: معلمة من نابلس، فُرضت عليها الإقامة الجبرية سنة 1986، لمدة سنة أشهر، وتمّ تجديدها لستة أشهر أخرى، ثم فُصلت من مديرية التربية والتعليم في حزيران/ يونيو 1987؛ لاتهامها بنشاطات تحريضية لطالبات المدارس، وحثّهم على المظاهرات.¹¹³
- أسماء عمر خروب: من مخيم بلاطة في نابلس، فُرضت عليها الإقامة الجبرية في 1987/6/11 لمدة عام، بتهمة النشاط في جامعة النجاح الوطنية، وفي حركة الشبيبة، وفي اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي.¹¹⁴
- رنا حاتم سنان: من مدينة جنين، وعضو في مجلس الطلبة بجامعة بيرزيت، حُكم عليها بالإقامة الجبرية لمدة ستة أشهر، وقبل أسبوع من انتهاء مدة العقوبة، وتحديدًا في 1988/4/12، تمّ اعتقالها وحُكم عليها بالسجن ستة أشهر، لخرقها أمر الإقامة.¹¹⁵
- مها مستكلم نصار: اعتقلها الاحتلال عدة مرات، وفرض عليها الإقامة الجبرية سنة 1990؛ بسبب نشاطها الطلابي والسياسي.¹¹⁶
- رحاب أحمد السالمي: من غزة، فرض عليها الاحتلال الإقامة الجبرية لمدة عامين ونصف، وذلك بعد خروجها من السجن في 1991/3/13، حيث كانت تُمنع من مغادرة بيتها، أو زيارة إخوتها وعائلتها.¹¹⁷
- سها مرة: بعد خروجها من السجن سنة 1998، فرضت عليها سلطات الاحتلال الإقامة الجبرية في مدينة رام الله، وتمّ منعها من السفر، وقد استمر ذلك 10 أعوام، حتى سُمح لها سنة 2008، بالسفر إلى الأردن هي وأولادها لزيارة عائلة زوجها هناك.¹¹⁸

¹¹³ سحر خليفة وأخريات، شؤون المرأة (نابلس: مركز شؤون المرأة، 1994)، ص 90.

¹¹⁴ أكرم أبو سمرة، المرأة الفلسطينية درس في الانتفاضة، ص 86.

¹¹⁵ المرجع نفسه، ص 79.

¹¹⁶ إمتياز زعرب، وجوه نسائية معاصرة، ص 316.

¹¹⁷ مقابلة أجرتها الباحثة مع رحاب السالمي، 2017/5/4.

¹¹⁸ مقابلة أجرتها الباحثة مع سها مرة، 2017/4/19.

يتبين مما سبق أن أغلب النساء اللواتي فرض الاحتلال عليهن الإقامة الجبرية، كنّ نشيطات في المجتمع، فممنهن عضوات في مجالس طلبة الجامعات، ولهن نشاطهن الاجتماعي والسياسي، وبعضهن كنّ معلمات أترن في طالباتهن، وزرعن فيهن حبّ الوطن، وأخريات كنّ أسيرات محررات أصرّ العدو أن يُبقيهن حبيسات بيوتهن، بعد أن قضين محكومياتهن في سجونته.

4. فرض الإقامة الجبرية على المرأة الفلسطينية 2000-2019:

من النساء اللواتي فُرضت عليهن الإقامة الجبرية خلال الفترة 2000-2019، بما حملته من زخم المقاومة، متمثلة في انتفاضة الأقصى 2000، ثم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة سنة 2005، ثم بسالة قطاع غزة في التصدي للعدوان الإسرائيلي في السنوات 2008/2009، و2012، و2014، وانتفاضة القدس 2015:

• نفيسة الديك: من قرية كفر نعمة بمحافظة رام الله، وهي ناشطة نسوية ومجتمعية، عملت بالزراعة والخياطة، وفي المجال الإعلامي، وقامت بتأسيس جمعية تحتوي على مركز لمحو الأمية. اعتقلها الاحتلال مرتين سنة 2000، وحُكم عليها بالإقامة الجبرية 6 أعوام.¹¹⁹

• فاطمة محمد النقيب: فرض عليها الاحتلال الإقامة الجبرية سنة 2001، لمدة عامين، مُنعت خلالها من مغادرة مدينة رام الله. ولم تتمكن خلالها من زيارة أهلها في نابلس؛ بسبب تهديد الاحتلال باعتقالها إذا تجاوزت حدود مدينة رام الله. كما مُنعت من السفر لأداء فريضة الحج سنة 2011. وفي سنة 2012 حاولت السفر لأداء العمرة، لكن سلطات الاحتلال أرجعتها مجدداً.¹²⁰ يتضح من ذلك استهانة الاحتلال بكل القوانين الدولية والشرائع، حيث يمنع سيدة من أداء واجب ديني (الحج والعمرة)، وجعلها تعاني دون سبب مقنع.

¹¹⁹ عمر رحال، المرأة الفلسطينية بين مطرقة الأوضاع الداخلية وسندان الاحتلال (رام الله: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس، 2010)، ص 29.

¹²⁰ مقابلة أجرتها الباحثة مع فاطمة النقيب، زوجة الشهيد حسنين رمانة، البيرة، 2016/12/19.

- وفاء أبو غلطة: فرضت سلطات الاحتلال الإقامة الجبرية عليها في مدينة رام الله، في 2006/1/27؛ لمنعها وأطفالها من زيارة زوجها عاهد أبو غلطة، عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المعتقل في سجن أريحا.¹²¹
- عبلة الريماوي: اعتقلها الاحتلال سنة 2006 إدارياً لمدة ثلاثة شهور، بعد اعتقال زوجها أحمد سعادات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبعد إطلاق سراحها، فرض الاحتلال الإقامة الجبرية عليها، وبموجب ذلك القرار، حُرمت عبلة، من مغادرة مدينة رام الله إلى أي مدينة أخرى في الضفة الغربية؛ كما مُنعت من زيارة زوجها في سجن أريحا.¹²²
- مريم صالح: فرض الاحتلال الإقامة الجبرية على النائب في المجلس التشريعي عن كتلة الإصلاح والتغيير (التابعة لحماس) الدكتورة مريم صالح، ومنعها من السفر ومغادرة الضفة الغربية منذ سنة 2007، ونتيجة ذلك لم تستطع السفر إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج، أو السفر إلى الأردن لزيارة ابنتها هناك.¹²³
- سعاد أبو رموز: اعتقلها الاحتلال في 2010/8/26، وأصدر ضدها أمراً بالحبس المنزلي لمدة أسبوعين في مدينتها القدس؛ بسبب تصديها ومجموعة من المواطنين المقدسيين، لاعتداءات المستوطنين.¹²⁴
- فتحية خنفر: من جنين، اعتقلتها قوات الاحتلال في 2013/2/3 لمدة 18 يوماً، في أثناء زيارتها لابنها المعتقل في سجن النقب رامي خنفر؛ بتهمة تهريب شرائح هواتف خلوية للأسرى، ثم فُرضت عليها الإقامة الجبرية، في منزل عبد الكريم العتايقة في رهط

¹²¹ سلطات الاحتلال تفرض الإقامة الجبرية على زوجة الأمين العام للجبهة الشعبية، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، 2005/9/23، انظر:

<http://miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=3802&CategoryId=4>

¹²² مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، التقرير السنوي لعام 2008 (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، 2008)، ص 51.

¹²³ مقابلة أجرتها الباحثة مع مريم صالح، 2017/1/7.

¹²⁴ الحكم على الناشطة المقدسية سعاد أبو رموز، مركز معلومات وادي حلوة، 2013/4/15، انظر:

<http://www.silwanic.net/index.php/article/news/37147/ar>

بالنقب، الذي كفلها مع زوجها، وكان يتوجب عليها التوقيع يومي الأحد والأربعاء لدى أقرب مركز شرطة.¹²⁵ واستمر الأمر قرابة 9 أشهر.

• انتصار الحاج: من بلدة بيت سيرا غرب رام الله، اعتُقلت بعد زيارتها لابنها الأسير في سجن عسقلان يعقوب الحاج، ثم أُفرج عنها، وفُرضت عليها الإقامة الجبرية مدة 4 أشهر، في مدينة رهط بالنقب، في منزل الشيخ أحمد الناصرة (أبو نزال)، في أيار/ مايو 2013.¹²⁶

• وداد البرغوثي: فرض الاحتلال أمر الإقامة الجبرية على أستاذة الإعلام في جامعة بيرزيت وداد البرغوثي. وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلت البرغوثي في 2019/9/1، وبعد 16 يوماً من الاعتقال، أُطلق سراحها بشرط دفع غرامة 40 ألف شيكل (نحو 11 ألف دولار)، وإجبارها على مغادرة بلدتها كوبر، التي تقع شمال رام الله، والإقامة في منطقة مصنفة ج، ومنعها من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.¹²⁷

يتبين مما سبق، أن سلطات الاحتلال فرضت الإقامة الجبرية على النساء، وكان لها أشكال متعددة كعدم الخروج من البيت، أو عدم مغادرة المدينة، أو المنع من السفر. وقد تغير شكل الإقامة الجبرية، في الآونة الأخيرة، حيث سُمح لأحد الفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة سنة 1948، بكفالة من تُفرض عليها الإقامة الجبرية، واستضافتها في بيته، فتكون المرأة مقيّدة بعدم الخروج، وتكون مقيّدة بزي محتشم طول فترة الإقامة، كما تُحرم من أقاربها ومعارفها، الذين لن يستطيعوا زيارتها، بعكس لو كانت في بيتها، ومدينتها.

¹²⁵ الأرشيف الصحفي لجمعية إنعاش الأسرة، نشرة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي أيار/ مايو 2013 (البيرة: جمعية إنعاش الأسرة)، ص 67-68.

¹²⁶ المرجع نفسه، ص 62.

¹²⁷ الاحتلال يطلق سراح وداد البرغوثي.. إقامة في الرام ولا فيسبوك، وكالة سما، 2019/9/17.

الفصل الثالث

**معاناة المرأة بسبب الحصار والحواجر
العسكرية في الأراضي الفلسطينية
المحتلة سنة 1967**

معاناة المرأة بسبب الحصار والحواجز العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967

المبحث الأول: أثر الحصار على النواحي التعليمية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية:

يمارس الاحتلال الإسرائيلي التضييق على الشعب الفلسطيني من خلال حصار المناطق الفلسطينية وعزلها، وفرض حظر التجول عليها، ومنع المواطنين من الخروج من بيوتهم لممارسة أعمالهم، وتلبية احتياجاتهم؛ الأمر الذي نتج عنه نقص الغذاء والدواء، وتدهور التعليم والاقتصاد، وتشكل القيود التي يفرضها الاحتلال على تنقل الفلسطينيين، انتهاكاً للمادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللتين تكفلان حرية التنقل.

منذ سنة 1990، فرضت سلطات الاحتلال عزلاً للفلسطينيين؛ من خلال تخصيص ممرات للمستوطنات، وطرق سريعة، تربط المستوطنات الصهيونية ببعضها، ويمنع الفلسطينيون من المرور بها.¹ وتشير التقديرات أن ما طوله 500 كم من الطرق، حُظر على الفلسطينيين استخدامها في الضفة الغربية؛² ما تسبب في معاناة الفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة ووعرة، وغير مؤهلة للسير عليها، كما أن نقاط التفتيش الكثيرة، وغيرها من الحواجز، التي تحدّ من حركة الفلسطينيين، ويصحبها نقص عام للأمن، جعل المناطق الفلسطينية منفصلة وغير متلامسة.³

¹ Frances Remillard, *Is Israel an Apartheid State?* Summary of an International Legal Study (USA: Israeli Committee Against House Demolitions ICAHD, 2010), p. 6.

² جون دوغارد، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ص 17.

³ Suheir Azzouni, *Palestinian Authority an Israeli Occupied Territories* (Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights-BADIL, 2006), pp. 2-3.

أولاً: إنشاء جدار الفصل والضم والتوسع:

بدأت سلطات الاحتلال بإنشاء جدار الفصل والضم والتوسع سنة 2002، واستمرت في بنائه بالرغم من قرار محكمة العدل الدولية سنة 2004، بعدم شرعية بناء الجدار، متجاهلة بذلك القرارات الدولية، ومتصرفة كدولة فوق القانون؛ لأن المجتمع الدولي لم يتخذ أي إجراءات لردعها، ومحاسبتها على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني.

إن إنشاء الجدار يقطع الأراضي الفلسطينية، حيث إن 85% من مسار الجدار، يمر داخل أراضي الضفة الغربية، ويعزل 9.4% من أراضيها، بما فيها الجزء الشرقي من القدس، ويمنع المواطنين من الوصول إلى أراضيهم، والحصول على الخدمات الأساسية مثل: التعليم، والصحة، وحتى المياه.⁴

ثانياً: الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة سنة 2007:

بعد فوز حركة حماس بالانتخابات، وتوليها الحكم في غزة سنة 2007، أُغلق الاحتلال كافة معابر قطاع غزة التي تربطه بالعالم الخارجي،⁵ وما زالت جميعها مغلقة حتى تاريخ كتابة هذا البحث (2019)، باستثناء معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) Kerem Shalom، الذي يتعرض للإغلاق المتكرر بحجج أمنية، وبسبب الأعياد اليهودية. أما معبر بيت حانون (إيريز) Erez Crossing فمغلق منذ سنة 2000، ويمنع سكان قطاع غزة من المرور عبره إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، أو إلى القدس؛ باستثناء بعض الحالات الإنسانية.⁶

ثالثاً: أثر الحصار والحوجز العسكرية على الحياة التعليمية للمرأة الفلسطينية:

أدى فرض الحصار الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967، إلى إيجاد عقبات وصعوبات في طريق حصول المرأة الفلسطينية على التعليم.

⁴ ريتشارد فولك، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة: A/HRC/25/67، 2014/1/12، ص 7.

⁵ معابر القطاع هي: معبر رفح، ومعبر بيت حانون (إيريز)، ومعبر المنطار (كارني)، ومعبر صوفا، ومعبر الشجاعية (ناحل عوز)، ومعبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم). انظر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تقرير أيلول/سبتمبر 2014، 2014/10/29، ص 2.

⁶ Legal Centre for freedom of Movement (Gisha), *Gaza Closure Defined*, Gisha, 2010, p. 1.

1. معاناة طالبات الضفة الغربية نتيجة المضايقات على الحواجز:

تتعرض النساء بصورة روتينية للمضايقة، والتخويف على نقاط التفتيش، كما يتعرضن للإذلال، والعنف الجنسي من جنود الاحتلال، والمستوطنين الصهاينة؛⁷ لذلك تضطر العديد من الفتيات والنساء إلى ترك تعليمهن العالي، إذ تمنع الكثير من العائلات، ترك بناتها يتعرضن لتلك الحالة المهينة، أو معاناة السير مسافات طويلة لتفادي المرور عبر الحواجز.⁸

فمثلاً يتعرض جنود الاحتلال باستمرار لطالبات ومعلمات مدرسة برطعة، في محافظة جنين، حيث يقومون بحجزهن لعدة ساعات، والتعرض لهن بكلمات نابية، ثم يتم منعهن من الوصول لمدرستهن.⁹

كما تتعرض طالبات مدرسة قرطبة في الخليل، لاعتداءات جنود الاحتلال والمستوطنين المستمرة. وتنوّعت تلك الاعتداءات بين منع الطالبات من الوصول لمدرستهن، أو ضربهن، إضافة لاقتحام المدرسة، والتسبب بحالة من الذعر والخوف للطالبات والمعلمات. فمثلاً اعتدى أحد المستوطنين وزوجته في حزيران/ يونيو 2008، بالضرب والركل، على الطالبة إسلام وأئل شرباتي بينما كانت تسير بالقرب من منزلها.¹⁰

إن رحلة الذهاب والإياب للمدرسة، محفوفة بالمخاطر، لاضطرار الطالبات المرور عبر نقاط الاحتلال العسكرية، وسلوك طرق يسيطر عليها المستوطنون؛ مما يعرضهن لاعتداءاتهم المستمرة.

⁷ جون دوغارد، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ص 13.

⁸ محسن محمد صالح، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 73.

⁹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2012 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013)، ص 78.

¹⁰ الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، التقرير السنوي لعام 2008 (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، 2008)، ص 11.

2. معاناة طالبات القدس بسبب الحواجز والجدران:

تعرضت المدارس والجامعات الفلسطينية في القدس للتدمير؛ نتيجة بناء جدار الفصل والتوسع، فمثلاً يمر الجدار عبر ساحة مدرسة عناتا الثانوية؛ مما أثر على انتظام الدراسة فيها. وقد تسبب الجدار في عزل طالبات مدارس أبو ديس، والعيزرية، والسواحة الشرقية عن مؤسساتهن التعليمية، وتعاني مدارس بيت إكسا، شمال غرب القدس، من إعاقة وصول المعلمات والطالبات في الوقت المناسب، كما تعاني بعض المعلمات من إعاقة وصولهن إلى مدارس عرب الجهالين، في منطقة الجيب، شمال غربي القدس.¹¹ كما لم يعد بإمكان 92 معلماً ومعلمة، ممن يقيمون في تلك المناطق من الوصول إلى مدارسهم، بالإضافة إلى منع نحو 85 معلماً ومعلمة من الضفة الغربية، من الوصول لمدارسهم في القدس؛¹² بسبب رفض الاحتلال منحهم التصاريح اللازمة لدخول القدس، والتعرض لهم على الحواجز، واعتقالهم؛ مما أثر سلباً على جودة التعليم في المدينة.¹³

وتعد جامعة القدس مثلاً واضحاً لمعاناة الطلبة؛ بسبب الحواجز والجدار، حيث انخفض عدد الطلبة في فرع الجامعة في بيت حنينا بنسبة 70%؛ بسبب متاعب الوصول، وبات كافة الطلبة الذين يتابعون دراستهم فيها، من حملة الهويات المقدسية فقط،¹⁴ وفي بلدة أبو ديس فقدت جامعة القدس، ثلث مساحة أراضيها، البالغة 60 فدناً (الفدان يساوي 4,200م²)، من أصل 210 أفدنة؛ بسبب بناء الجدار. وعندما تظاهر طلبة الجامعة

¹¹ باسم عريقات، أثر الجدار على العملية التعليمية، سلسلة أوراق القدس 5 (دائرة شؤون القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، 2012)، ص 137.

¹² مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أضواء على واقع النساء والفتيات في التعليم (القدس: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2006)، ص 7.

¹³ ديماسمان، التعليم في القدس المحتلة تحد وضمود (فلسطين: وزارة التربية والتعليم، 2012)، ص 9.

¹⁴ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أضواء على واقع النساء والفتيات في التعليم، ص 8.

في كانون الأول/ ديسمبر 2003، ضدّ الجدار، فتحت قوات الاحتلال النار عليهم، فقتلت طالبة،¹⁵ واعتقلت أكثر من 60 طالب وطالبة.¹⁶

كما أن عدم اعتراف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالشهادة العلمية الصادرة عن جامعة القدس، حرم خريجيها من العمل داخل القدس؛ وذلك من أجل المساومة على تغيير اسم الجامعة وإسقاط اسم "القدس" منه.¹⁷

يتضح من ذلك أن الاحتلال يسعى إلى تجهيل الشعب الفلسطيني، حيث إن تغيب الموظفين العاملين في قطاع التعليم، يؤدي إلى إهدار جزء من البرنامج الدراسي، وتأخير تحصيل الطلاب والطالبات.

3. معاناة طالبات قطاع غزة بسبب الحصار والحواجز:

عانت طالبات قطاع غزة من حرمانهن الحق في حرية الحركة والتنقل، والحق في التعليم، سواء في جامعات الضفة الغربية، أم جامعات خارج فلسطين، حتى أصبح مستقبلهن التعليمي والأكاديمي مهدداً بسبب حصار قطاع غزة.

أ. حرمان طالبات قطاع غزة من التعليم في جامعات الضفة الغربية:

فرضت سلطات الاحتلال حصاراً شاملاً على قطاع غزة منذ سنة 1996، ورفضت السماح لطلاب وطالبات القطاع الالتحاق بجامعات الضفة الغربية، كما أمرت بترحيل جميع الطلاب والطالبات المتواجدين في الضفة الغربية، وداهمت مساكن الطلبة في بيرزيت، ورام الله، واعتقلت العشرات منهم، وتمّ طردهم إلى قطاع غزة.¹⁸

¹⁵ الشهيدة هند سليمان الشرايحة: من سكان مخيم جباليا، كانت تدرس في كلية الطب بجامعة القدس، واستشهدت جراء استنشاقها كميات كبيرة من الغاز الذي أطلقه جنود الاحتلال على طلبة الجامعة. انظر: استشهاد طالبة، صحيفة القدس، القدس، 2003/12/3، ص 1.

¹⁶ محسن محمد صالح (محرر)، الجدار العازل في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً (8) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 92.

¹⁷ دائرة شؤون القدس، تقرير أوضاع القدس ممارسات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أوراق القدس 11 (دائرة شؤون القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، 2014)، ص 33.

¹⁸ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الطوق الشامل (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1996)، ص 7-8.

وبموجب ذلك حُرِّم ما يزيد عن 1,200 طالب وطالبة، من أبناء القطاع، من حقهم في مواصلة التعليم، واستكمال دراستهم؛ مما أدى إلى ضياع العام الدراسي. فمثلاً: أعطت إدارة كلية رام الله للبنات مهلة لطالبات القطاع، للانتظام في الدراسة حتى 1996/2/29، وإلا سيتم فصلهن، وقد انتهت المدة دون أن يتمكنّ من ذلك.¹⁹

ومنذ سنة 2000 شددت سلطات الاحتلال القيود على التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لذلك حُرِّم مئات الطلاب والطالبات، من الوصول إلى جامعاتهم في الضفة الغربية لاستكمال دراستهم.²⁰

وفي وقت لاحق قام الاحتلال باحتجاز وطرد كل من تمكّن من الالتحاق بالتعليم في الضفة الغربية، ومنهن طالبة برلنتي جريس عزام التي قامت سلطات الاحتلال، في 2009/10/28، باحتجازها على أحد الحواجز العسكرية؛ بذريعة أن تواجدها في الضفة الغربية غير قانوني، على الرغم من أنها مقيمة بالضفة منذ سنة 2006، ومنتظمة في دراستها بكلية إدارة الأعمال في جامعة بيت لحم، ولم يبقَ على تخرجها سوى شهرين فقط، ثم تمّ طردها إلى قطاع غزة؛ مما هدد مستقبلها الجامعي.²¹

وهكذا يقوم الاحتلال بتقطيع أوصال الوطن، ويفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وعن القدس، ويحرم الفلسطينيين من حقهم في التنقل والتعليم، الذي كفلته كافة الشرائع والقوانين الدولية؛ وذلك لزيادة معاناتهم، ومنعهم من الالتقاء ببعضهم، أو تواصل الطلبة من كافة أرجاء الوطن مع بعضهم البعض.

ب. حرمان طالبات قطاع غزة من السفر للدراسة في الخارج:

عمل الاحتلال منذ سنة 1967، على إفقار التعليم في قطاع غزة، فحتى إنشاء الجامعة الإسلامية سنة 1978 لم يكن في القطاع أيّ جامعة؛ لذلك كان يتوجب على من يرغب بإكمال تعليمه العالي، السفر إلى الضفة الغربية، أو إلى الخارج، ونتيجة لحرمان طلاب

¹⁹ المرجع نفسه، ص 8.

²⁰ حسن غنام، "الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ طلبة ومؤسسات التعليم العالي"، مجلة رؤية، غزة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 12، عدد خاص، أيلول/سبتمبر 2001، ص 80-81.

²¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ممنوعون من التعليم: تقرير يتناول أثر الحصار وإغلاق المعابر على طلبة الجامعات خارج قطاع غزة (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009)، ص 8-9.

وطالبات قطاع غزة من الدراسة في جامعات الضفة الغربية، لم يكن أمامهم سوى السفر عبر معبر رفح البري إلى مصر، وإلى دول أخرى.

ومنذ حزيران/ يونيو 2007، وسلطات الاحتلال تمنع الغزيين من السفر عبر معبر رفح، باستثناء بعض الحالات؛²² لذلك يعاني طلبة وطالبات الدراسات العليا من أبناء قطاع غزة، الذين يدرسون في الخارج، من حرمانهم حق التنقل والحركة والسفر لجامعاتهم؛ الأمر الذي يهدد مستقبلهم العلمي والأكاديمي. ومن الطالبات اللواتي عانين بسبب إغلاق معبر رفح:

• غادة مجدي أبو جزر: من سكان خان يونس، وهي طالبة ماجستير في معهد البحوث والدراسات، التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة، أنهت السنة الأولى من دراستها، وفي 2007/2/8، قدمت إلى قطاع غزة لزيارة أهلها، ومنعت بعد ذلك، من العودة لإكمال تعليمها.²³

• زينب الغنيمي: طالبة في معهد البحوث التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة، لم تتمكن من السفر، ومناقشة رسالة الدكتوراه الخاصة بها في الحقوق؛ وذلك بسبب الحصار وإغلاق معبر رفح، وبالتالي فقدت فرصة الحصول على درجة الدكتوراه، وضاع عليها تعب خمسة أعوام.²⁴

إن حرمان الطالبات من حقهن في التعليم، يمثل انتهاكاً سافراً للمادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اللتين تنصّان على حقّ كل فرد في التعليم. وهذا يدل على أن الاحتلال الإسرائيلي لا يعير موثيق حقوق الإنسان، أي أهمية، فكان يتعمد التضييق على النساء الفلسطينيات، وحرمانهن حقهن في التعليم، من خلال فرض الحصار على المناطق

B'Tselem—The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories,²² The Gaza Strip is one big Prison, p. 2, https://www.btselem.org/download/200705_gaza_insert_eng.pdf

²³ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول حرمان طلبة القطاع من التعليم في الخارج (غزة): المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، (2008)، ص 60.

²⁴ مقابلة أجرتها الباحثة مع زينب الغنيمي، أسيرة سابقة، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية بغزة، 2016/5/24.

الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين في قطاع غزة من السفر للخارج، وعدم استثناء طلاب العلم من تلك الإجراءات القمعية.

رابعاً: أثر الحصار على الناحية الاجتماعية للمرأة الفلسطينية:

أسهم الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية في تقييد التواصل بين فئات الشعب الفلسطيني، فعمل على التفريق بين المرأة وأهلها، أو زوجها، وبذلك يحرم الاحتلال المرأة الفلسطينية من ممارسة حقها في حياة أسرية طبيعية.

1. منع جمع شمل العائلات الفلسطينية:

أجرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إحصاءً للسكان في 1967/6/26، ورأت أن جداول ذلك الإحصاء هي الحكم الأساسي لإعطاء بطاقات الهوية للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها الجزء الشرقي من القدس وقطاع غزة، أما من كانوا خارج البلاد في تلك الفترة، فقد فقدوا حقهم في الإقامة في البلاد.²⁵

وبذلك فإن الفلسطينيين الذين كانوا خارج البلاد في تلك الفترة سواء في عمل، أم دراسة، أم زيارة، لم يشملهم الإحصاء، ولم يحصلوا على بطاقة هوية، وفقدوا حقهم في الإقامة في الأراضي الفلسطينية؛ مما أدى لمعاناة كبيرة للأسر الفلسطينية التي حُرِمَ أحد أفرادها أو أكثر من هويته الفلسطينية؛ وكانت تلك الإجراءات الإسرائيلية؛ بهدف إبعاد أكبر عدد من الفلسطينيين عن أرضهم، ومنع تواصلهم مع أهلهم.

كانت النساء أكثر الفئات تضرراً من تلك السياسة، خصوصاً إذا تزوجت من فلسطيني حُرِمَ من الإقامة، أو العكس كانت هي من حُرِمَت من الإقامة، فإن سلطات الاحتلال تتعمد تشتيت العائلات، ومنع جمع شملهم، وفي حالات كثيرة تُبعد الزوجة عن زوجها، والأم عن أولادها، والشواهد على ذلك كثيرة، منها:

• أبعدت سلطات الاحتلال في 1969/8/20 فاطمة محمد أبو موسى، وأطفالها الخمسة من مدينة خان يونس، إلى خارج الوطن.

• في 1969/8/26، أبعدت زوجة نجيب مصطفى أحمد، وأطفالها السبعة من جنين.²⁶

²⁵ ذياب مخادمة وآخرون، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006)، ص 119.

²⁶ ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال، ص 115.

• أرغم الاحتلال لينا عبد الرؤوف إبراهيم على العيش مع أحد أطفالها في الأردن، بينما بقي طفلها الأكبر مع والده في جنين بالضفة الغربية؛ نتيجة منع الاحتلال منحها جمع شمل يسمح لها بالبقاء في الضفة الغربية. وكانت لينا قد تزوجت سنة 1997، وأنجبت طفلها الأول يزيد سنة 1998، وفي سنة 2003 أنجبت طفلها الثاني عبادة، وحين أصبح الطفل يزيد في سنّ المدرسة أرسلته إلى والده في الضفة للعيش والدراسة؛ لأن القانون الأردني لا يسمح لأبناء الضفة بالدراسة في مدارس حكومية، وهكذا انقسمت العائلة، الأب والابن الكبير في الضفة والأم والطفل الصغير في الأردن.²⁷

يتبين مما سبق أن الاحتلال قد أجبر أعداداً كبيرة من الأزواج الفلسطينيين على العيش منفصلين أو العيش بطريقة غير قانونية، نتيجة عدم منحهم جمع الشمل، وبالتالي التعرض لمخاطر الغرامات، أو السجن والطرْد، أو الهجرة خارج البلاد حتى يتسنى لهم العيش معاً.

2. منع جمع شمل العائلات المقدسية:

يعد جمع الشمل من المشكلات الخطيرة التي يعاني منها الفلسطينيون في القدس، إذ يتوجب على كل زوجين يريدان الإقامة في القدس، أن يتقدما بطلب "جمع الشمل" إلى داخلية الاحتلال، وهو أمر مطلوب، حتى وإن كان أحد الزوجين مقدسياً، لكنه يقيم لسبب ما في الضفة الغربية، أو خارج حدود المدينة، ويستغرق فترة الرد على جمع الشمل فترة تتراوح بين عام، وثلاثة أعوام.²⁸

ومن يملك حقّ تقديم الطلب هنّ فقط من تجاوزن 25 عاماً من النساء، أو 35 عاماً من الرجال، وتلك الفئة تخضع للتدقيق من حيث مركز الإقامة، والسلوك الأمني، ويُشترط أن يكونوا قد أقاموا داخل حدود بلدية القدس لمدة عامين، حتى يتم قبول طلبهم، كما يُطلب منهم عشرات الوثائق والإثباتات اللازمة من شهادات التأمين الوطني، وفاتورة مياه وكهرباء، وضريبة الأملاك "الأرنونا Arnona tax"، وشهادات الميلاد،

²⁷ مركز بتسليم، إسرائيل تقسم عائلة جلامنة إلى قسمين: الأب والابن الكبير في الضفة الغربية والأم والابن الصغير في الأردن، 2007/12/6، انظر: <https://www.btselem.org/node/201400>

²⁸ محمود الخطيب، "الانتهاكات الإسرائيلية في القدس عملية تطهير عرقي"، مجلة المجتمع، العدد 1260، ص 35.

وشهادات المدارس، وشهادات صحية، وقسيمة الرواتب، وصور من يوم الزفاف، وعقد زواج إسرائيلي، وغيرها من الإجراءات المعقدة.²⁹

وحيث تتقدم المرأة المقدسية بطلب جمع شمل لزوجها، فإنها تدخل في سلسلة من الإجراءات المهنية، تتمثل في الماطلة والتأجيل، والانتظار لأوقات طويلة على أبواب داخلية الاحتلال، وفي حالات كثيرة يتم رفض الطلب.³⁰

وفي بعض الأحيان تلجأ النساء الفلسطينيات لمحاميين يهود لمساعدتهن في الحصول على جمع شمل، مما يعرضهن للاستغلال المادي، إذ يطالبهن المحامون اليهود بمبالغ كبيرة، دون ضمان حصولهن على جمع الشمل. على سبيل المثال: تقدمت سيدة مقدسية بطلب جمع شمل زوجها الذي يحمل هوية فلسطينية، ودفعت للمحامية مبلغ 50 ألف شيكل، أي ما يعادل 13 ألف دولار أمريكي، وبعد عامين لم تحصل سوى على تصريح إقامة.³¹

إن الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بمنع جمع الشمل، وقوانين الاحتلال العنصرية، جعلت تواجد أحد الزوجين في بيته غير قانوني، وأجبرت الكثير من الأزواج الفلسطينيين على العيش منفصلين عن بعضهم، أو الهجرة سويةً بعيداً عن القدس، وبذلك يتحقق هدف الاحتلال في تفرغ المدينة من أهلها الأصليين، فيما يعرف بـ”التهجير الهادئ” أو ”الصامت”.

3. امتناع المقدسيات عن الزواج من فلسطيني الضفة أو القطاع:

أدت التعقيدات الإسرائيلية على حياة الأزواج الفلسطينيين، إلى رفض الكثير من النساء المقدسيات الارتباط بفلسطينيين من بقية مدن الضفة الغربية، أو قطاع غزة؛ لإدراكهن المعاناة التي قد تتعرض لها المرأة في حالة الزواج، مستندة بذلك إلى تجارب

Office for the Defense of the Individual (Homked) and B'Tselem, *Forbidden Families: Family Unification and Registration in East Jerusalem* (Homked and B'Tselem, 2004), p. 9.

Women center for legal (WCLAC), *The occupation Divides the lives of fragmented Palestinian Families* (Women center for legal, 2013), p. 47.

³¹ أيمن عبد المجيد ووسيم أبو فاشة، الآثار والتحديات التي تواجه الأسر التي تعاني أو أحد أفرادها من مشكلة في الإقامة في الأراضي الفلسطينية (البيرة: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، واليونسكو، 2010)، ص 29.

نساء أخريات سبقنها في تلك التجربة،³² منهن: إيمان عبد العزيز محمود حبابة، التي ذكرت أن عائلة زوجها المقدسي، قررت ألا تسمح لأبنائها، أو بناتها بالزواج من أشخاص من الضفة الغربية؛ بسبب صعوبة التواصل، وذلك بعد معاناتها وزوجها بسبب إجراءات الاحتلال الخاصة بمنع جمع الشمل، كونها امرأة تحمل هوية الضفة الغربية.³³ والجدير بالذكر أن هناك أكثر من 35 ألف مقدسية متزوجة من فلسطينيي الضفة الغربية، ممن لا يحملون بطاقة مقدسية، ما زلن ينتظرن إجراءات جمع الشمل لأزواجهن.³⁴

وهكذا فإن المرأة المقدسية تتعرض للعديد من الضغوط كالتهديد بفقدان الهوية، والحرمان من جمع الشمل، والحرمان من التأمين الصحي؛ بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تسعى لمنع تواصل المقدسيين مع أهلهم في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والتصفيق عليهم، وقد أدى ذلك إلى إحجام المقدسيين عن الزواج من فلسطينيي الضفة الغربية أو قطاع غزة.

4. سحب الإقامة المقدسية:

قام الاحتلال بإلغاء آلاف الإقامات للسكان الفلسطينيين في القدس منذ سنة 1967، ولم تخل سنة من السنوات إلا ويصادر الاحتلال هويات بعض المقدسيين، وقد بلغ عدد من فقدوا إقامتهم منذ سنة 1967 وحتى نهاية سنة 2017، ما يزيد عن 15 ألف فلسطيني،³⁵ ولم تكن المرأة بمنأى عن ذلك، إذ تعرضت للطرد وسحب إقامتها.

كما استخدمت سلطات الاحتلال سحب تصاريح الإقامة كجزء من عقاب جماعي، ضدّ عائلات الأشخاص الذين شاركوا في أعمال ضدّ الاحتلال. ومثال على ذلك قيام الاحتلال بإلغاء تصريح الإقامة للمواطنة ناديا أبو جمل، وإبعادها عن مدينة القدس إلى

³² مؤسسة الحق وآخرون، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، ص 125.

³³ المرجع نفسه، ص 78.

³⁴ المرأة المقدسية في دائرة الاستهداف، الهيئة العالمية للدفاع عن القدس، 2010/11/10، انظر:

<http://www.al-quds.ps/prt/index.php?option=full&cid=1&nid=3603>

³⁵ ليلي العودات (محررة)، "النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي الطويل: أثر العنف الذي يمارسه الاحتلال على النساء"، موقع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، 2017، ص 19، انظر:

<https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2017/11/PALESTINE-AR-WEB-2.pdf>

بلدة السواحة الشرقية التي عزلها الجدار خارج القدس، وبالتالي فصلها عن أطفالها الثلاثة الذين لا يستطيعون العيش مع أمهم حرصاً على حقهم في الإقامة بالقدس، بالتالي تعيش الأم حالة نفسية صعبة بعيداً عن أبنائها، بينما يعيش الأبناء حالة فقدان للحنان، وكانت سلطات الاحتلال قد قامت بذلك الإجراء عقاباً لعائلة غسان أبو جمل، عقب تنفيذ عملية في كنيسة إسرائيلية بالقدس في 2014/11/18.³⁶

يعد ذلك أسلوباً من العقاب الجماعي الذي يحظره القانون الدولي، وفي الوقت نفسه يُعد حرمان شخص من حقه في الإقامة انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، خصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نصت المادة 15 منه أنه: "لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً، أو إنكار حقه في تغييرها".

5. منع تسجيل الأولاد في القدس:

تفرض سلطات الاحتلال سلسلة من التعقيدات على الوالدين، الذين يسعون لاستخراج شهادة ميلاد للطفل، منها إثبات أن مركز الحياة في القدس. وعلى الرغم من أن ذلك الإجراء بسيط، إلا أنه قد يستمر لأشهر طويلة أو أعوام؛ بسبب ممانعة سلطات الاحتلال المختصة.³⁷

وقد ترتب على إعاقة الاحتلال تسجيل المواليد الفلسطينيين، وجود نحو 10 آلاف طفل مقدسي غير مسجل؛ وذلك لأن أحد الوالدين لا يحمل الهوية المقدسية، أو الجنسية الإسرائيلية.³⁸ ومن النساء اللواتي عانين لتسجيل أولادهن: منال أبو سنيينة، من حي الشيخ جراح في القدس، أنجبت طفلها معترز، في مستشفى بالقدس، في 2012/10/20، وحين توجهت لداخلية الاحتلال لتسجيله رسمياً، رفضوا إعطاءها شهادة ميلاد للطفل؛ بحجة أن زوجها يعيش في غزة، ومن خلال اللجوء إلى القضاء، استطاعت الحصول على شهادة مؤقتة للطفل، بعد مرور 13 شهراً من ميلاده، ولمدة عامين فقط، تبدأ سريانها منذ ميلاده، وقد أبلغها المحامي أنه يتوجب عليها ألا تغادر القدس، حتى تضمن له الحصول على بطاقة.³⁹

³⁶ نادية الجمل.. مقدسية تختطف من بين أطفالها، الجزيرة.نت، 2017/1/22.

³⁷ Homked and B'Tselem, *Forbidden Families*, p. 14.

³⁸ مؤسسة الحق وآخرون، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، ص 116.

³⁹ مقابلة أجرتها الباحثة مع شعيب أبو سنيينة، أسير محرر، مؤسسة القدس الدولية بغزة، 2017/1/13.

إن حرمان الأطفال المقدسيين من هويتهم، يجعل الأم تعيش حالة من القلق على أطفالها، خوفاً من حرمانهم من الرعاية الصحية، والعلاج ضمن التأمين الصحي، أو الدراسة في المدارس الحكومية.

المبحث الثاني: أثر الحصار والجدار الفاصل على الوضع الاجتماعي للمرأة الفلسطينية:

عمل الجدار والحصار الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على المدن الفلسطينية على حرمان المرأة من التمتع بالحقوق الاجتماعية التي كفلها القانون الدولي.

أولاً: أثر الجدار على تمتع النساء بحقوقهن الاجتماعية:

أثر الجدار سلباً على حياة النساء الفلسطينيات، حيث قيّد حركتهن، ومنعهن من الاتصال مع عائلاتهن وأقربائهن، وتشير الأرقام إلى أن 30.5% من الأسر الفلسطينية، أو أحد أفرادها، في التجمعات التي تأثرت بالجدار، انفصلت عن الأقارب، كما تأثرت قدرة 87% من الأسر التي تقيم داخل الجدار، في مجال زيارة الأهل، مقابل 35.1% من الأسر التي تقيم خارج الجدار،⁴⁰ في حين أن 21.4% من الأسر في القدس تم فصلها عن ذويها؛ بما في ذلك الأب والأم والابن والابنة.⁴¹

عمل الجدار على قطع أواصر الروابط العائلية من خلال حصر مناطق بأكملها خلف الجدار، ومنع الفلسطينيين من الوصول إليها، إلا من خلال بوابات في الجدار، حيث يُسمح للسكان المقيمين فقط بعبور الجدار، ونتيجة ذلك تعاني النساء من الإحباط؛ بسبب العزلة عن عائلاتهن، ومحيطهن الاجتماعي، ومن النساء اللاتي حرمنهن الاحتلال التواصل الاجتماعي مع أسرهن:

• فاطمة عودة خلفه: من حي الخلايلة في منطقة الجيب بالقدس، لا تستطيع عائلتها أن تزورها لأن الاحتلال لا يسمح سوى للأشخاص المقيمين في المنطقة بالمرور، فوالداها وأشقاؤها وشقيقاتها الذين يعيشون على الجانب الآخر من الجدار لا يستطيعون

⁴⁰ محسن محمد صالح، الجدار العازل في الضفة الغربية، ص 48.

⁴¹ Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights – Badil, *Displaced by the wall* (Badil, 2006), p. 33.

زيارتها، على الرغم من أنهم كانوا سابقاً، قبل بناء الجدار، يصلون إلى منزلها في غضون خمس دقائق، كما أنها لا تستطيع زيارتهم؛ بسبب المعاناة على نقاط التفتيش، وصعوبة التنقل؛ نتيجة عدم وجود مواصلات على الجهة الأخرى من الجدار.⁴²

• إيمان عبد العزيز محمود حيازة: من قرية بيت إكسا شمال غرب القدس، تزوجت سنة 2008 من عبد السلام حمد، من بيت إكسا، لكنه يحمل هوية القدس، حيث تقطن عائلته على الجهة الأخرى من الجدار، ولأن إيمان تحمل هوية الضفة، فإنها لا تستطيع دخول القدس لترى زوجها، أو زيارة عائلته، إلا عندما يأتي هو إلى منزلها، وذلك أمر صعب؛ لأن عمله وجميع عائلته في القدس؛ مما يشعرها في كثير من الأحيان بالألم والضغط النفسي.⁴³

وهكذا فرض الاحتلال على المرأة حياة التشقت والبعد عن زوجها، والحرمان من الزيارات الاجتماعية؛ بسبب تقطيع أوامر المدن والقرى الفلسطينية بالحواجز، وإقامة الجدار الذي يخترق القرى والمدن ويحاصرها، ويمنع تواصل السكان فيما بينهم، كما يمنع وصولهم إلى الخدمات الضرورية من تعليم وعلاج وغيرها.

ثانياً: أثر حصار قطاع غزة على تمتع النساء بحقوقهن الاجتماعية:

أدت ممارسات الاحتلال، وسياسته المتعمدة في الحصار، وإغلاق المناطق الفلسطينية، والفصل التام بين قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس، إلى تشتيت شمل العائلات الفلسطينية، والنساء من أكثر الفئات تضرراً من تلك السياسة، حيث تُحرم من مغادرة منطقتها، وزيارة عائلتها وأهلها وأقاربها؛ الأمر الذي جعلها تعاني نتيجة حرمانها من الدفء العاطفي الذي يمنحه الأهل. وقائمة النساء اللواتي حُرمن من أهلهن وعائلاتهن طويلة، منهن:

• زينب الغنيمي: من رفح، سافرت سنة 1976 للدراسة في مصر، ثم منعها الاحتلال من العودة؛ كونها أسيرة سابقة، فحُرمت من العيش بين عائلتها. وفي سنة 1991

⁴² مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، **أصوات النساء من مناطق التماس** (رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2010)، ص 35.

⁴³ مؤسسة الحق وآخرون، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، ص 79.

توفيت والدتها دون أن تتمكن من وداعها، أو حضور جنازتها؛ مما ترك غصة وألم في قلب زينب.⁴⁴

• لميس أحمد مبارك: من رفح، سكنت في الخليل منذ زواجها سنة 1988، حرمت من زيارة عائلتها منذ 2002، كما حُرمت والدتها من زيارتها أيضاً، وتخشى الأم أن تموت قبل رؤية ابنتها. وكان والدها أيضاً قد مات دون أن يراها، ولم تتمكن من حضور جنازته، كما أنها لم تستطع أن تحضر زفاف أخيها؛ بسبب رفض الاحتلال منحها تصريحاً لزيارة قطاع غزة.⁴⁵

• نبال جميل توفيق مغاري: من جنين، وتسكن مع زوجها في قطاع غزة منذ سنة 1993، لم تتمكن من التواصل مع عائلتها منذ سنة 2000. وخلال سنة 2005، تدهورت صحة والدها، فسافر لتلقي العلاج في الأردن، ولخشيتها من عدم حصولها على تصريح لزيارة جنين، سافرت وحدها إلى الأردن، عبر مصر، في رحلة طويلة وشاقة، وحين أرادت العودة إلى عائلتها في غزة، أُغلق معبر رفح، فعلقت في الأردن مدة 21 يوماً، في حين عاد والدها إلى جنين. وفي نهاية سنة 2005، توفي والدها، ولم تتمكن من وداعه أو حضور عزائه. وفي سنة 2007، مرضت أختها بمرض السرطان، وحاولت طيلة خمسة شهور الحصول على تصريح لتكون بجانبها، فلم تستطع الحصول عليه إلا يوم وفاتها، وقامت عائلتها بتأخير الدفن؛ كي يتسنى لها وداع أختها، ولكن تم تأخيرها على معبر بيت حانون (إيريز)، ولم تتمكن من ذلك.⁴⁶

لقد فرض الاحتلال القטיعة بين سكان الوطن الواحد، وجعل من أبسط المناسبات العائلية أمراً بالغ الصعوبة، حيث منع التواصل أو الزيارات، في مجرد تام من أي مشاعر إنسانية.

⁴⁴ مقابلة أجرتها الباحثة مع زينب الغنيمي، 2016/5/24.

⁴⁵ سأطّل أحوال جاهدة أن أرى ابنتي حتى آخر يوم في حياتي، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013/8/1، انظر: <https://www.pchrgaza.org/ar/?p=7426>

⁴⁶ مركز بتسليم ومكتب الدفاع عن الفرد (هيموكيد)، ما وراء الظلمات تبعات عزل "إسرائيل" لقطاع غزة على حق الفلسطينيين في حياة أسرية، 2014، ص 21-22. (باللغة العبرية)

البحث الثالث: أثر الحصار على النواحي الصحية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية:

أدى الحصار والإغلاق، الذي فرضه الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، إلى معاناة الفلسطينيين من نقص المستلزمات الطبية، وأوجد أزمات اقتصادية، ظلوا يعانون منها على المدى البعيد.

أولاً: أثر الحصار على النواحي الصحية للمرأة الفلسطينية:

أدى الحصار إلى معاناة المرأة الفلسطينية، كغيرها من أبناء الشعب الفلسطيني، في سبيل الحصول على الأدوية اللازمة للعلاج، وقيّد قدرتها في تلقي الخدمات الصحية.

1. نقص الأدوية والمعدات الطبية:

عانت المستشفيات الفلسطينية منذ سنة 1967، من نقص الأدوية اللازمة لعلاج المرضى، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؛ لذلك لم يكن هناك قدرة على مواجهة الأمراض المعدية، مثلما حدث حينما تفشى مرض الكوليرا في قطاع غزة سنة 1975، وأصاب 14 مواطناً في بدايته، كما أن نقص الأدوية، دفع مرضى القلب في قطاع غزة، للتقدم بشكوى لمديرية الصحة في 12/2/1983 لعدم توفر الدواء اللازم لهم في المستشفيات الحكومية.⁴⁷

كما عانت المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، من نقص شديد في الأدوية، والمستلزمات الطبية؛ بسبب عدم السماح للطواقم الطبية بحرية الحركة، وعدم السماح لسيارات وزارة الصحة الفلسطينية، التي تحمل الأدوية بالتحرك بين المحافظات الفلسطينية.⁴⁸ فمثلاً أدى الحصار المشدد على مدينة الخليل خلال تشرين الثاني/نوفمبر 1998، إلى إعلان حالة الطوارئ في مستشفيات الخليل ومراكزها الصحية؛ بسبب نفاذ الأدوية.⁴⁹

⁴⁷ آمنة غنيم، "الانتهاكات الإسرائيلية تجاه المواطنين في قطاع غزة 1967-1987"، ص 259-261.

⁴⁸ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول انتهاكات الاحتلال ضد الطواقم الطبية (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2007)، ص 48.

⁴⁹ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، التقرير السنوي لعام 1998 (رام الله: ديوان المظالم، 1998)، ص 30.

ومع تشديد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة منذ سنة 2007، كان النقص في الاحتياجات الدوائية والمستهلكات الطبية حاداً، وبلغت النسبة أكثر من 40%،⁵⁰ كما تراجع مخزون الدواء في مستشفيات القطاع بنسبة 30%، وغاب 140 صنف دواء أساسي، من أصل 500، كما غاب تماماً 469 من أصل 959 صنفاً من اللوازم الطبية.⁵¹ وقد شكل ذلك تهديداً خطيراً على صحة المرضى، بمن فيهم النساء والأطفال.

تزامن النقص الشديد في الأدوية، مع تعطل الأجهزة الضرورية؛ لتشخيص وعلاج المرض، في كافة مستشفيات القطاع؛ بسبب توقف أعمال الصيانة، وعدم توفر قطع الغيار اللازمة لها بفعل إغلاق المعابر؛ مما أدى إلى تراجع في نوعية الخدمات الصحية، التي تقدمها المشافي للمرضى، ومن تلك الأجهزة: أجهزة خاصة بالعناية المركزة، وعناية القلب، وعناية حديثي الولادة، وأجهزة غسيل الكلى، وأجهزة التصوير الطبقي Computed Tomography Scan (CT) وغيرها.⁵²

2. أثر نقص الأدوية على النساء الفلسطينيات:

يُعدُّ نقص الأدوية والخدمات الصحية، من المشاكل الأساسية للنساء الفلسطينيات، فقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) The United Nations Children's Fund (UNICEF) نقص المعدات الأساسية اللازمة لصحة الأم والرضيع في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، كما أشارت إلى أن حالات الولادة المبكرة، ونقص وزن المواليد؛ بسبب نقص الخدمات المقدمة للأم، في فترة الحمل والنفاس، قد تسببت في 41% من وفيات الرضع، وبلغت تلك النسبة 46% في قطاع غزة؛ بسبب الحصار، ونقص المواد الغذائية.⁵³

World Health Organization, *Initial Health Assessment Report, Gaza Strip* (World Health Organization, 2012), p. 6.

⁵¹ وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير حول الأوضاع الصحية في فلسطين المحتلة، نيسان/ أبريل 2015، ص 8-9.

⁵² وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تقرير حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس خلال عام 2009 (فلسطين: وزارة التخطيط، 2010)، ص 36-37.

⁵³ محسن محمد صالح، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 70.

كما أدى نقص الأدوية في المستشفيات، لاضطرار العائلات لشرائها من صيدليات خارج المشفى، وفي حالات كثيرة لم تتمكن النساء من شراء الأدوية؛ نتيجة الوضع الاقتصادي الصعب. وقد أقرت 49.9% من النساء، أن عائلاتهن لم تكن قادرة على تحمل التكاليف الطبية،⁵⁴ ومنهن السيدة جميلة من بيت لاهيا، التي ذكرت أنها لا تستطيع شراء الأدوية؛ لأن عليها أن تختار بين شراء الخبز والطعام، أو الدواء؛ لذلك اختارت شراء الطعام لأطفالها.⁵⁵

وهكذا تهمل المرأة صحتها لأنها لا تستطيع دفع ثمن الدواء؛ بسبب حصار الاحتلال لقطاع غزة، الأمر الذي جعل سكان القطاع يعانون من وضع اقتصادي صعب، وبالتالي على النساء دوماً أن يضحّين بصحتهن؛ لأجل إطعام عائلاتهن وأطفالهن.

3. معاناة مريضات الفشل الكلوي:

تعاني مريضات الفشل الكلوي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، من النقص المستمر في الأدوية، فيضطر البعض منهن لشرائها من خارج المستشفيات؛ الأمر الذي يرهقهن مادياً، وقد لا يستطيع البعض شراء الدواء؛ مما يؤثر سلباً على صحتهن. كما أدى الحصار والحواجز العسكرية الإسرائيلية إلى معاناة النساء الفلسطينيات في سبيل الحصول على العلاج اللازم، ومنهن:

- فتحية النواصرة: من سكان قرية فحمة، بمحافظة جنين، تحتاج إلى غسيل كلّي، ثلاث مرات أسبوعياً، منعها جنود الاحتلال من الوصول إلى مستشفى نابلس؛ لتلقي العلاج، وأمرها بالعودة، وعندما توجهت ابنتها للجنود، وأطلعتهم على التقارير الطبية، طردوها وهددوها بالسلاح، وانتظرت المريضة خمس ساعات، حتى تدخلت منظمات حقوق الإنسان للسماح لها بالمرور.⁵⁶

Euro-Mediterranean Human Rights Monitor, *The Palestinian Women speak out: The Blockade Threatens Every Aspect of our lives* (Euro-Mediterranean Human Rights Monitor, 9/12/2013), p. 8.

Lamis Abu Nahleh et al., *Towards gender equality in Palestinian territories* (Women's Studies Center, Birzeit University), p. 34.

⁵⁶ نبيل علقم وشريف كناعنة، *الحواجز العسكرية الإسرائيلية: دراسة تحليلية لدور الحواجز في الإخضاع والاقْتِلاع* (رام الله: مركز فلسطين للدراسات والنشر، 2003)، ص 302.

• ياسمين عماد كريزم: من مخيم الشاطئ غرب غزة، منعتها سلطات الاحتلال سنة 2005، أكثر من ثلاث مرات، من العلاج في المستشفيات الإسرائيلية، على الرغم من أنها بحاجة ماسة للعلاج، وكانت تعاني من اضطرابات، وفشل كلوي، وتضخم بالكلى.⁵⁷

وقد تسبب الحصار والحواجز العسكرية في وفاة 5 مريضات بالسرطان خلال سنة 2002؛ بسبب منع جنود الاحتلال لهن من اجتياز الحواجز، وإجراء عملية غسيل كلّي، وهنّ: أحلام شكارنة، من قرية نحالين، وناريمان حسني الملح، من جنين،⁵⁸ وعائشة علي حسن، ووصفية قنديل، وخاتمة عبد الرحمن، وجميعهن من قرى محافظة رام الله.⁵⁹

كما أضرّ انقطاع الكهرباء على مريضات الفشل الكلوي بشكل خطير؛ لأن انقطاع الكهرباء في أثناء قيام الأطباء بإجراء غسيل الكلّي، يؤدي إلى تجلط الدم، ويؤثر بشكل خطير على حياتهن، كما سبّب قطع الكهرباء في خفض عدد جلسات غسيل الكلّي من ثلاث جلسات أسبوعية، لتصبح جلسيتين أو جلسة واحدة.⁶⁰ ومن النساء اللاتي تعرضت حياتهن للخطر بسبب انقطاع الكهرباء: وسام محمد المشهراوي، وهي من سكان مدينة غزة، تحتاج لغسيل كلّي ثلاث مرات أسبوعياً، وقد عانت بسبب عجزها عن الحصول على الأدوية الضرورية، وتوقف الأجهزة عن العمل، والأخطر من ذلك انقطاع التيار الكهربائي في أثناء قيامها بعملية غسيل الكلّي، التي تستغرق أربع ساعات في كل مرة، في 2006/8/8، وتسبب انقطاع التيار الكهربائي بتجلط دمها، وغيابها عن الوعي، وعرض حياتها للخطر.⁶¹

⁵⁷ المرضى والحواجز العسكرية، وكالة وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3026

⁵⁸ زينب عودة، تقرير خاص عن الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ القطاع الصحي الفلسطيني منذ 2000/9/29 حتى 2002/9/29، ص 24-26.

⁵⁹ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، التقرير السنوي لعام 2002، ص 38-39.

⁶⁰ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، معاناة مرضى الفشل الكلوي (رام الله: ديوان المظالم، 2003)، ص 1.

⁶¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول انتهاكات الاحتلال ضدّ الطواقم الطبية، ص 5.

وفقاً للقانون الدولي الإنساني، إن "إسرائيل" بصفتها قوة محتلة، مسؤولة عن ضمان حصول المدنيين الواقعين تحت الاحتلال على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء، والرعاية الصحية، والمياه، وعدم قيامها بذلك يُعد انتهاكاً للقانون الدولي.

4. معاناة مريضات السرطان:

عانت مريضات السرطان، وخصوصاً سرطان الثدي من نقص الأدوية والأجهزة، ووفقاً لآخر إحصائية لوزارة الصحة الفلسطينية، بلغ عدد حالات السرطان في قطاع غزة 8,515 حالة مرضية، بينهم 4,705 حالات من النساء، أي بما نسبته 55.3% من إجمالي الحالات المسجلة في قطاع غزة، كما أشارت التقارير الصادرة عن الإدارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة أن متوسط نسبة العجز في الأدوية اللازمة لعلاج مرضى السرطان وأمراض الدم بلغ 58% على امتداد سنة 2018.⁶²

وتشير التقديرات أن 7 من بين 10 نساء فلسطينيات مصابات به قد توفين، كما أن 60% من النساء اللاتي تمّ تشخيصهن بالمرض في قطاع غزة، تمّ تشخيصهن في وقت متأخر، بعد أن انتشر الورم إلى أماكن أخرى في الجسد.⁶³

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع نسبة الوفيات بسرطان الثدي، إلى ندرة آلات التشخيص بالأشعة؛ مما يجعل من الصعب اكتشاف الورم وعلاجه باكراً، كما تعاني المريضات من عدم توفر العلاجات الكيماوية معظم شهور العام، مثل: تاكسوتيري Taxotere، وإيلوكستين Eloxatin، وزيلودا Xeloda، وأفاستن Avastin، وجميزار Gemzar، ونافلبين Navelbine، وكامبتوسار Camptosar.⁶⁴ ومن النساء اللواتي عانين بسبب نقص الأدوية:

- جنات محمد صادق: من خان يونس، وتعاني من سرطان الرحم منذ سنة 2006، أكدت أنها لم تحصل على أي جرعة علاج كيماوي منذ 20 نيسان/أبريل وحتى نهاية

⁶² مركز الميزان لحقوق الإنسان، واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، آذار/مارس 2019، ص 36.

⁶³ محسن محمد صالح، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 61.

⁶⁴ مركز الميزان لحقوق الإنسان، مرضى السرطان آلام وآمال واقع الحق في الصحة لمرضى السرطان في قطاع غزة، 2012، ص 12.

حزيران/ يونيو 2012؛ لعدم توفره في المستشفى، وقد أكد لها الأطباء أن المرض قد استفحل في جسمها ولا أمل في الشفاء.

• انتصار حسين أبو ناموس: تعاني من سرطان الثدي منذ سنة 2009، وقد أكدت أن المشكلة التي واجهتها خلال علاجها، هي عدم توفر الأدوية، وشراء العديد منها على حسابها الخاص.⁶⁵

5. حرمان النساء الفلسطينيات من العلاج في مستشفيات القدس:

تتمتع مستشفيات القدس بسمعة ممتازة من ناحية الخدمات الصحية التي تقدمها، وقد عمل الاحتلال على إعاقة وصول المرضى من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى مستشفيات القدس، من خلال استصدار نظام التصاريح الذي بدأ العمل به سنة 1994، والذي يوجب على كل فلسطيني لا يملك حق الإقامة في القدس، الحصول على تصريح للوصول إلى القدس، حتى بالنسبة للحالات الطبية المستعصية.⁶⁶

كما يفرض الاحتلال السماح لسيارات الإسعاف الفلسطينية، بالمرور إلى مستشفيات القدس، ويفرض عليها التوقف على الحواجز، ونقل المرضى من سيارة إسعاف فلسطينية، إلى أخرى إسرائيلية؛ مما يتسبب في مضاعفات لدى المرضى، ويعرّض حياتهم للخطر.⁶⁷ كأم رشاد، من بيت إكسا، تعاني من مرض القلب، ولا تستطيع الوصول إلى طبيبها في مستشفى المطع في القدس؛ بسبب إغلاق الاحتلال نقطة التفتيش التي تربط القرية بالقدس سنة 2010، فلم يكن أمامها إلا الذهاب إلى مستشفى الهلال الأحمر في رام الله، حيث الأطباء لم يكونوا على علم بحالتها، فساعت صحتها، ثم قام طبيبها المعالج بإجراء تنسيق مع الصليب الأحمر، وتمّ نقلها بسيارة الإسعاف إلى حاجز قلنديا، ومن هناك نقلت إلى سيارة إسعاف أخرى إلى المستشفى في القدس.⁶⁸ لقد تكبدت تلك المرأة المشقة والعناء في سبيل الحصول على العلاج الذي هو حقّ لها.

⁶⁵ المرجع نفسه، ص 13، و 17.

⁶⁶ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تقرير خاص تموز/ يوليو 2010، 2010/8/25، ص 10.

⁶⁷ وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير حول الأوضاع الصحية للسكان لعام 2014 (وزارة الصحة الفلسطينية، 2015)، ص 9.

⁶⁸ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أصوات النساء من مناطق التماس، ص 31.

6. منع النساء في الضفة الغربية من السفر للعلاج:

تمنع سلطات الاحتلال المرأة في الضفة الغربية من تلقي العلاج في القدس أو في الخارج؛ لأسباب يصنفها الاحتلال بأنها أمنية، بالرغم من أن تلك المرأة تكون في حالة صحية صعبة وبحاجة للعلاج العاجل. ومن النساء اللاتي حُرمن من السفر لتلقي العلاج اللازم، كفاح جبريل؛ من البيرة، منعتها سلطات الاحتلال من العلاج في القدس، كما منعتها سلطات الاحتلال من السفر للعلاج في الأردن بحجة أمنية، وقد حاولت مراراً وتكراراً منذ سنة 2001، وحتى يومنا هذا (2019) السماح لها بالسفر للعلاج، وقدمت الأوراق التي تثبت إصابتها بمرض نادر ”الذئبة الحمامية الجهازية“، وهو من أمراض المناعة الذاتية والروماتيزم، كما قدمت أوراقها لمركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) Center for the Defence of the Individual (Hamoked) وأطباء بلا حدود Médecins Sans Frontières؛ من أجل السعي لدى الاحتلال للسماح لها بالسفر للعلاج لكن دون جدوى، وظلت تلك المرأة تعاني، وساءت حالتها الصحية يوماً بعد يوم.⁶⁹

7. منع النساء في قطاع غزة من السفر للعلاج:

أدى سوء الأوضاع الصحية في قطاع غزة، إلى سعي المرضى للعلاج في مستشفيات خارج قطاع غزة، في الضفة الغربية، والقدس، و”إسرائيل“، والأردن، ومصر، حيث كان يلجأ قرابة 2,000-3,000 حالة سنوياً من قطاع غزة، إلى المستشفيات الإسرائيلية لتلقي العلاج.⁷⁰

إن خروج المريضات للعلاج في الخارج هو أمر صعب؛ بسبب الإغلاق المستمر للمعابر، وفي أحيان كثيرة ترفض سلطات الاحتلال إعطاء التصاريح للمريضات بحجج أمنية واهية؛ مما قد يتسبب بموتهن. ومن النساء اللواتي عانين بسبب منعهن من السفر لتلقي العلاج:

- صباح أحمد أحمد: من بيت حانون، تلقت العلاج سابقاً في إحدى المستشفيات الإسرائيلية، وخضعت لعشرات الجلسات بالأشعة العميقة؛ بسبب معاناتها من

⁶⁹ مقابلة أجرتها الباحثة مع كفاح جبريل، مريضة، 2017/12/18.

⁷⁰ عبد الله الحوراني، قطاع غزة 19 عاماً من الاحتلال (الأردن: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1986)، ص 33.

سرطان بالدماع، وعلى الرغم من ذلك رفضت سلطات الاحتلال منحها تصريحاً للعلاج في 2005/6/29، وكذلك في 2005/7/3؛ مما تسبب في معاناتها، وزيادة ألمها.⁷¹

• إيمان البنا: من غزة، تمّ اكتشاف إصابتها بسرطان الغدة سنة 2014، وحولها الطبيب للعلاج في المستشفى الأهلي في الخليل، ومنذ ذلك الوقت قدمت نحو ثمانية طلبات للاحتلال؛ كي يسمح لها بالسفر إلى الخليل، دون جدوى؛ كونها زوجة أسير محرر ومبعد من بيت لحم إلى غزة، وفي إحدى المرات تمّ استدعاؤها لمقابلة المخابرات الإسرائيلية في معبر بيت حانون (إيريز)، وتعرضت هناك للأسئلة الكثيرة والإجهاض، وبالرغم من حالتها المرضية الحرجة لم يتم السماح لها بالسفر للعلاج.⁷²

إن منع الاحتلال النساء المريضات من السفر للعلاج يُعد انتهاكاً خطيراً للحق في الصحة، الذي كفلته المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، التي نصت على ”الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه“.

8. إعاقة وصول النساء الفلسطينيات إلى المستشفيات:

أدى الحصار إلى صعوبة وصول المرأة للخدمات الصحية، كما أعاق الحواجز العسكرية وصول النساء الحوامل للمشافي؛ من أجل الولادة، وفي بعض الحالات تمّ منع سيارات الإسعاف والأطباء من الوصول لمنزلهن، وتقديم الخدمات الطبية العاجلة لهن، فوضعن مواليدهن على الحواجز، أو داخل المنازل، وأحياناً على الطرق الالتفافية الوعرة؛ ما تسبب في الكثير من حالات الإجهاض، ووفاة المواليد، وفي أحيان أخرى وفاة الأم ووليدها.

أ. إجهاض النساء بسبب منعهن من الوصول للمستشفى:

وفقاً لتقرير صادر عن وزارة الصحة الفلسطينية سنة 2011، فقد تسبب التأخير على نقاط التفتيش في ولادة 75 سيدة حامل عند الحواجز الإسرائيلية، كما تسبب في

⁷¹ المرضى والحواجز العسكرية، وكالة وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3026

⁷² مقابلة أجرتها الباحثة مع إيمان البنا، مريضة، غزة، 2017/7/24.

وفاة 45 جنيناً، خلال الفترة 2000-2010.⁷³ وكانت الفترة 2000-2002 هي الأقسى، حيث أجهضت 25 سيدة بعد أن مُنعن على الحواجز من التوجه للمستشفيات.⁷⁴ ومن النساء اللاتي تعرضت حياتهن للخطر، أو أجهضن؛ بسبب منعهن من الوصول للمستشفيات:

- حورية مرعي عودة: من منطقة الجفتك، قضاء أريحا، كانت حاملاً في الشهر السادس، وأجهضت في 2001/10/5؛ بسبب منع جنود الاحتلال توجهها لمستشفى الولادة.⁷⁵

- إبتسام اللحام: في نيسان/ أبريل 2005، تمّ إعاقة سيارة الإسعاف التي تقلّها على حاجز التفاح الذي يفصل منطقة المواصي عن خان يونس لمدة ساعة، وكانت تعاني من ألم ونزيف حاد، ولم يكثرث جنود الاحتلال المتواجدون على الحاجز لحالتها، مما أدى إلى إجهاضها.⁷⁶

- إيمان (ح): من بيت إكسا، كانت حاملاً في الشهر الثاني، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، ذهبت وزوجها لزيارة الطبيب في القدس، وفي الطريق أوقف جنود الاحتلال سيارتهما، وبعد تفحص بطاقات الهوية، طلبوا منها النزول من السيارة، واحتجزوها على نقطة التفتيش مدة ثلاث ساعات، ثم أمرها بالعودة إلى بيت إكسا، دون مراجعة الطبيب لأنها لا تحمل هوية القدس؛ مما أدى لإجهاضها.⁷⁷

كان بالإمكان إنقاذ الجنين، وتجنّب المرأة المعاناة الناجمة عن الإجهاض، لو تحلّى جنود الاحتلال بروح الإنسانية، وسمحوا للمرأة بالذهاب إلى المستشفى، ولم يقفوا عائقاً في طريقها.

⁷³ مركز المعلومات الصحية، وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير حول الشهداء والجرحى خلال انتفاضة الأقصى 2000/9/28 حتى 2010/12/31م (وزارة الصحة الفلسطينية، 2011)، ص 1.

⁷⁴ نبيل علقم وشريف كناعنة، الحواجز العسكرية الإسرائيلية: دراسة تحليلية لدور الحواجز في الإخضاع والاقْتلاع، ص 304.

⁷⁵ المرجع نفسه، ص 29.

⁷⁶ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، التقرير السنوي لعام 2005 (رام الله: ديوان المظالم، 2005)، ص 216.

⁷⁷ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أصوات النساء من مناطق التماس، ص 33.

ب. ولادات على الحواجز، وولادات بيتية:

نتيجة الحصار المشدد الذي فرضته قوات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، بلغ عدد حالات الولادات على الحواجز، والطرق الالتفافية، وفي البيوت، خلال الفترة 2000-2005، 117 حالة، منها 14 حالة في محافظة القدس.⁷⁸ ومن النساء اللاتي اضطررن للولادة على الحواجز:

• تغريد عجوري: اضطرت في 2000/11/14، إلى وضع مولودها داخل سيارة تاكسي على حاجز عسكري بالقرب من رام الله، بعد أن رفض جنود الاحتلال السماح لها بالدخول إلى مدينة رام الله للولادة في المستشفى.⁷⁹

• سلمى أبو مضية: أنجبت طفلة أسمتها ”حاجز“، وذلك بعد أن منعتها قوات الاحتلال في 2002/2/6، من المرور عبر حاجز المواصي، والوصول للمستشفى في خان يونس.⁸⁰ ويحق للمرأة أن يتساءل؟ ما ذنب بنت في أن يكون لها هذا الاسم الصادم ”حاجز“ بدلاً من الأسماء الجميلة ككل الفتيات؟ أليس السبب هو الاحتلال وممارساته؟!

• منى الأسطل: احتُجرت وزوجها محمد الأسطل عدة أيام، على معبر رفح، وجاءها المخاض هناك، ونُقلت بسيارة إسعاف مصرية، في 2004/7/29، إلى مستشفى العريش المصرية، لكنها أنجبت طفلها قبل الوصول للمستشفى، فقرر زوجها إطلاق اسم ”معبر“ على مولوده، في خطوة احتجاجية للتعبير عما يعانيه الفلسطينيون على المعابر والحواجز.⁸¹

وهكذا أصبح في قطاع غزة مولودة سُميت ”حاجز“ ومولود سُمي ”معبر“!

⁷⁸ أمين عاصي وسامي سحويل، المرأة الفلسطينية والنزاع المسلح (البيرة: وزارة شؤون المرأة، 2006)، ص 11.

⁷⁹ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ”ديوان المظالم“، التقرير السنوي لعام 2000 (رام الله: ديوان المظالم، 2000)، ص 30.

⁸⁰ مركز الميزان لحقوق الانسان، تقرير عن الحصار الإسرائيلي، 2004.

⁸¹ فلسطينية عالقة على معبر رفح تسمي مولودها ”معبر“، صحيفة المستقبل، بيروت، 2004/7/31، العدد 1659، ص 13.

- أنوار الرفاعي: من بلدة عناتا بالقدس، ولدت طفلتها دارين في 2006/3/6، على معبر الزيتون في جدار العزل والضم الإسرائيلي، حيث حال جنود الاحتلال دون مرورها عبر الحاجز إلى المستشفى، فولدت طفلتها على الحاجز.⁸²
- وديان أبو رومي: من بلدة أبو ديس بالقدس المحتلة، في 2007/9/7، منعها جنود الاحتلال من عبور الحاجز إلى أقرب مستشفى في القدس، على اعتبار أن بلدة أبو ديس، صارت تقع خارج حدود جدار الفصل، وبعد معاناة وضعت مولودها على الحاجز.⁸³
- كفاح سدر: من الخليل، وضعت مولودها على أحد الحواجز العسكرية في 2008/1/7، بعد عرقلة وصولها إلى المستشفى، حيث احتجزها جنود الاحتلال لمدة نصف ساعة، بدعوى حاجتهم للتنسيق الأمني، ولكن ما لبثت السيدة أن وضعت مولودها، بجانب الحاجز في أجواء ماطرة، وشديدة البرودة، كادت أن تودي بحياة الطفل.⁸⁴
- ميرفت أحمد الشويكي: وضعت مولودها رامز على حاجز الزعيم العسكري؛ نتيجة منع إحدى المجنذات السيارة التي تقلّ ميرفت من المرور إلى المستشفى، وخلال الانتظار على الحاجز زادت آلام المخاض، ونزفت المرأة، ووضعت حملها في السيارة، في 2009/1/13.⁸⁵ وفي 2012/1/20 نشر نشطاء الإنترنت فيديو يظهر امرأة فلسطينية تضع مولودها على حاجز قلنديا العسكري الفاصل بين مدينتي رام الله والقدس.⁸⁶ ولم يتم الاستدلال على اسمها.

⁸² مركز أبحاث الأراضي - القدس، ولادة أخرى على حاجز إسرائيلي، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2008/8/1، انظر: <http://poica.org/>

⁸³ نيلى المصري، الحواجز الإسرائيلية رحلة عذاب، دنيا الوطن، 2007/9/5، انظر: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/09/25/105031.html>

⁸⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حول الانتهاكات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (3-9 يناير 2008)، انظر: <https://www.pchrgaza.org/ar/?cat=47>

⁸⁵ مركز أبحاث الأراضي - القدس، الطفل رامز الشويكي مولود آخر يرى النور على حاجز الزعيم العسكري، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2009/11/11.

⁸⁶ امرأة فلسطينية تلد على حاجز قلنديا، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2012/1/21، انظر: <https://paltoday.ps/ar/post/128301>

ج. ولادة النساء في بيوتهن:

وضعت بعض النساء مواليدهن في البيوت؛ بسبب عدم قدرتهن على الوصول للمستشفيات؛ بسبب حظر التجول والحصار، الذي كان يفرضه الاحتلال على مناطق سكناهن، منهن: زوجة شادي الحاج أحمد، التي فاجأها المخاض، خلال اجتياح حي الزيتون جنوب مدينة غزة في 2004/5/11، ولكن جنود الاحتلال لم يسمحوا لها بأن تخرج للولادة في المستشفى، مما اضطر الزوج لتوليد زوجته من خلال الهاتف، حيث فتح خطأ هاتفياً مع إحدى الممرضات بمستشفى الشفاء.⁸⁷

خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2009/2008، اضطرت نحو 37 امرأة في حالة وضع، إلى الولادة في بيوتهن، أو في طريقهن إلى المستشفى؛ لعدم القدرة على الوصول للمستشفيات، كما وضعت 8 نساء مواليدهن، في مراكز الإيواء، تحت رعاية نساء أخريات غير مدربات على عمليات الوضع، وأحد المواليد توفي؛ لأنه كان بحاجة لإنقاذ سريع، وفي إحدى الحالات توفيت امرأة بعد أن أنجبت طفلها لعدم القدرة على نقلها فوراً إلى المستشفى.⁸⁸

وخلال عدوان سنة 2014 وضعت نحو 18 امرأة حملها في المنزل؛ بسبب عدم تمكنهن من الوصول للمستشفيات لتلقي الرعاية الصحية اللازمة.⁸⁹ إن عدم تمكن النساء من الوصول للمستشفيات للولادة؛ بسبب العدوان الإسرائيلي، جعلهن عرضة لمشاكل ما بعد الولادة، من نزيف والتهابات وغيرها، وأثر على صحتهن النفسية.

د. وفيات المواليد بسبب الحواجز العسكرية:

عمدت قوات الاحتلال المتمركزة على الحواجز بين المدن والقرى الفلسطينية، إلى إعاقة وصول النساء اللواتي في حالة مخاض إلى المستشفيات للولادة؛ الأمر الذي أدى إلى تعرضهن للمشاق والمخاطر، ووفاة مواليدهن، منهن:

⁸⁷ خالد حلبي، وحشية الاحتلال (فلسطين: مركز الإعلام والمعلومات، 2003)، ص 363.

⁸⁸ وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2009 (وزارة الصحة الفلسطينية، 2010)، ص 5.

⁸⁹ هبة الدنف، ورقة حقائق: وضع المرأة في قطاع غزة والضفة الغربية، موقع الهيئة الدولية لدعم الشعب الفلسطيني (حشد)، 2018/4/25، انظر: <https://icspr.ps/ar/?p=1550>

• سميرة زعرب: من خان يونس، تُوفي جنينها في آب/ أغسطس 2001، بعد رفض قوات الاحتلال إدخالها عبر حاجز التفاح؛ للوصول إلى المستشفى، وبعد محاولات عدة، استمرت أكثر من ساعتين، سمحوا لها بالمرور شرط أن يتم تفتيشها، حيث أُدخلت إليها الكلاب المدربة، وعندما وصلت إلى المستشفى وضعت طفلاً ميتاً؛ نتيجة النزيف الحاد الذي تعرضت له جراء الانتظار الطويل والمعاناة.⁹⁰

• رويدة ناجي الراشد: اضطرت للسير في طريق وعرة، في 2001/10/22، لمدة ساعة ونصف، وهي في حالة وضع، بعد أن رفض جنود الاحتلال مرورها من حاجز الولجة العسكري، جنوب غربي مدينة القدس؛ مما تسبب بفقدان مولودها الذي انتظرته بعد رحلة علاج طويلة من العقم.⁹¹

• ليس تيسير قاسم: في ساعات فجر يوم 2003/12/22، منع جنود الاحتلال المتواجدون على الحاجز الذي يفصل قريتها دير بلوط عن مدينة نابلس، سيارة الإسعاف التي تقلها من المرور عبر الحاجز، وأعاقوها لمدة تزيد عن الساعة؛ مما أدى لوضعها طفلتين ميّتين.⁹²

• نهيل أبو ريذة: من قرية قصره جنوب نابلس، منعها جنود الاحتلال في أيلول/ سبتمبر 2009، من المرور عبر حاجز حوارة جنوب نابلس، من أجل التوجه إلى مستشفى الولادة في نابلس، وقد وضعت وليدها تحت رعاية زوجها، بالقرب من نقطة التفتيش، ولكنه توفي.⁹³

كان من الممكن لأولئك المواليد أن يعيشوا، لو سُمح للأمهات الوصول إلى المستشفيات في الوقت المناسب، ولا يمكن تبرير استهداف الاحتلال لنساء ضعيفات، في وضع مخاض، لا يمثلن أي خطورة على جنود مدججين بالسلاح، وتعتمد تأخير وصولهن للمستشفى، إلا أنها محاولة متعمدة لإزهاق أرواح أكبر عدد من المواليد؛ لأن الهاجس

⁹⁰ زينب عودة، تقرير خاص عن الانتهاكات الإسرائيلية ضد القطاع الصحي الفلسطيني منذ 2000/9/29 حتى 2002/9/29، ص 29-30.

⁹¹ محسن محمد صالح، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 66-67.

⁹² المرجع نفسه، ص 66.

⁹³ منظمة العفو الدولية، "تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009 حالة حقوق الإنسان في العالم"، ص 73.

الديموجرافي يؤرقهم ويزعجهم، فهم يعلمون أن الأنثى بوضعها مولوداً سوف ينمو على حُبِّ الوطن، وسيقوم بالتصدي لهم، وطردهم من وطنه.

هـ. استشهاد نساء في حالة مخاض:

لم تستطع المرأة في حالات كثيرة أن تتحمل المشاق والصعوبات التي واجهتها في أثناء محاولاتها الوصول إلى المستشفى، عبر الحواجز المنتشرة في المدن والقرى الفلسطينية؛ مما أدى لتدهور حالتها الصحية، وأسفر في النهاية عن موتها، أو موتها ومولودها معاً. ومن هذه النساء:

• ليلى حسام البحيري: من قلقيلية؛ واستشهدت نتيجة إعاقة قوات الاحتلال المتمركزة عند الحواجز العسكرية، سيارة الإسعاف التي كانت تقلّها، وهي في حالة ولادة مستعجلة، وبعد ساعات طويلة من الانتظار، فارقت الحياة فور وصولها المستشفى وتمّ إنقاذ الجنين.⁹⁴

• رنا عادل الجيوسي: من بلدة كور، قضاء طولكرم، استشهدت ومولودها بعد أن منع حاجز عسكري مقام على المدخل الشرقي للمدينة، سيارة الإسعاف التي كانت تقلّها، من الوصول إلى مستشفى التوليد في طولكرم.⁹⁵

انتظرت الأم تسعة شهور بفارغ الصبر، تحمّلت فيها آلام الحمل في انتظار أن تفرح بمولودها، وتضمه إلى صدرها، ولكن الاحتلال حرّمها من تلك الفرحة، وتسبب في وفاتها هي ووليدها، أو ينجو وليدها، ولكن يُكتب عليه أن يحيا دون حزن أمه.

9. أثر الجدار على الوضع الصحي للنساء في مدينة القدس:

سبّب الجدار والحواجز العسكرية مشاكل صحية خطيرة، حيث أدى إلى عزل تجمعات مقدسية بأكملها كقرية عناتا، وكفر عقب، ومخيم شعفاط، عن أهم المرافق

⁹⁴ زينب عودة، تقرير خاص عن الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ القطاع الصحي الفلسطيني منذ 2000/9/29 حتى 2002/9/29، ص 33.

⁹⁵ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2002، ص 38.

الصحية التي تخدمهم في مدينة القدس،⁹⁶ كما أضرّ الجدار سلباً على سكان القرى المحيطة بالقدس مثل بدو، وضاحية البريد، وحزما، والعيزرية، حيث حال دون وصولهم للخدمات الصحية في المدينة.⁹⁷

وأفادت الأونروا أن الجدار قد أضرّ بشكل خاص على قدرة سكان الخان الأحمر، بين القدس وأريحا، في الوصول إلى مستشفى المطلع، ومركز الأونروا الصحي؛ مما اضطرهم لاستخدام مركز عقبة جبر الصحي، والمستشفيات الحكومية بأريحا، التي تقدم خدمات أقل جودة، وتكلفة الوصول أعلى، وقوائم الانتظار أطول.⁹⁸

ويعد نقص الأدوية والخدمات الصحية، مشاكل أساسية للنساء اللاتي يعشن غرب الجدار الفاصل، وقد أقرّت ثلثا النساء اللواتي يعشن غرب الجدار، أن هناك نقص في خدمات رعاية الطفولة والأمومة،⁹⁹ كما أكدن معاناتهن في سبيل الوصول إلى المستشفى أو العيادة للعلاج، فمثلاً: ذكرت جهاد حسين أبو دية، من حي الخاليلة في قرية الجيب شمال غربي القدس، أن زوجة ابنها أصيبت بإغماء في تموز/ يوليو 2009؛ بسبب اضطرارها للسير مسافة 3 كم في الحر الشديد، لأجل الوصول إلى نقطة التفتيش، ومنها إلى العيادة لتطعيم طفلها، حيث يمنع الاحتلال المركبات من التنقل هناك.¹⁰⁰

إن الحصار والإغلاق الذي فرضه الاحتلال على الأراضي الفلسطينية سنة 1967، قد أدى إلى معاناة المرأة الفلسطينية في سبيل الحصول على الأدوية اللازمة للعلاج، وقيد قدرتها في تلقي الخدمات الصحية، حيث منعت النساء والفتيات من الوصول

⁹⁶ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تقرير خاص تموز/ يوليو 2010، 2010/8/25، ص 10.

⁹⁷ أمية خمّاش، السياسات الإسرائيلية وواقع الخدمات الصحية، سلسلة أوراق القدس 6 (دائرة شؤون القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، 2013)، ص 78.

⁹⁸ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نداء الطوارئ، 2007/1/1، ص 10، انظر:

<https://www.unrwa.org/ar/resources/emergency-appeals/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-2007>

⁹⁹ Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), *Results demographic and social separation wall on the West Bank* (PCBS, 2004), pp. 47–49.

¹⁰⁰ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أصوات النساء من مناطق التماس، ص 30.

إلى المستشفيات للعلاج، فتأثرت صحتهم سلباً، خصوصاً مريضات الفشل الكلوي والسرطان، اللواتي توفيت العديد منهن؛ نتيجة عدم توفر الأدوية، أو منع وصولهن للمستشفيات للعلاج، إضافة إلى منع وصول النساء الحوامل إلى المستشفيات؛ بسبب الحواجز العسكرية التي تقطع أوصال المدن والقرى الفلسطينية؛ مما أدى لإجهاض العديد منهن، وفي أحيان كثيرة أدى منع جنود الاحتلال المرأة من الوصول إلى المستشفى في الوقت المناسب، إلى وضع مولودها على الطرقات والحواجز، أو في البيوت، في ظروف صحية غير ملائمة؛ مما عرّض حياة الأم والطفل للخطر، وفي أحيان أخرى استشهدت الأم ووليدها؛ بسبب منعها من الوصول للمستشفى في الوقت المناسب، كما تسبب الجدار في نتائج كارثية على صحة المرأة الفلسطينية، حيث أدى إلى عزل تجمعات فلسطينية بأكملها، عن أهم المرافق الصحية.

ثانياً: التدهور الاقتصادي نتيجة سياسات الاحتلال وأثره على المرأة:

سعى الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1967، إلى ضرب الاقتصاد الفلسطيني؛ الأمر الذي كان له أكبر الأثر في تدني مستوى معيشة الفلسطينيين، وأسهم في زيادة معاونة المرأة الفلسطينية.

1. الأثر السلبي لجدار الضم على الوضع الاقتصادي للمرأة:

أثر جدار الضم والتوسع سلباً على القطاع الاقتصادي، خصوصاً في مجال الزراعة، حيث منعت سلطات الاحتلال آلاف المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، وصادرت 230 كم² من أخصب أراضي الضفة الغربية لأجل إنشاء الجدار، كما حال الجدار بين وصول العائلات الفلسطينية إلى 95% من مواردهم المائية، وفقدت نتيجة ذلك آلاف الأسر الفلسطينية مصدر رزقها.¹⁰¹ وقد أثر ذلك بشكل مباشر على المرأة، ومن النساء اللاتي أضرّ الجدار بهن، ومنع وصولهن إلى أراضيهم الزراعية:

• زهيرة مرشد: منعها الاحتلال من الوصول إلى أرضها بسبب الجدار، ثم صدر أمر بقطع الأشجار الموجودة هناك، لذرائع أمنية؛ مما أدى لقطع مصدر رزقها وتدمير حياتها.¹⁰²

¹⁰¹ محسن محمد صالح، معاونة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 57.

¹⁰² المرجع نفسه.

• صديقة محمد حسن: من قرية عزون قضاء قلقيلية، منعها الاحتلال من إدخال المعدات اللازمة للزراعة والحصاد، وعلف الحيوانات دون تنسيق، كما منع الطبيب البيطري من المرور لمعالجة الحيوانات، ففي إحدى المرات مرضت إحدى الماعز لديها وكانت حاملاً، ورفضت سلطات الاحتلال إدخال الطبيب، لعلاجها فأسقطت الماعز حملها؛ مما سبب لها خسائر مالية.¹⁰³

2. النساء في القدس وضع خاص:

تعاني النساء في القدس من الضرائب التي يفرضها الاحتلال، إضافة إلى إيجار البيوت المرتفع، حيث يتراوح الإيجار الشهري للشقة ما بين 800-1,200 دولار، وتصل قيمة ضريبة الأرنونا 1,500-2,500 دولار سنوياً؛ مما يستنزف الموارد المالية للأسرة المقدسية، ويجعلها تعاني من الفقر، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف المعيشة؛ الأمر الذي جعل بعض العائلات تفضل تزويج بناتها على تعليمهن؛ وذلك لتخفيف النفقات الأسرية.¹⁰⁴

وكشفت دراسة حديثة لمؤسسة التأمين الوطني التابع لبلدية القدس بأن 78% من المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر،¹⁰⁵ ونسبة البطالة في القدس في ارتفاع مستمر، كما أن نساء القدس لا يجدن فرص عمل جيدة لهن؛ الأمر الذي يجبرهن على المكوث في المنازل دون عمل.¹⁰⁶

كما تعاني النساء في القدس من الغرامات التي يفرضها الاحتلال، كغرامة البناء بدون ترخيص، أو الغرامات التي تفرضها المحكمة التي تُقدم أمامها القضايا الخاصة بهدم البيوت، إضافة إلى تكاليف الاستشارات القانونية، التي تستنزف أغلب دخل الأسرة، أما المبلغ المتبقي من الدخل فيكون قليلاً في الغالب؛ مما يضطر بعض النساء لحرمان

¹⁰³ مؤسسة الحق وآخرون، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، ص 57.

¹⁰⁴ إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق، ص 39.

¹⁰⁵ بلدية الاحتلال في القدس: 78% من المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر، قناة رؤيا الفضائية، 2019/6/19، انظر: <https://royanews.tv/news/184295>

¹⁰⁶ هبة أصلان، "الرجال والنساء في القدس يواجهون واقعاً اقتصادياً مريباً"، صحيفة صوت النساء، طاقم شؤون المرأة، رام الله، العدد 349، 2013/1/31، ص 7.

أنفسهن من ضروريات الحياة. ومن نساء القدس اللاتي عانين نتيجة تلك السياسة؛ عايذة الرشق، وهي من حي البستان، صدر ضد بيتها أمر هدم، فقدمت التماساً للمحكمة، وكان عليها أن تدفع 500 شيكل (134 دولار) لكل جلسة محكمة، وبلغ مجموع المبالغ التي دفعتها 2,000 شيكل (536 دولار) كرسوم قانونية دون فائدة. أما ميساء الكرد من حي الشيخ جراح، فكان وضعها المالي مأساوياً، لتراكم الديون؛ بسبب رسوم المحكمة والغرامات.¹⁰⁷

3. حصار قطاع غزة وأثره على تدهور الاقتصاد الفلسطيني:

يعد الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة منذ سنة 2007، من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية، وقد أدى الحصار إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، حيث أغلقت قرابة 40% من أعمال غزة، و15% منها ركدت، كما أصبح 80% من عمالها عاطلين عن العمل، وأصبح 80% من سكان قطاع غزة في حاجة لمساعدات إنسانية.¹⁰⁸

أدى العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة إلى جعل الفلسطينيين أكثر فقراً، جراء تدمير الممتلكات والمنشآت الصناعية. ووفقاً لوزارة التنمية الاجتماعية وصلت نسبة الفقر والبطالة خلال سنة 2019 في قطاع غزة 75%، كما أن 70% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً، و33.8 تحت خط الفقر المدقع.¹⁰⁹

تأثرت النساء الفلسطينيات سلباً نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي، حيث إن فقدان المعيل للعمل؛ بسبب الحصار والحواجز قد أثر على الدخل الرئيسي للأسرة، فقلّت المصاريف، وتراكت الديون، واضطرت الكثير من النساء لبيع ممتلكاتهن الشخصية؛

¹⁰⁷ حنا روت وآخرون، إخلاء المساكن بالإكراه، دراسة الأثر على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2010، ص 19.

¹⁰⁸ Euro-Mediterranean Human Rights Monitor, *The Palestinian Women speak out: The Blockade Threatens Every Aspect of our lives*, p. 5.

¹⁰⁹ بالأرقام تعرف على نسب الفقر والبطالة في قطاع غزة، وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2019/10/17.

من أجل الإنفاق على عائلاتهن،¹¹⁰ وقد أقرت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة أن مستوى الفقر في غزة عند النساء في مخيمات اللاجئين هو الأعلى.¹¹¹

أثر انعدام الأمن الغذائي سلباً على صحة المرأة، حيث إن 45% من النساء الحوامل في قطاع غزة يعانين من فقر الدم (الأنيميا Anemia)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقر، وتدمير الأصول الزراعية،¹¹² كما أن 90% من الماء في قطاع غزة غير آمن للشرب، بدون المعالجة التي تعتمد على الوقود والتجهيزات من الخارج.¹¹³

4. أثر مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار على المرأة الفلسطينية:

من المعروف أن الأسرة الفلسطينية تعتمد على الزراعة كمصدر من مصادر العيش الأساسي، وتلعب المرأة دوراً بارزاً في ذلك، فهي تقف إلى جانب زوجها في فلاحه أرضه وحرثها، ورعاية المواشي؛ وتتسبب سياسة الاحتلال بمصادرة الأراضي وتجريفها بمعاناة المرأة الفلسطينية، ومن النساء اللاتي عانين من ذلك:

- فاطمة الزويدي: من بيت حانون شمال قطاع غزة، دمر الاحتلال 5 دونمات (الدونم يساوي 1,000 م²) من أرضها كانت مزروعة بأشجار البرتقال التي اعتنت بها جيداً، وذكرت أنها لو كانت تعلم أن العدو الغاصب سيدمر أرضها في ذلك اليوم، لما غادرتها، حتى لو دفنوها فيها.¹¹⁴

¹¹⁰ هداية شمعون، الحصار الإسرائيلي ينتهك حقوق النساء، موقع مدونة الإعلامية هداية صالح شمعون، 2012/12/6، انظر: http://hedaya.blogspot.com/2012/12/blog-post_6.html

¹¹¹ Euro-Mediterranean Human Rights Monitor, *The Palestinian Women speak out: The Blockade Threatens Every Aspect of our lives*, p. 5.

¹¹² ريتشارد غولدستون، تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في غزة، ص 15.

¹¹³ The United Nations Country Team (UNCT) in the occupied Palestinian territory, *Gaza in 2020 A liveable place?* (UNCT, 27/8/2012), p. 13.

¹¹⁴ سمر شاهين، "ضحايا آلات التجريف الإسرائيلية في بيت حانون يتحدث عن معاناة فقد الأرض"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 5، 2001، ص 13.

• نسرين ت: من دير نظام قضاء رام الله، قام المستوطنون بحرق أشجار الزيتون الخاصة بها، وبالتالي حرمت من مصدر رزقها، حيث إن عائلتها كانت تتمكن من بيع زيت الزيتون، بقيمة 5 آلاف دينار أردني (نحو 7 آلاف دولار) كل عام.¹¹⁵

يتضح أن جنود الاحتلال والمستوطنين يمارسون اعتداءات يومية على الأراضي الزراعية بالتجريف، والتخريب، واقتلاع الأشجار؛ مما أثر سلباً على مصدر رزق العائلة، وخصوصاً في مواسم جني الزيتون، ويلاحظ أيضاً تصاعد هذه الهجمات من سنة إلى أخرى.

5. أثر انقطاع الكهرباء، ونقص غاز الطهي على المرأة:

شهد قطاع غزة منذ سنة 2006، انقطاعاً مستمراً للتيار الكهربائي، بعد قصف الاحتلال الإسرائيلي، محطة توليد الطاقة الكهربائية الوحيدة في قطاع غزة، وأسفر ذلك عن انقطاع التيار الكهربائي، وإغراق قطاع غزة في ظلام دامس.

حال الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة، دون إتمام إصلاحات محطة الكهرباء؛ مما أدى إلى حصول قرابة مليوني فلسطيني، على كمية محدودة من الكهرباء، حيث يتم فصل التيار الكهربائي عن مناطق واسعة، ولفترات طويلة، تستمر في بعض الأحيان إلى 12 ساعة قطع متواصلة.¹¹⁶

انعكس ذلك بشكل خطير على القدرة على توفير المياه للسكان، حيث تعمل مضخات المياه على الكهرباء؛ مما يعني توقف ضخ المياه في حالة عدم توفر الكهرباء، وبالتالي فإن إمدادات المياه في غزة غير منتظمة، وعليه فقد انخفضت حصة الفرد اليومية من 90 لتراً، إلى أقل من 60 لتراً يومياً، بينما نصيب الفرد كما توصي به منظمة الصحة العالمية، يجب ألا يقل عن 150 لتراً يومياً.¹¹⁷

¹¹⁵ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أصوات النساء في ظل المستوطنات: تقرير عام 2010 حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال، ص 29.

¹¹⁶ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تقرير عن الوضع في قطاع غزة عملية أطار الصيف 7-24 آب/أغسطس 2006، ص 2.

¹¹⁷ وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تقرير حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس خلال عام 2009، ص 7.

أ. أثر انقطاع الكهرباء على المرأة الفلسطينية:

اضطرت النساء نتيجة انقطاع التيار الكهربائي إلى استخدام وسائل بديلة للإنارة، كالمولد، ولبة الكاز، والشمعة، والشمبر، وغيرها، وهي وسائل غير آمنة، عرّضت حياة الكثيرين للخطر، وخصوصاً الأطفال، وسببت في بعض الأحيان احتراق البيت أو الوفاة.

ووفقاً لمركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد توفي 32 شخصاً حرقاً، أو اختناقاً؛ بسبب أزمة الكهرباء، بين سنتي 2010-2018، بينهم 25 طفلاً، وسيدة واحدة،¹¹⁸ هي زينات عليان العمور (43 عاماً)، من خان يونس، وتوفيت في 2010/8/16، متأثرة بجراحها التي أصيبت بها، عندما كانت تحاول إشعال لمبة كاز في منزلها.¹¹⁹

كما غير انقطاع الكهرباء مجرى حياة النساء، حيث تعمل النساء في غزة، على جدولة حياتهن وفق ساعات وصل الكهرباء، التي لا تتجاوز 6 ساعات، أو 8 ساعات في أحسن الأحوال، ويقمن باستغلال ذلك التوقيت؛ للقيام بواجباتهن المنزلية، وقد تحرم المرأة نفسها من النوم لأجل ذلك، ومنهن: إيمان عبد الحي، وهي أم لأربعة أطفال، أجبرتها أزمة الكهرباء على جدولة روتينها اليومي، حسب ساعات الكهرباء، ففي بعض الأحيان تصل الكهرباء إلى منزلها في ساعة متأخرة من الليل، مما يضطرها لإنجاز واجباتها في ذلك الوقت، ويكون عليها تشغيل الغسالة التي يزعج صوتها أطفالها، ويحرمهم النوم الهنيء؛ إضافة إلى معاناتها من ندرة المياه، حيث يتم ضخ المياه بصعوبة إلى خزانات المنزل، فتضطر إلى شراء المياه من شركات خاصة؛ مما يضاعف العبء الاقتصادي عليها وعلى عائلتها.¹²⁰

كما تعاني ذوات الإعاقة؛ بسبب انقطاع التيار الكهربائي؛ لأنه يؤدي إلى شلّ حياتهن الكامل، خصوصاً اللاتي يستخدمن الكراسي الكهربائية؛ لتسهيل حركاتهن وتنقلاتهن، وفي حال قطع التيار الكهربائي، يقفن عاجزات عن الحركة، حيث لا توجد

¹¹⁸ مركز الميزان لحقوق الإنسان، أزمة الكهرباء في قطاع غزة، 2018/10/23، ص 1.

¹¹⁹ ضحايا انقطاع الكهرباء، وكالة معا الإخبارية، 2010/8/16، انظر:

<http://maannews.net/Content.aspx?id=308511>

¹²⁰ Euro-Mediterranean Human Rights Monitor, *The Palestinian Women speak out: The Blockade Threatens Every Aspect of our lives*, pp. 11-12.

بدائل لشحن البطاريات المستخدمة. فمثلاً تعاني مجدولين أحمد من عدم توفر الكهرباء لتشغيل المصعد، عند ذهابها للعمل؛ لذلك تضطر للانتظار عند البواب لساعات، أو يقوم زملاؤها بحملها وهي على الكرسي.¹²¹

ب. أثر نقص غاز الطهي على المرأة الفلسطينية:

أدى نقص غاز الطهي لاعتماد المرأة على مصادر بديلة للوقود، في الخبز والطهي كالحطب، الذي سبب زيادة في إصابة النساء بالأمراض الصدرية، والتنفسية. ومن النساء اللاتي عانين؛ بسبب نقص غاز الطهي؛ أم عمر شبانة، وهي من سكان مخيم الشاطي، والتي لم تقتصر معاناتها على جمع الحطب والفضلات والبلاستيك لإشعال النار، بل تسبب الدخان المنبعث من النار، بإصابة طفلتها ذات السبعة أعوام بمرض الربو، فبدأت معاونة جديدة في رحلة علاج الطفلة، التي تحتاج إلى جهاز تبخيرة يعمل بالكهرباء؛ ليساعدها على التنفس، كما أن انقطاع الكهرباء المستمر عرّض حياة الطفلة للخطر؛ بسبب حاجتها المستمرة للجهاز.¹²²

ج. ضحايا بابلور الكاز:

لجأت النساء؛ بسبب انقطاع الغاز لاستخدام البابلور؛ لإعداد الطعام، وهو خطر وتسبب في كثير من الأحيان، بنتائج كارثية على النساء، منهن:

- أم محمد: من مخيم الشابورة في رفح، تعرض وجهها وصدرها لحروق من الدرجة الثالثة، عندما اشتعل بابلور الكاز في وجهها، في أثناء إعدادها الطعام لأطفالها، ومنذ ذلك الحين وهي تنتقل من طبيب إلى آخر لتلقي العلاج، كما أنها دفعت الكثير من المال على العلاج والكريمات؛ لتخفي آثار الحروق التي شوّهت وجهها.¹²³ أم محمد كانت أحسن حظاً من نساء أخريات فقدن حياتهن؛ بسبب بابلور الكاز.

¹²¹ إسلام البريار، "استمرار انقطاع التيار الكهربائي مشكلة لا تزال تعصف بذوي الاحتياجات الخاصة"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 51، 2015، ص 10.

¹²² نورهان المدهون، "بسبب أزمة الكهرباء واضطراب جدول التوزيع مرضى غزة يواجهون شبح الموت"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 51، ص 8-9.

¹²³ منى خضر، "ضحايا البابلور نساء ضحايا البابلور نساء"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 27، 2009، ص 16.

- عبير الآغا: من خان يونس، فقدت حياتها، وهي تُجهز الحليب لطفلها، وكانت عبير قد أُصيبت بحروق من الدرجة الثالثة، ومكثت في مستشفى الشفاء بغزة، لتلقي العلاج، لكن العجز الموجود في الأدوية، بسبب الحصار كان سبباً بوفاها.¹²⁴
- أدى الحصار والحواجز العسكرية الإسرائيلية إلى زيادة معاناة النساء الفلسطينيات، وتقييد حصولهن على الخدمات الأساسية من علاج، وتعليم، وكهرباء، وماء، وغاز؛ مما أثر سلباً على وضعهن المعيشي والإنساني.

¹²⁴ المرجع نفسه.

الفصل الرابع

**أثر انتهاكات الاحتلال ضدّ العائلات
الفلسطينية على المرأة في الأراضي
الفلسطينية المحتلة سنة 1967**

أثر انتهاكات الاحتلال ضدّ العائلات الفلسطينية على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967

المبحث الأول: تشتيت العائلات الفلسطينية وأثره على المرأة:

مارس الاحتلال الإسرائيلي سياسة تشريد وتشتيت العائلات الفلسطينية، من خلال إجبارها على مغادرة البلاد، أو هدم منازلها وتركها في العراء، وقد أثر ذلك تأثيراً مباشراً على المرأة الفلسطينية باعتبارها ركناً أساسياً في الأسرة.

أولاً: تشريد العائلات الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي سنة 1967:

اتبعت سلطات الاحتلال سياسة تدمير المنازل، وتشريد سكانها خلال حرب سنة 1967؛ في محاولة لدفع الفلسطينيين للرحيل، والهجرة من أرضهم ووطنهم.

1. تشريد النساء في القدس:

شرع الاحتلال منذ اليوم الأول لاحتلال القدس في 1967/6/7، بهدم المنازل فيها، ولم يكد يمضي الشهر الأول، حتى أزال الاحتلال 5 آلاف منزل، وحاتر بأكملها عن الوجود،¹ منها حارة المغاربة التي تمّ تشريد 135 عائلة منها، كانت تتكون من 650 شخصاً.² وحين رفضت الكثير من العائلات ترك بيوتها، أخلت قوات الاحتلال المنازل بالقوة، وتمّ هدم الحي، ولم يُمهّل السكان الوقت الكافي للخروج؛ مما أدى لاستشهاد البعض، منهم السيدة رسمية الطناجي التي استشهدت تحت أنقاض منزلها في 1967/6/13.³

¹ فيوليت داغر، تهويد القدس وإغلاق مؤسسة الأقصى، مهمة تقصي الحقائق في القدس الشرقية في النصف الثاني من كانون أول/ ديسمبر 2008 (اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2009)، ص 7.

² برهان الدجاني وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 405.

³ عارف العارف، أوراق عارف العارف: الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون 1967-1972، ص 472.

كما تمّ إخلاء 4 آلاف فلسطيني من حي الشرف (الحي اليهودي)، والمناطق المجاورة؛ من أجل بناء حي يهودي موسّع، يُستثنى منه المواطنون العرب،⁴ وفي الوقت نفسه صادرت سلطات الاحتلال ما يزيد عن مئة عقار ومنزل في محيط المسجد الأقصى، وتمّ تحويلها لبؤرة استيطانية.⁵

وقد عانت المرأة المقدسية التشريد، والخوف، والفرقة عن الأولاد والزوج خلال حرب سنة 1967، ومنهن سهيلة شفيق طه؛ فقد أدت المجازر التي ارتكبتها جنود الاحتلال ضدّ الفلسطينيين، والشائعات التي تمّ ترويجها، إلى اضطرار سهيلة تحت وقع القصف والدمار، للهجرة من القدس إلى أريحا، ومعها أولادها السبعة، وكان أكبرهم لا يتجاوز الـ 12 عاماً، ونتيجة الرعب الذي أوجده الإرهاب الإسرائيلي، تفرّقت عن زوجها واثنين من أولادها، وكانت لا تعرف عنهم أي شيء، وتعرضت للخوف والمعاناة، ولجأت إلى جامع مع مَنْ لجأ من الهاربين من بطش الاحتلال، ولكن لاحقاً القصف والترويع في أريحا، فعزمت على العودة مجدداً إلى مدينتها القدس.⁶

يتبين مما سبق أن القصف والإرهاب الإسرائيلي، قد لاحق تلك المرأة وجموع السكان في أي مكان لجأوا إليه؛ لبثّ الفرع والخوف في نفوسهم، ودفعهم للرحيل إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، وبالتالي يتحقق هدف الاحتلال "أرض بلا شعب"، أو "أرض أكثر وعرب أقل".

2. تشريد العائلات في الضفة الغربية سنة 1967، وأثر ذلك على المرأة الفلسطينية:

بلغ عدد المنازل التي هدمها الاحتلال في الضفة الغربية، خلال الفترة 1967-1970، 4,588 منزلاً في الضفة الغربية،⁷ وقد نتج عن ذلك تهجير آلاف الفلسطينيين عن مدنهم

⁴ المرجع نفسه، ص 194.

⁵ فيوليت داغر، تهويد القدس وإغلاق مؤسسة الأقصى، مهمة تقصي الحقائق في القدس الشرقية في النصف الثاني من كانون أول/ ديسمبر 2008، ص 7.

⁶ فيحاء عبد الهادي، أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينات حتى عام 1982: المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية 1965-1982، ص 118-120.

⁷ عارف العارف، أوراق عارف العارف: الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون 1967-1972، ص 853-855.

وقراهم، وتركهم في العراء. وذكرت الأونروا أن قرابة 16 ألف نسمة، كانوا دون مأوى، حتى منتصف تموز/ يوليو 1967؛ بسبب قيام جيش الاحتلال بتدمير بيوتهم في الضفة الغربية.⁸

أما بالنسبة لأعداد المهجرين، فإن نحو 650 ألف فلسطيني، أغلبهم من اللاجئين الذين هُجروا من أراضيهم سنة 1948، وعاشوا في مخيمات اللاجئين في مناطق الضفة، وغزة، والقدس، قد تمّ تهجيرهم مرة ثانية؛⁹ منهم 250 ألفاً في الضفة الغربية، تمّ ترحيلهم خلال الفترة بين حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر 1967.¹⁰

عمل الاحتلال على تهجير السكان المقيمين في مخيمات اللاجئين في أريحا (عين السلطان، والنويعمة، وعقبة جبر) حيث تمّ طرد قرابة 50 ألف نسمة إلى الضفة الشرقية (الأردن)، وتمّ تفرغ السكان خلال أسبوع أو اثنين بعد حرب سنة 1967،¹¹ وأكدت دراسات أن 88% من سكان غربي وادي الأردن، قد طُردوا من تلك المنطقة وعانوا مرارة التهجير.¹²

وفي الوقت ذاته، هدم الاحتلال 1,464 بيتاً في قرى بيت نوبا، ويالو، وعمواس شمال غرب القدس؛ حتى يجبر السكان على الرحيل،¹³ وقد كشف عاموس كينان Amos Kenan، وكان صحفياً في جيش الاحتلال، بالتفصيل، تهجير الاحتلال لسكان بيت نوبا، فقال: ”كانوا من النساء والرجال كبار السن غير القادرين على المشي، وكانت النساء يبكين، وأمّهات يحملن الأطفال، وصبية صغار كانوا هائمين على وجوههم، مدة أربعة أيام دون طعام أو شراب، ومات بعضهم على الطريق... طردناهم، ذهبوا

⁸ نور مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، ترجمة عزت العزاوي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2003)، ص 199-200.

⁹ Frances Remillard, *Is Israel an Apartheid State?*, p. 4.

¹⁰ برهان الدجاني وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 506.

¹¹ نور مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، ص 203-204.

¹² فيحاء عبد الهادي، أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينات حتى عام 1982: المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية 1965-1982، ص 209.

¹³ عارف العارف، أوراق عارف العارف: الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون 1967-1972، ص 853-855.

باتجاه الجنوب مثل قطع أغنام ضال¹⁴، وقد استشهدت 24 امرأة خلال هدم الاحتلال الإسرائيلي لقرى يالو، وبيت نوبا، وعمواس.¹⁵

3. أثر التهجير والتشريد على المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية:

عانت المرأة الفلسطينية نتيجة تشريدها، وفقدان منزلها، وتشتيت شملها وأسرتها، ومن النساء اللواتي شُردن نتيجة الحرب الإسرائيلية سنة 1967، عيلة أبو عيلة؛ فقد ذكرت أن الإذاعة ومكبرات الصوت الإسرائيلية طلبت من أهل البلد أن يغادروها، وإلا قُصفوا وماتوا، وبالتالي رحلت وعائلتها من بيتها في قلقيلية، إلى قرية "عزون عتمة" جنوب شرقي قلقيلية، واضطرت أن تنام وعائلتها في العراء، بلا مأوى أو طعام، "نمنا تحت شجر الزيتون في عزون، وجدنا أنفسنا تقريباً قد فقدنا كل شيء، البيت عالمنا الصغير فقدناه تماماً، وأصبحنا في العراء"، بعدها استمروا في المشي، حتى مدينة نابلس، ثم رحلوا وهم في حالة من التشتت والتهجير وانعدام الأمن إلى الأردن، وقد أصيبت عيلة، نتيجة ذلك بانهايار عصبي.¹⁶

هكذا يتضح أن الاحتلال حرم المرأة من العيش بأمان في وطنها، وفرض عليها الهجرة والتشتت، إضافة إلى تعرضها للخوف والرعب خلال اللجوء، وتعرض حياتها للخطر، ومعاناتها وأطفالها من الألم والجوع، وفقدان الأمان، كل ذلك شكّل امتهاناً لكرامة المرأة بعد أن كانت ملكة متوّجة في بيتها.

4. تشريد العائلات في قطاع غزة سنة 1967، وأثر ذلك على المرأة الفلسطينية:

اضطرت معظم العائلات الفلسطينية في قطاع غزة، للنزوح من بيوتها؛ نتيجة لشدة القصف خلال العدوان الإسرائيلي سنة 1967، وانتقلت للعيش في الملاجئ التي أعدتها الأونروا لذلك الغرض، ولكن تلك الملاجئ لم تتسع للسكان؛ فاضطر العديد منهم إلى الهرب ناحية البحر، وبعضهم عاد بعد هدوء الأوضاع، والبعض الآخر لم يعد.¹⁷

¹⁴ نور مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، ص 196-197.

¹⁵ برهان الدجاني وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 525.

¹⁶ فيحاء عبد الهادي، أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينات حتى عام 1982: المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية 1965-1982، ص 84-110.

¹⁷ محمد الفراء، خان يونس ماضيها وحاضرها (عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1998)، ص 268.

أما بالنسبة للبيوت التي هدمها الاحتلال خلال تلك الفترة، فذكر عارف العارف أن الاحتلال قد هدم 1,116 بيتاً في قطاع غزة، خلال حرب سنة 1967،¹⁸ وبالتالي فإن نساء تلك البيوت أصبحن مشردات مع عائلاتهن.

ووفقاً للإحصائيات، فقد كان يسكن في قطاع غزة حتى أيار/ مايو 1967، 385 ألف فلسطيني، ومع نهاية سنة 1968، تضاعف العدد إلى 325 ألفاً، معنى ذلك أن هناك 60 ألف شخص، أصبحوا مشردين ولاجئين للمرة الثانية.¹⁹ ومن النساء اللاتي تشردن وعائلاتهن خلال تلك الفترة، فاطمة حامد الجدي؛ فقد كان زوجها فرج إبراهيم العلكوك في مصر خلال حرب الإسرائيلي سنة 1967، وبالتالي حُرّم من الإقامة في غزة، فاضطرت فاطمة وأطفالها الثمانية النزوح إلى الأردن ثم مصر، وخلال ذلك أجبرها الاحتلال أن تبصم على ورقة تنص على عدم العودة، دون أن تدري، وقد ماتت تلك المرأة وزوجها في مصر، دون أن تتمكن من العودة إلى وطنها، أما الأبناء فلم يستطيعوا العودة إلا بعد قدوم السلطة الفلسطينية سنة 1994.²⁰ وهكذا عانت تلك المرأة مرارة الغربة والتشريد، ودُفنت خارج وطنها ومسقط رأسها.

ثانياً: تهجير وتشريد العائلات الفلسطينية وسيلة لعقاب المقاومين الفلسطينيين:

اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أسلوب تهجير وطرده العائلات الفلسطينية من أماكن سكنهم، وسيلة لعقاب المقاومين الفلسطينيين الذين كانوا يتصدون لقوات الاحتلال؛ وذلك بهدف الضغط عليهم، وثنيتهم عن طريق المقاومة، ومن ذلك:

1. ترحيل عائلات المقاومين 1967-1972:

قامت سلطات الاحتلال بإبعاد بعض العائلات الفلسطينية إلى منطقة القنطرة غرب، وهي مدينة مصرية على قناة السويس، تألفت من 120 رجلاً، و56 سيدة وطفلاً،²¹ وفي سنة 1968 قامت سلطات الاحتلال بتهجير بعض السكان إلى الضفة الشرقية

¹⁸ عارف العارف، أوراق عارف العارف: الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون 1967-1972، ص 853-855.

¹⁹ Richard Lock and Antony Stewart, *Bantustan Gaza* (London: Zed Books), p. 8.

²⁰ مقابلة أجرتها الباحثة مع أحلام فرج العلكوك، ابنة فاطمة الجدي، غزة، 2017/7/12.

²¹ برهان الدجاني وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص 391.

لنهر الأردن،²² وفي أواخر سنة 1969 تمّ ترحيل 6 آلاف عائلة من قطاع غزة، إلى الضفة الغربية.²³

وفي بداية سنة 1971، تمّ ترحيل عشرات العائلات، غالبيتهم من النساء والأطفال، إلى معسكر أبو زنيمة في صحراء سيناء،²⁴ بحجة أن بعض أفراد عائلاتهم كانوا مطلوبين لشرطة الاحتلال، ومنهم عائلة قائد قوات التحرير الشعبية زياد الحسيني، وقد عانوا هناك من مرارة التشريد، والبعد عن الوطن، إضافة للظروف المعيشية والمناخية السيئة.²⁵

ووفقاً للإحصائيات تمّ ترحيل قرابة 10,900 لاجئاً إلى الضفة الغربية والعريش سنة 1971، موزعين على النحو التالي: 5,554 من جباليا، 3,546 من مخيم الشاطئ، و1,800 من رفح.²⁶

يعد ذلك من وسائل العقاب الجماعي الذي يحظره القانون الدولي الإنساني، فقد نصت المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة، على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي على مخالفة لم يقترفها هو شخصياً، وتُحظر العقوبات الجماعية، وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب".

2. هدم البيوت وتشريد النساء الفلسطينيات 1968-1987:

كان الاحتلال يقوم بهدم منازل الفلسطينيين بحجة توسيع الطرق، أو مساعدة الفدائيين، وأحياناً دون إبداء الأسباب، ومثال ذلك: قامت قوات الاحتلال في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1969، بنسف أكثر من عشرين منزلاً في بلدة حلحول شمالي الخليل؛ إثر مقتل أحد جنود الاحتلال، واتهام بعض أصحاب البيوت المجاورة، بالتعاون مع الفدائيين وإيوائهم.²⁷

²² وفيقة الشاعر، كفاح المرأة على الصعيدين العالمي والعربي، ص 105.

²³ المرجع نفسه، ص 171.

²⁴ برهان الدجاني وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، ص 108.

²⁵ مقابلة أجرتها الباحثة مع خديجة الحسيني، 2016/12/30.

²⁶ زكريا السنوار، "العمل الفدائي في قطاع غزة (1967-1973)"، ص 339.

²⁷ برهان الدجاني وآخرون، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص 393-400.

خلال سنة 1970، هدم الاحتلال بيوت المخيمات في قطاع غزة ورحل سكانها؛ بحجة توسيع الطرق، حيث هُدم 60 منزلاً في المغازي، و450 منزلاً في البريج، و350 منزلاً في النصيرات، كما نتج عن أعمال توسيع الطرق في مخيمات قطاع غزة هدم 10 آلاف مأوى ما بين سنتي 1967-1984.²⁸

إن تهجير سكان المخيمات، ونقلهم من أماكن سكنهم، لم يكن الهدف الرئيسي منه توسيع الشوارع، وإنشاء الطرق؛ بل القضاء على المقاومة الفلسطينية التي كانت تنطلق من أزقة المخيمات، ومن بين أشجار الحمضيات، وقد أدى ذلك إلى معاناة المرأة الفلسطينية وعائلتها، وانتهاك حقها بالعيش بكرامة في بيتها.

أما بالنسبة للضفة الغربية، فذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة سنة 1984، أن المرأة الفلسطينية عانت معاناة مضاعفة تحت سلطة الاحتلال بسبب الممارسات التعسفية ضدها؛ المتمثلة في سياسة الإبعاد، وهدم أحياء كاملة لبناء مستوطنات جديدة مكانها، حيث تمّ هدم 1,346 منزلاً في الضفة الغربية وحدها، في الفترة ما بين سنتي 1967-1982.²⁹ وذكر بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أن سلطات الاحتلال قامت بهدم أو إغلاق 1,387 بيتاً على الأقل، خلال الفترة 1967-1987.³⁰

3. تهجير وتشريد المرأة الفلسطينية 1987-2000:

استخدمت سلطات الاحتلال سياسة هدم المنازل وإغلاقها من أجل معاقبة عائلات المقاومين؛ للضغط عليهم لتسليم أنفسهم، كما كان يُهدم البيت إثر اتهام فرد بقذف حجر، أو إلقاء زجاجات حارقة على جيش الاحتلال.

²⁸ Norman Masriyeh Hazboun, *Israeli Resettlement for Palestinian Refugees in the West Bank and Gaza Strip since 1967* (Palestinian Diaspora and Refugee Centre Shaml, 1996), p. 21.

²⁹ Hamida Kazi, *Palestinian Women and the National Liberation Movement: A social Perspective*, *Women in the Middle East* (London: Zed Books Ltd., 1987), p. 32.

³⁰ مركز بتسليم، سياسة هدم البيوت بهدف العقاب في انتفاضة الأقصى، 2003، ص 3. (باللغة العبرية)

ووفقاً للإحصائيات، فقد بلغ عدد المنازل التي تمّ تدميرها، وإغلاقها منذ بداية الانتفاضة سنة 1987 وحتى تموز/ يوليو 1991، 2,013 منزلاً.³¹ كما أحصى مركز غزة للحقوق 16 عملية تدمير لمنازل في الأشهر الستة الأخيرة من سنة 1992. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1993، دمر الاحتلال 67 منزلاً؛ وذلك بحجة البحث عن المطلوبين. وفي 1993/4/20، تعرض 22 بيتاً في حي التفاح في مدينة غزة للتدمير؛ وبالتالي أصبح مئات المواطنين مشردين. ومن النساء اللاتي هُدمت بيوتها، وشُردت، أم فايز الشرفا؛ فقد أخرجها ونسوة الحي جنود الاحتلال من بيوتهن، دون أن يأخذن شيئاً معهن، وبعد 12 ساعة عادت إلى بيتها، لتجده متفحماً بكل أثاثه ومحتوياته، ولم تتحمل المرأة الصدمة فأغمي عليها، ونُقلت إلى المستشفى، فقد ضاع المنزل الذي بُني من كدّ وتعب ابنها في الغربة (العراق) مدة ستة أعوام، حتى المال والذهب اللذان كانت تدخرهما لزواج ابنها، احترقا مع الأثاث، ولا يُعرف إذا احترقا، أم أن جنود الاحتلال سرقوهما، وبعد هدم المنزل بمحتوياته تشتتت العائلة عند الأقارب والأصدقاء.³²

وهناك شواهد كثيرة أكدت اقرار جنود الاحتلال لجرائم سرقة البيوت خلال عمليات الاقتحام والمداهمة، منها ما أكدته منظمة العفو الدولية أن جنود الاحتلال يعتمدون تدمير وإتلاف الممتلكات الشخصية الموجودة داخل الشقق الفلسطينية التي يحتلونها، ويقومون بنهبها أحياناً.³³

4. معاناة المرأة الفلسطينية نتيجة هدم المنازل 2000-2019:

بلغ عدد المنازل التي دمرها الاحتلال بشكل كامل، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى سنة 2000، حتى نهاية سنة 2008، 8,300 منزلاً بشكل كامل، كما دمر نحو 70 ألف منزل بشكل جزئي.³⁴ وفي الفترة ما بين 2008/1/1-2013/8/1، هدم الاحتلال 556 منزلاً

Naim Khaled, *The Impact of the Palestinian Uprising of (1987- 1993) on the Peace Process: A Palestinian Perspective* (Georgia: Clark Atlanta University, 2011), p. 87.

³² ربا الحصري، "كيف دمر الإسرائيليون حي التفاح في غزة"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 134-137.

³³ منظمة العفو الدولية، "بعيداً عن أنظار العالم انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس"، 2002/11/4، ص 62.

³⁴ ريماء كاتانة، *المرأة الفلسطينية والقرار 1325* (رام الله: مفتاح، 2009)، ص 12.

بشكل كلي في الضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقي من القدس.³⁵ ووفقاً لبتسليم، هدم الاحتلال 1,504 منازل في الضفة الغربية في الفترة 2006-2019؛ لصالح مشاريع التوسيع الاستيطاني والتهويد.³⁶ عدا عن تدمير مئات المنازل خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وقد أسفر ذلك عن تشريد آلاف الفلسطينيين ومنهن:

• حنان عثمان جودة: دمر الاحتلال منزلها في غزة سنة 2000؛ بحجة أن المتظاهرين الفلسطينيين رشقوا مواقع الاحتلال بالحجارة والزجاجات الحارقة، وقد بكت المرأة بحرقة عندما رأت منزلها أصبح أطلالاً بأثاثه الجديد، وجميع مقتنياته، خصوصاً أنها انتقلت لمنزلها قبل شهور فقط من التدمير، وذكرت المرأة أن حياتها وحياتها أسرتها قد انتهت قبل أن تبدأ.³⁷

• أم منصور شريم: تعرض منزلها في طولكرم للهدم، بعد ثلاثة شهور من اعتقال ولدها مهند، في 2002/5/8، وقد أصاب الهدم كامل العمارة، المكونة من أربعة طوابق، فأصبحت أم منصور وعائلتها دون مأوى.³⁸

• حنان عواد: في 2014/7/2، هدم جيش الاحتلال منزلها ببلدة إزنا قضاء الخليل؛ بحجة أن زوجها زياد عواد، مسؤول عن قتل ضابط في شرطة الاحتلال؛ مما أدى لتشريدها وأطفالها الستة.³⁹

• أم ناصر أبو حميد: قامت سلطات الاحتلال بهدم منزلها في مخيم الأمعري برام الله، في 2019/10/24 للمرة الخامسة على التوالي؛ وهي أم لشهيد وخمسة أسرى محكومين مؤبدات.⁴⁰

³⁵ مؤسسة الحق وآخرون، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، ص 31.

³⁶ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2014، ص 89.

³⁷ حنان جودة، أصبحت لاجئة للمرة الثانية، القدس، العدد 11181، 2000/10/7، ص 14.

³⁸ محسن محمد صالح، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 81.

³⁹ هدم منزل الأسير زياد عواد بالكامل، صحيفة الحدث، رام الله، 2014/7/2، انظر:

<https://www.alhadath.ps/>

⁴⁰ الاحتلال يهدم منزل عائلة أبو حميد في مخيم الأمعري، وكالة وفا، 2019/10/24، انظر:

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=570cVMa863941412961a570cVM

يعد هدم المنزل عقاباً جماعياً ضدّ العائلة الفلسطينية، كما أنه يعد جريمة حرب، ولكن سلطات الاحتلال تدعي أن هدم المنزل بهدف العقاب يفي بالاستثناء المحدد في اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على القوة المحتلة هدم الأملاك "إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير".⁴¹ ولكن الصليب الأحمر الدولي، أثبت خطأ هذا الادعاء؛ إذ يُعرّف مصطلح "العمليات الحربية" على أنه "حركات، ومناورات، وعمليات أخرى يتم اتخاذها من القوات المسلحة لغرض القتال"، وبالمقابل، فإن عمليات الهدم العقابية التي تقوم بها سلطات الاحتلال في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، لا تتم إطلاقاً في إطار القتال، ولذلك لا يمكن التعامل معها على أنها "عمليات حربية" كما هو معنى المصطلح في اتفاقية جنيف.⁴²

ثالثاً: تدمير المنازل وتشريد النساء خلال الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية:

دأبت قوات الاحتلال على تدمير المنازل السكنية خلال اجتياحاتها للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، في مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر تدمير منازل وممتلكات المواطنين؛ فقد نصت المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1948، على أنه "يحظر على سلطة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات ثابتة أو منقولة".

1. تشريد النساء في مخيم جنين سنة 2002:

قُدّر عدد الذين هُجّروا من مخيم جنين؛ بسبب عدوان الاحتلال على مخيم ومدينة جنين، في نيسان/ أبريل سنة 2002، ما يزيد عن أكثر من 5 آلاف شخص،⁴³ كما دمر الاحتلال حي الحواشين في مخيم جنين بالكامل، وكان يؤوي أكثر من 800 عائلة؛ مما أدى لتشريد سكان الحي.⁴⁴ ومن النساء اللاتي شُردن، وهُدمت منازلهن خلال العدوان؛ أم أحمد أبو الهيجا، التي دُمر منزلها بما فيه من أثاث ومقتنيات خلال العدوان الإسرائيلي على المخيم، وقالت أم محمد في وصف معاناتها: "عندما اشتدت المعركة،

⁴¹ المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة.

⁴² مركز بتسليم، سياسة هدم البيوت بهدف العقاب في انتفاضة الأقصى، 2003، ص 10. (باللغة العبرية)

⁴³ غسان نزال، مخيم جنين أسطورة هزت العالم، ص 95.

⁴⁴ منظمة العفو الدولية، "بعيداً عن أنظار العالم انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس"، 2002/11/4، ص 7.

خرجنا من المخيم، تركنا كل شيء وراءنا، كان همي الوحيد أن أحمي أطفالي، وبعد أن انتهت المعركة، وعدنا، لم نصدق ما الذي نراه، وكأن زلزالاً ضرب المخيم، كل البيوت مهدمة، بما فيها بيتنا الذي يؤوينا⁴⁵.

2. تشريد النساء خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2009/2008:

أسفر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام 2009/2008 عن تدمير 3,540 وحدة سكنية، وألحق الضرر الجسيم بوحدات سكنية بلغت 2,870 وحدة، وتشريد أكثر من 50 ألف شخص⁴⁶.

وفي تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة United Nations Office for the Coordination of Humintarian Affairs-occupied Palestinian territories (OCHA-oPt)، أكد أن 20 ألف شخص، ظلوا حتى منتصف تموز/ يوليو 2009، مشردين إما في شقق مستأجرة، أو مع الأقارب، وأن هناك 100 عائلة تعيش في خيم بالقرب من منازلها المدمرة، كما أن 40 عائلة تقريباً، تقيم في أحد المخيمات التي أقيمت شمال غزة⁴⁷. ومن النساء اللواتي شرّدهن العدوان، منال شوبير التي هربت وطفليها من بيتها، إلى مدرسة الوكالة في مخيم الشاطئ؛ من أجل الحصول على ملجأ، يوفر لها الأمان في أثناء قصف الاحتلال لقطاع غزة، وبعد انتهاء العدوان عادت إلى منزلها فوجدته أنقاضاً، وبعد ذلك خُصصت لها خيمة في منطقة العطارّة، لا تتوفر فيها أدنى مقومات الحياة الصحية، ومما زاد الأمر سوءاً اضطرارها لاستعمال أحد حمّامين توفرا في المخيم إحداهما للنساء والآخر للرجال؛ مما سبّب لها ضيقاً نفسياً، وزاد شعورها بالقلق من المستقبل⁴⁸، وكذا الحال بالنسبة لجميع النساء اللواتي كُنّ في المنطقة.

⁴⁵ معركة جنين 2002، موقع الرسالة نت، 2014/4/14، انظر: <https://alresalah.ws>

⁴⁶ فقدت كل شيء تدمير إسرائيل للممتلكات بشكل غير قانوني أثناء عملية الرصاص المصبوب، موقع هيومن رايتس ووتش، 2010/5/13، ص 10-16، انظر:

<https://www.hrw.org/ar/video-photos/image/2010/05/13/200739>

⁴⁷ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، مراقب الشؤون الإنسانية تقرير خاص آب/ أغسطس 2009، 2009/9/17، ص 13.

⁴⁸ المرجع نفسه، ص 10.

3. تشريد النساء وهدم منازلهن خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2012:

أدى هدم وتدمير المباني السكنية خلال عدوان 2012 إلى تشريد وتهجير آلاف العائلات الفلسطينية، وقد بلغ عدد المنازل التي دمرت بشكل كلي 126 منزلاً، وبالتالي سُردت 216 عائلة، قوامها 1,229 فرداً، إضافة إلى تدمير 160 منزلاً بشكل جزئي، يقطنها 329 عائلة، ضمت 1,779 فرداً.⁴⁹

أثر تهجير العائلات وتشريدتها خلال العدوان على النساء بشكل خاص، حيث فقدن منازلهن وخصوصيتهن، وتحطمت شبكة علاقاتهن الاجتماعية. ومن النساء اللواتي هُدمت بيوتهن، وتعرضن للتشريد، انتصار عزات السماك، وهي من مخيم البريج وسط قطاع غزة، توفي زوجها سنة 1999، تاركاً لها 4 أطفال، عملت الأم جاهدة لتوفير منزل لأبنائها، واستطاعت في سنة 2008 السكن في منزل بنتته من كدها وتعبها، وفي 2012/11/21 دمر الاحتلال منزلها بشكل كلي، وبالتالي فقدت منزلها وأثاث بيتها، وملابس أولادها، وشعرت المرأة بالألم لما حصل لمنزلها، خصوصاً أنها لم تكمل سداد أقساطه،⁵⁰ وبالتالي ضاع المنزل، وضاع معه كل أمل للمرأة بالاستقرار والأمان.

4. تشريد النساء خلال عدوان سنة 2014 على قطاع غزة:

أدى العدوان الإسرائيلي سنة 2014 إلى تشريد ونزوح أكبر عدد من الفلسطينيين منذ سنة 1967، حيث سُرد 500 ألف شخص داخلياً، كما نزح الكثير منهم إلى المستشفيات؛ لاعتقادهم أنها ملاجئ آمنة من العدوان؛ مما أوجد وضعاً معقداً؛ نتيجة طول مدة العدوان، وحاجة النازحين لمنظومة خدمات صحية، وهو ما أثر سلباً على إدارة الخدمات الصحية.⁵¹

بعد انتهاء العدوان، عاد غالبية النازحين إلى منازلهم، ولكن ظل ما يقارب 110 آلاف شخص دون مأوى؛ بعد تدمير بيوتهم بالكامل.⁵² ومع أواخر أيلول/سبتمبر 2014،

⁴⁹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2012، ص 66-67.

⁵⁰ مؤسسة الحق وآخرون، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، ص 34.

⁵¹ خليل حسن ماضي، تقرير خاص "العدوان الصهيوني وإدارة القطاع الصحي" 2014 (غزة: وزارة الصحة الفلسطينية، 2015)، ص 29.

⁵² منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي لعام 2014/2015، 2015، ص 60.

ظلّ نحو 62 ألفاً يعيشون في 19 مدرسة تابعة للأونروا، و75 مدرسة حكومية، فيما كان ما يتراوح بين 40-50 ألفاً مع عائلات مضيّفة.⁵³ وكان الاحتلال قد دمر 31,974 منزلاً، خلال عدوانه على قطاع غزة، بينها 8,377 منزلاً دُمر بشكل كلي، و23,597 منزلاً دمر بشكل جزئي.⁵⁴

ووفقاً لأوتشا، فإن ما يقرب من 22,900 امرأة، دُمرت منازلهن، وأصبحن مهجرات في ظروف قاسية، لدى العائلات المضيفة، أو في شقق مستأجرة، أو في الخيام والمساكن المؤقتة، أو فوق أنقاض منازلهن المهدامة، وقد تمثّل الأثر السلبي في انعدام الخصوصية، وزيادة التعرض للعنف.⁵⁵ ومن النساء اللواتي سُردن خلال العدوان:

• عواطف محمد الجندي: نزحت من منزلها في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، مع عشرات العائلات، الذين فروا تحت وطأة القصف، حفاة، وبملابس المنزل، حتى وصلت إلى مستشفى الشفاء، وهناك وجدت باحات المستشفى مكتظة بمئات العائلات، الذين فروا من القصف، وبالتالي لم يكن هناك متسع لعائلتها، فلجأت إلى بيت أختها وقضت هناك 13 يوماً، اضطرت بعدها تحت ضغط الازدحام والإجراج، للذهاب إلى مركز إيواء في مدرسة تابعة للأونروا، ولم تجد متسعاً لأسرتها في الغرف، فاضطرت وعائلتها للإقامة في ممر المدرسة، وهناك كانت تنتظر طابوراً طويلاً حول المراض، وطابوراً آخر للحصول على المياه والطعام اللذين كانت توفرهما الوكالة لنحو 3,500 نازح في المدرسة.⁵⁶

• حنان النقلة: وهي أم لخمسة أطفال، وكانت حامل في الشهر التاسع، وتعاني من أوضاع صحية ونفسية صعبة؛ نتيجة العيش داخل كرفان من الصفيح، بعد تدمير منزلها من حي الزيتون، خلال عدوان سنة 2014، ذكرت أنها تعيش حياة متوترة،

⁵³ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تقرير شهري من حزيران/ يونيو - آب/ أغسطس 2014، ص 20، انظر:

<https://www.ochaopt.org/ar/content/monthly-humanitarian-bulletin-june-august-2014-0>

⁵⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2014، ص 78.

⁵⁵ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، قطاع غزة: الأثار الطويلة للأعمال القتالية عام 2014، كانون الأول/ ديسمبر 2015، ص 1.

⁵⁶ مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حقائق حول النساء والنزاع المسلح 2014، 2014/12/31، ص 6.

وتشعر بضيق في النفس، وبالاختناق، كما أصابها الضغط والآلام في المفاصل، ووجع الأسنان، إضافة إلى انتشار الحشرات والزواحف التي تشكل خطراً على حياتها وأطفالها.⁵⁷

لقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي في تشريد آلاف النساء، وجعلهن يعشن أوضاعاً مأساوية، خصوصاً عندما تضطر المرأة للعيش في كرفان معدني، بدلاً عن بيتها الذي هدمه الاحتلال، ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للنساء الحوامل اللاتي عانين؛ نتيجة سوء الأوضاع الصحية والمعيشية داخل الكرفان.

رابعاً: هدم المنازل في القدس والمنطقة ج في الضفة الغربية وأثره على المرأة:

اتبعت سلطات الاحتلال منذ سنة 1967، سياسة هدم وتشريد العائلات الفلسطينية في القدس، والمنطقة ج⁵⁸ في الضفة الغربية، بذرائع مختلفة: كالبناء دون ترخيص، أو بحجج أمنية، أو مصادرة الأراضي لصالح بناء المستوطنات، أو شق الطرق، وغيرها.

1. هدم المنازل في القدس وأثر ذلك على المرأة:

قامت سلطات الاحتلال بمصادرة أكثر من ثلث مساحة الجزء الشرقي من القدس؛ لبناء المستوطنات الإسرائيلية، التي تمثل 44% من مساحة شرقي القدس، كما صنفت 40% من الأراضي مناطق خضراء،⁵⁹ يُمنع المقدسيون من البناء عليها، وخصصت

⁵⁷ صباح حمادة، "عقارب وشمس حارة تعذيب من نوع آخر"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 57، 2016، ص 8.

⁵⁸ وفقاً لاتفاقات أوسلو سنة 1993، واتفاق طابا سنة 1995، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، هي: المنطقة أ؛ وهي خاضعة للسلطة المدنية والأمنية الفلسطينية. والمنطقة ب؛ وهي خاضعة للسلطة المدنية الفلسطينية وباقي الصلاحيات بيد الاحتلال. والمنطقة ج؛ ويسيطر عليها الاحتلال بشكل كامل، وتمثل نحو 62% من مساحة الضفة الغربية. انظر:

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), *A Policy of Displacement and Dispossession amid Renewed Conflict* (IDMC, October 2014), p. 9.

⁵⁹ عملت سلطات الاحتلال على تصنيف مساحات واسعة من الأراضي العربية مناطق خضراء، لا يُسمح للمقدسيين البناء فيها، وقد تم زراعة مساحات من الأراضي بالغابات، وبعد سنوات تم تحويل ملكيتها للمؤسسات الاستيطانية، فتم بناء مستوطنة ريخس شعفاط Rekhs Shuafat على غابة شعفاط، ومستوطنة هارحوما Har Homa على غابة جبل أبو غنيم. انظر: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 1998، ص 23.

سلطات الاحتلال 12.5% فقط للبناء الفلسطيني، والباقي من مساحة القدس عبارة عن طرق ومناطق مغلقة أمنياً.⁶⁰

ووفقاً لتنظيمات بلدية الاحتلال في القدس، فإن مساحات البناء المخصصة للعرب، لا تزيد عن 9 آلاف دونم، من أصل 72 ألف دونم، هي مساحة الجزء الشرقي من القدس، كما أن البناء داخل تلك المساحات يتطلب الحصول على تراخيص قد تستغرق ثلاثة أعوام للشقة الواحدة، وبمتوسط كلفة 300 دولار أمريكي للمتر الواحد،⁶¹ ولا تمنح بلدية القدس سوى 150-300 ترخيص سنوياً، لكنها تهدم في الوقت ذاته، ما لا يقل عن 150 منزلاً.

لم تترك محدودية التراخيص أمام السكان بدأً من البناء على أراضيهم دون انتظار تراخيص من سلطات الاحتلال، وبالتالي فإن نحو ثلث منازل الفلسطينيين بدون ترخيص، ومعظم الذين بنوا استحال حصولهم على ترخيص فيما بعد.⁶²

ووفقاً لآخر الإحصائيات، بلغ عدد المنازل التي هدمها الاحتلال منذ سنة 2004 وحتى نهاية سنة 2019؛ 974 منزلاً، نجم عنها تشريد 3,166 شخصاً أغلبهم نساء وأطفال. وشهدت سنة 2019 ارتفاعاً حاداً في هدم الاحتلال لمنازل المقدسيين، حيث هدم 165 منزلاً.⁶³ وهناك بعض البيوت يهدمها أصحابها بأيديهم؛ لعدم قدرتهم على تحمل أعباء تكاليف الهدم التي يفرضها عليهم الاحتلال.

وقد ظلت حجة البناء دون ترخيص هي السيف المسلط على أعناق المقدسيين، ومن النساء اللاتي عانين من هدم منازلهن:

• عربية شوامرة: حاولت المواطنة عربية وزوجها سليم شوامرة الحصول على ترخيص لبناء منزلهما دون جدوى، فقاما ببناء بيت، وبعد خمسة أعوام على بنائه، وبالتحديد في 1998/6/9، قام الاحتلال بهدمه، فأعادت العائلة بناء المنزل على الفور،

⁶⁰ حنا روت وآخرون، إخلاء المساكن بالإكراه، دراسة الأثر على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية، ص 8.

⁶¹ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 285.

⁶² IDMC, *A Policy of Displacement and Dispossession amid Renewed Conflict*, p. 10.

⁶³ مركز بتسليم، معطيات حول هدم البيوت غير المرخصة في القدس، 2019/12/12، انظر:

https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics

وعندما شارف المنزل على الانتهاء هدمه الاحتلال مجدداً، ثم أعادت العائلة بناء المنزل وانتقلت إليه سنة 2001، وفي اليوم التالي تمّ تدميره، ثم أعادت العائلة بناء البيت، وحين كانت تضع اللمسات الأخيرة عليه في 2003/4/3، تمّ تدميره مرة أخرى، ولم تفلح محاولات مؤسسات حقوق الإنسان في ثني الاحتلال عن هدم المنزل، وبالتالي شردت عربية وزوجها وأولادها السبعة.⁶⁴

• ياقوت محمد أبو رميلة: باشرت البناء على قطعة أرض تملكها في بلدة العيساوية، سنة 2006، واستمرت عملية البناء أربعة أعوام، لم يصل خلالها أي من مفتشي بلدية الاحتلال في القدس، وعندما كانت تستعد وأبناؤها التسعة للانتقال للبيت، قامت جرافات الاحتلال بهدم المنزل، دون سابق إنذار؛ بحجة أن الأرض التي بنت عليها تصنفها بلدية الاحتلال أنها أراضٍ خضراء، لم تتحمل المرأة المنظر، فأغمي عليها وفقدت الوعي، ونُقلت إلى المستشفى، فقد تسبب هدم المنزل في تحطيمها اقتصادياً؛ كونها بنته بكل المال الذي وفرته، إضافة إلى تراكم الديون عليها.⁶⁵

يتضح مما سبق أن سلطات الاحتلال تنتظر حتى يقترب المسكن من الاكتمال، ثم تعتمد إلى تدمير المنزل؛ بهدف تكبيد السكان أكبر قدر من الخسائر، وتمنع فرصتهم في البناء مجدداً.

2. هدم المنازل في المنطقة ج بالضفة الغربية وأثر ذلك على المرأة:

تمثل المنطقة ج نحو 62% من مساحة الضفة الغربية، ويسيطر عليها الاحتلال بشكل كامل،⁶⁶ ويحظر البناء في 70% تقريباً من أراضيها، أما بالنسبة للـ 30% التي تمثل الأراضي المتبقية، فإن سلسلة من القيود تحد بصورة كبيرة من إمكانية الحصول على ترخيص بناء، والحقيقة أن سلطات الاحتلال لا تسمح بالبناء بحرية سوى في أقل من 1% من مساحة المنطقة ج، ونتيجة ذلك لا يُترك للفلسطينيين خيار سوى البناء

⁶⁴ منظمة العفو الدولية، "ملف خاص العنف ضد المرأة"، 2004، ص 26.

⁶⁵ مؤسسة الحق وآخرون، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، ص 53.

⁶⁶ IDMC, *A Policy of Displacement and Dispossession amid Renewed Conflict*, p. 4.

دون ترخيص، والمخاطرة بهدم مبانيهم.⁶⁷ ومن الأمثلة على النساء التي هدم الاحتلال بيوتهن، وفاء محمد الكعابنة، التي أقدم الاحتلال على هدم منزل عائلتها، في بيت حنينا شمال غربي القدس، في 2011/11/24؛ مما أدى لتشريد 20 شخصاً، جُلّهم من النساء والأطفال، وقد دُمر المنزل دون أن تتمكن العائلة من إخراج محتويات المنزل كافة، كما تسبب ذلك في فقدانها حُلَى ذهبية بقيمة 10 آلاف دولار، لا يُعرف إن كانت تحت الأنقاض، أو سرقتها العمال والجنود.⁶⁸

يعد ذلك مثلاً واضحاً على هدم الاحتلال الإسرائيلي لمنازل الفلسطينيين في المنطقة ج والتي يهدف الاحتلال من خلالها إلى تشريد الفلسطينيين، وإفقارهم، وحصر تفكيرهم في كيفية الحفاظ على مساكنهم من الهدم.

3. تهجير وتشريد النساء بسبب جدار الفصل والتوسع الإسرائيلي:

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على هدم المباني السكنية، وتجريف الأراضي الزراعية، التي تقع عائقاً في طريق جدار الضم والفصل والتوسع، الذي أنشأته على أراضي المواطنين في الضفة الغربية والقدس.

بلغ مجموع الأسر التي هُجرت منذ بدء بناء الجدار سنة 2002، حتى أيار/ مايو 2005، 2,448 أسرة، وزاد عدد الأسر المنكوبة؛ بسبب الجدار حتى وصل عددهم منتصف سنة 2008 إلى 3,880 أسرة، كما تمّ تهجير 27,841 فرداً من التجمعات التي مرّ بها جدار الضم والتوسع حتى نهاية حزيران/ يونيو 2008.⁶⁹

4. أثر هدم المنزل على الوضع الاقتصادي للنساء:

تأثر الوضع الاقتصادي للعائلات بشكل سلبي؛ نتيجة هدم المنازل، وفقدان المقتنيات، وزادت الأعباء الاقتصادية الملقاة على كاهل النساء، وبالتالي فإن كثيراً من العائلات اضطرت للاستدانة، وأحياناً أخرى اضطرت النساء لبيع حليهن الذهبية؛ من

⁶⁷ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، التهجير وانعدام الأمن في المنطقة C في الضفة الغربية، تموز/ يوليو 2011، ص 10.

⁶⁸ مؤسسة الحق وآخرون، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، ص 32-33.

⁶⁹ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 254.

أجل الإنفاق على البيت، وفي حالات لم تتمكن العائلة من بيع أشياء؛ لأنها لا تملك شيئاً، بعد أن فقدت كل شيء، وفي أحيان أخرى لم تجد العائلة أحداً لتستدين منه؛ لأن كل المحيطين يملكون بطور اقتصادي صعبة، أو بسبب تراكم الديون عليها.⁷⁰

إن استهداف الاحتلال لبيوت الفلسطينيين بالهدم والإخلاء قد أثر سلباً على المرأة الفلسطينية، فالبيت بالنسبة لها أكثر بكثير من فقدان مكان للعيش فيه، فهو محور استقرارها وشعورها بالأمان، وهو عالمها الذي تقضي فيه جُل وقتها، والمصدر الرئيسي لأمنها، وتضطر المرأة في حالة فقدان المنزل للعيش في ظروف مزدحمة مع عائلتها، أو عائلة زوجها، وبالتالي تشعر بانعدام الخصوصية، ويقع على عاتقها الكفاح لترميم حياة أسرتها من جديد، ويكون عليها العبء الأكبر، لتوفير احتياجات زوجها وأبنائها، ليستطيعوا الاستمرار في الحياة، بعد فقدان المنزل، واضطرارهم لحياة التشرد واللجوء.

المبحث الثاني: استهداف الاحتلال لأقرباء المرأة الفلسطينية وأثر ذلك عليها:

إن استهداف الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين بالقتل، والجرح، والاعتقال، والتعذيب، والمطاردة، انعكس سلباً على المرأة الفلسطينية، وأثر على سبل معيشتها، كما أثر على وضعها النفسي والاجتماعي؛ كونها الأم، والأخت، والزوجة، والإبنة، والقريبة لأولئك الرجال الذين استهدفهم الاحتلال.

أولاً: أثر انتهاكات الاحتلال على الوضع الاجتماعي للمرأة الفلسطينية:

من المعروف أن الرجل هو رب الأسرة والمسؤول الأول عن تلبية احتياجات الأسرة والأولاد، وبغياب الرجل؛ نتيجة الاستشهاد، أو الاعتقال، والإبعاد القسري، فإن المرأة تضطر لأن تأخذ دور الرجل، وتخوض معترك الحياة حتى تربي أولادها، وتوفّر لهم لقمة العيش، وجميع احتياجاتهم، ويزداد الأمر صعوبة كلما كبر الأولاد وزادت متطلباتهم واحتياجاتهم.

⁷⁰ مؤسسة الحق وآخرون، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، ص 53.

1. تغيير في أدوار النوع الاجتماعي:

إن إجراءات الاحتلال ضدّ الفلسطينيين، انعكست سلباً على المرأة الفلسطينية، وفرضت عليها أن تأخذ دور الرجل، بعد استشهاده أو اعتقاله أو جرحه، وأن تتحمل مسؤولية الأسرة كاملة. وقد أفادت دراسة إلى ارتفاع أعداد الأسر التي ترأسها النساء بعد اندلاع انتفاضة الأقصى 2000، ووفقاً للدراسة فقد ارتفعت النسبة من 7.7% سنة 1995، إلى 8.1% سنة 2004، وكان ذلك ناتجاً عن ازدياد أعداد الشهداء، واعتقال آلاف أرباب الأسر الرجال، وجرح آلاف آخرين.⁷¹

مع تزايد الاعتداءات الإسرائيلية، تزايدت أعداد النساء اللواتي شكلن العائل الوحيد للأسرة، ووفقاً لتقرير دائرة الإحصاء الفلسطيني لسنة 2017، فإن ما يقارب من 10.6% من النساء، هنّ المعيلات للأسرة بعد فقدان المعيل، بواقع 11.2% في الضفة الغربية، و9.5% في قطاع غزة.⁷²

أكد تقرير إحصائي صادر عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro-Mediterranean Human Rights Monitor، أن العدوان الإسرائيلي خلال العام 2009/2008، خلّف 800 أرملة، وقد عانت الأرامل من عدم استقرار الدخل، والشعور المتتابع بالتهديد، وارتفاع مستويات القلق،⁷³ وفي الوقت نفسه بلغ عدد الأيتام نتيجة ذلك العدوان 1,896 يتيماً.⁷⁴ وتوجّب على الأم أن تكون مسؤولة عن أطفالها وتوفر لهم احتياجاتهم. وقائمة النساء اللواتي فرضَ عليهنّ تحمل أعباء الأسرة؛ نتيجة استهداف الاحتلال أزواجهن بالقتل، أو الأسر، أو الجرح كثيرة، منهن:

• مسعودة السموني: استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي في 2009/1/5، منزل عائلة السموني في حي الزيتون بمدينة غزة؛ مما أسفر عن استشهاد 41 شخصاً

⁷¹ أمين عاصي وسامي سحويل، المرأة الفلسطينية والنزاع المسلح، ص 8.

⁷² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي لعام 2017 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)، ص 64.

⁷³ Euro-Mediterranean Human Rights Monitor, *The Palestinian Women speak out: The Blockade Threatens Every Aspect of our lives*, p. 6.

⁷⁴ مركز المعلومات الصحية، وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير مفصل حول شهداء وجرحى العدوان (غزة: وزارة الصحة الفلسطينية، آب/أغسطس 2014)، ص 9.

من العائلة،⁷⁵ كان بينهم زوج مسعودة، كما تمّ تدمير منزلها بشكل كامل، أما هي فقد أُصيبت بجراح في صدرها، ومكثت في المستشفى عشرة أيام، وبعد خروجها من المستشفى كان عليها أن تواصل حياتها بدون زوج، وبدون بيت، ويقع على عاتقها تربية ثلاثة أطفال، أحدهم كان جنيناً في بطنها حين استشهد أبوه، وقد قالت مسعودة: "ليس عندي أمل ولا مستقبل، لقد فقدت كل شيء... كنت حزينة عندما وُلد طفلي، تذكرت زوجي، كان يعتني بالأطفال عند ولادتي"⁷⁶.

• أم طاهر ندى: زوجة الأسير فلاح ندى الذي خضع للاعتقال أكثر من 13 مرة منذ سنة 1991، وحُكم عليه سنة 2003 بالسجن 14 عاماً، فُرض عليها أن تتولى مسؤولية البيت، وأولادها التسعة لوحدها؛ بسبب الاعتقال المتكرر لزوجها، وقد زوّجت ثلاثة من أبنائها، دون وجود والدهم؛ لذلك فهي تشعر بشيء منقوص طوال الوقت، وفراغ لا يكتمل؛ بسبب عدم وجود الزوج بين أسرته.⁷⁷

• أميرة صالح أبو ناب: تعرض زوجها عبد الرحمن صالح للإصابة في عينه سنة 1987؛ نتيجة إطلاق الاحتلال قنابل غاز تجاهه، وترتب على ذلك إصابته بالعمى في عينه؛ وأثر ذلك فيما بعد على العين الأخرى، فأصبح عاجزاً ولا يستطيع الرؤية، وبالتالي كان على أميرة أن تتولى وحدها مسؤولية عائلة مكونة من تسعة أطفال ووالدهم، حيث اضطرت للتنقل بين المدن الفلسطينية والعمل كبائعة، وكانت تغيب عن البيت لأيام وأسابيع؛ من أجل تحصيل لقمة العيش.⁷⁸

كما أدت الزيادة الحادة في البطالة، وفقدان الدخل بالنسبة للقوى العاملة الذكورية؛ بسبب الحصار والإغلاق، إلى الضغط على النساء، لإيجاد عمل يُدر دخلاً؛ مما اضطرت النساء إلى قبول وظائف مثل عاملات تنظيف، أو عاملات في قطاعات غير منظمة؛ من أجل توفير لقمة العيش لأولادهن، ومنهن؛ نبيلة عبد الله فياض، إذ بعد أن منعت سلطات الاحتلال عمال القطاع من العمل في الأراضي المحتلة سنة 1948، عانت نسبة كبيرة

⁷⁵ سمير راضي وتيسير أبو مراد، آثار الحصار والمجزرة الصهيونية على الوضع الصحي، ص 42.

⁷⁶ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بعيون النساء، ص 46-48.

⁷⁷ مقابلة أجرتها الباحثة مع مدللة ندى، زوجة فلاح ندى، البيرة، 2017/7/6.

⁷⁸ مقابلة أجرتها الباحثة مع سهيلة حسين، ابنة أميرة أبو ناب، غزة، 2017/2/10.

من العمال من البطالة، فاضطرت نبيلة بعد أن أُجبر زوجها على ترك العمل، إلى العمل كخياطة حتى تستطيع أن توفر احتياجات أسرته.⁷⁹

ذلك الانقلاب في الأدوار سبّب للمرأة معاناة مضاعفة، وفرضَ عليها أن تتحمل المسؤولية التي كانت غالباً تقع على عاتق الرجل، وتكون تلك المسؤولية مضاعفة إذا كان هناك أولاد، يتطلبون مزيداً من الاحتياجات، خصوصاً كلما كبروا.

2. الحواجز وأثرها في زيادة العبء على المرأة:

أدت القيود المفروضة على حركة الأشخاص إلى تفضيل الكثير من الرجال المبيت في أماكن عملهم، لأسبوع أو أكثر؛ تفادياً للإذلال، وتضييع الوقت على الحواجز؛ مما فرض على النساء تحمل المسؤولية الكاملة؛ نتيجة غياب الزوج،⁸⁰ ومنهن:

• إيمان قنّام: من مخيم العروب، قضاء الخليل، يضطر زوجها للمبيت في مكان عمله في مدينة رام الله بسبب الحواجز، التي تقطع المدن الفلسطينية، وبالتالي فهو لا يرى زوجته وأولاده إلا مرة كل أسبوع، أو أسبوعين، أو شهر، مما يفرض على المرأة أن تكون ربة الأسرة، وتهتم بالبيت واحتياجات الأولاد، ويكون الأمر أكثر مشقة على المرأة إذا مرض أحد أولادها ليلاً.⁸¹

• السيدة نعيمة: من منطقة كفر عقب بالقدس، زوجها رجل مقدسي، لكنه يحمل هوية الضفة الغربية؛ لأن أهله يسكنون في منطقة العيزرية، التي يصنفها الاحتلال بأنها خارج حدود القدس، ويعمل زوجها مزارعاً في أريحا، ولا يستطيع الحصول على تصريح إقامة في القدس؛ لذلك يتغيب عن العائلة لأسابيع، فنتحمل المرأة مسؤولية البيت والأبناء وقت غيابه.⁸²

⁷⁹ مقابلة أجرتها الباحثة مع نبيلة البايض، جريحة، جباليا، 2017/2/12.

⁸⁰ حليلة أبو صلب، **أوضاع المرأة الفلسطينية في القدس**، سلسلة أوراق القدس 2 (دائرة شؤون القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، 2010)، ص 182.

⁸¹ فيحاء عبد الهادي، "العنف السياسي ضد المرأة الفلسطينية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 55، 2003، ص 98.

⁸² هدى أبو زيد، "التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الفلسطينيات المقدسيات المتزوجات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، 2014، ص 68.

3. تحمّل المرأة أعباء البيت بسبب منع جمع شمل العائلات الفلسطينية:

يضطر الكثير من الرجال العيش بعيداً عن عائلاتهم وزوجاتهم؛ بسبب منع الاحتلال منحهم جمع الشمل؛ مما سبّب ضغوطاً متزايدة للمرأة، وجعلها تعيش حالة القلق والتوتر، كما تعاني المرأة المقدسية كثيراً، في سبيل الحصول على جمع شمل لزوجها وعائلتها، بحكم أن المدينة تتعرض لهجمة صهيونية شرسة في محاولة تهويدها، والتضييق على سكانها، ودفعهم للرحيل.

وقد تبين أن أكثر من 35 ألف مقدسية متزوجة من فلسطينيي الضفة الغربية، ما زلن ينتظرن إجراءات جمع الشمل لأزواجهن. وخلال الأعوام 2009-2019؛ لم يتم إصدار أي معاملة جمع شمل للنساء المقدسيات، وبقيت عائلاتهن مشتتة،⁸³ وبالتالي تقوم المرأة المقدسية بقيادة الأسرة، وتربية الأولاد في ظلّ الغياب القسري لزوجها.

من ناحية أخرى، قد يعيش الزوج (غير الحاصل على جمع الشمل) في مدينة القدس بشكل غير قانوني؛ لعدم حصوله على تصريح إقامة في القدس، وبالتالي لا يملك القدرة على التحرك والعمل، أو الشعور بالأمن؛ مما أدى لقيام المرأة المقدسية بدور كبير في إدارة شؤون الأسرة، واتخاذ القرار.⁸⁴

وفي أحيان كثيرة، تضطر المرأة المقدسية أن تخرج يومياً لعمل بسيط، وأجرة زهيدة، كأن تعمل في المصانع، وتنظيف المستشفيات، والمؤسسات، كما تعمل الكثير منهن في مجال تقديم الخدمات للمسنين في بيوتهم؛ من أجل أن توفر قوتها وقوت أولادها.⁸⁵

وهكذا فإن انتهاكات الاحتلال ضدّ الشعب الفلسطيني بأكمله، المتمثلة بالقتل، والجرح، والاعتقال، والحصار، وما تسبب به من فقر وبطالة، ومنع جمع شمل العائلات، أدت إلى زيادة مسؤوليات النساء داخل الأسرة؛ مما أدى لانقلاب الأدوار بين الجنسين، وبالتالي أصبحت المرأة هي المعيل الأساسي للأسرة، والمسؤول الرئيسي عنها.

⁸³ لم الشمل.. نساء أسيرات منازلهن وأكثر من 35 ألف طلب معلق، شبكة راية الإعلامية، 2019/3/7، انظر: <https://www.raya.ps/news/1060512.html>

⁸⁴ هدى أبو زيد، "التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الفلسطينيات المقدسيات المتزوجات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية"، ص 64.

⁸⁵ المرجع نفسه، ص 81-82.

4. استخدام المرأة الفلسطينية كورقة ضغط:

استعانت سلطات الاحتلال بمنظومة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، واستغلت مفهوم شرف العائلة؛ لانتزاع المعلومات من المعتقلين النشيطين سياسياً، من خلال اعتقال أمهاتهم، أو زوجاتهم، أو أخواتهم، وتعذيبهن أمامهم، والتهديد باغتصابهن ما لم يفصحوا عن المعلومات المتوفرة لديهم. ومن النساء اللاتي استخدمهن الاحتلال كورقة ضغط:

- زغولة إبراهيم علي حسان: من نابلس، اعتقلها الاحتلال في 1971/7/22؛ بهدف الضغط على ابنها المطارد، ثم حكم عليها بالسجن عشرة شهور، وغرامة مالية؛ لأنها رفضت التعاون مع الاحتلال من أجل إلقاء القبض على ابنها.⁸⁶
- فاطمة الجعفري: من مخيم الدهيشة في بيت لحم، اعتقلت سنة 1977؛ كونها أخت المناضل علي الجعفري، تاركة خلفها طفلاً لا يتجاوز الشهر من عمره. وتمّ الزجّ بها في أحد زنابن المسكوبية، واستمر التحقيق معها خمسة أيام متتالية، عانت خلالها آلاماً شديدة؛ بسبب تخثر الحليب في صدرها، ثم نقلت من المسكوبية إلى سجن غزة المركزي، وكانت تظن في قرارة نفسها أنها عائدة لبيتها وأولادها؛ لأنها لم تفعل شيئاً يتوجب الاعتقال.⁸⁷
- رسمية الشراحة: اعتقلها الاحتلال سنة 1980، بعد اعتقال زوجها محمد الشراحة بأربعة أشهر، وقد خضعت للتحقيق في سجن غزة المركزي لمدة 21 يوماً، تعرضت خلالها للتهديد، والتخويف، والترهيب، كما زُجّ بها في زنابنة ضيقة، وتمّ عرضها على زوجها، وادعى المحققون أمامه أنها قد اعترفت عليه؛ في محاولة للضغط عليه ليعترف. وفي سنة 1989 تمّ اعتقالها مجدداً، وخلال ذلك الاعتقال عذبوها عذاباً شديداً، ومزقوا شعرها، وضربوها على ظهرها، وكانت حاملاً، وفي الوقت نفسه اعتقلوا والدتها زوجها المسنة، كما اعتقلوا ابنها نمر وكان عمره تسعة أعوام، وقد تعمد المحتلون عرضهم

⁸⁶ عارف العارف، المعذبون في السجون الإسرائيلية من أبناء فلسطين 1967-1972 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، د.ت.)، ص 327.

⁸⁷ ريموندا طويل، سجينات الوطن السجين، ص 163-165.

على الأسير، حتى يرى آثار التعذيب عليهم، في محاولة لكسر إرادة الأسير، وإضعاف معنوياته.⁸⁸

• أم طاهر ندى: اعتقلها الاحتلال سنة 2003، وذلك بعد اعتقال زوجها فلاح ندى، بساعتين فقط، تاركة خلفها تسعة أطفال بدون أب أو أم، وقد مارس المحققون الصهاينة ضدها أبشع أنواع التعذيب النفسي، حيث أروها زوجها من عقب الباب، وهو مقيد وعليه آثار الضرب والتعذيب، ثم تمّ عرضها على زوجها، وهي مقيدة وتبكي؛ وذلك للضغط عليه حتى يعترف بالتهم المنسوبة إليه. وقد استمر التحقيق معها ستين يوماً، ثم تمّ نقلها إلى سجن الرملة، وحُكم عليها بالسجن تسعة شهور؛ بتهمة رؤية شخص مطلوب لسلطات الاحتلال.⁸⁹

هؤلاء هم المحتلون الغاصبون! يعتقلون امرأة، ويعذبونها، ويحكمون عليها بالسجن؛ بسبب رؤيتها لزوجها، وعدم الإبلاغ عنه؛ لأن سلطات الاحتلال تطارده. هل يوجد قانون يمنح للاحتلال الحق أن يحاكم امرأة لمجرد أنها كانت على اتصال مع زوجها المطارده؟ وكيف يمكن لامرأة أن تُبلّغ عن زوجها لصالح الاحتلال؟

• منتهى الطويل: اعتقلها الاحتلال سنة 2010، ولُفقت لها تهمة "عضو في جمعية غير قانونية"؛ بهدف الضغط على زوجها القيادي في حركة حماس جمال الطويل؛ ليترك رئاسة بلدية البيرة، وقد تعرضت للامتهان خلال الاعتقال، وبعد قضائها عام في سجون الاحتلال، تمّ اعتقال ابنتها بشرى في 2011/7/2، ورفض الاحتلال الإفراج عنها بالرغم من عدم وجود تهمة محددة لها.⁹⁰

تبين مما سبق أن الاحتلال لا يحترم أي معايير أخلاقية؛ إذ يستهدف النساء بالاعتقال، ممن هنّ قريبات لأحد رجال المقاومة؛ بهدف الضغط على أقربائهن الرجال سواء كانوا أسرى أم مطاردين.

⁸⁸ مقابلة أجرتها الباحثة مع رسمية الشراطة، زوجة نمر الشراطة، غزة، 2017/2/18.

⁸⁹ مقابلة أجرتها الباحثة مع مدللة ندى، 2017/7/6.

⁹⁰ مقابلة أجرتها الباحثة منتهى الطويل، والدّة بشرى الطويل، 2016/12/22.

5. العنف الأسري ضدّ المرأة بسبب ممارسات الاحتلال:

إنّ حالة العنف ضدّ النساء الفلسطينيات تتفاقم جراء سياسات الاحتلال القمعية ضدّ الفلسطينيين، وقد أثبتت الدراسات أن عنف الاحتلال الموجّه ضدّ الرجال الفلسطينيين غالباً ما يتحول إلى أعمال عنف يرتكبها الرجل ضدّ المرأة.⁹¹

أ. الحواجز وأثرها على العنف المجتمعي:

أسهمت الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي قيدت حركة الفلسطينيين ومنعتهم من التنقل بحرية، إلى تزايد الضغط على الرجل الذي فُرض عليه أن يبقى في بيته لفترات طويلة، على عكس رغبته، الأمر الذي انعكس في صورة عنف مارسه الرجل ضدّ المرأة. وقد اضطرّ ذلك بعض النساء للخروج من منازلهن؛ للبحث عن عمل لإعالة أسرهن، في حين يبقى الرجل في المنزل؛ الأمر الذي أدخل باستقرار العلاقات داخل العائلة، ووضع النساء في موقف خطر، حيث يلجأ بعض الرجال إلى الوسائل العنيفة، لتأكيد سيطرتهم، إذ يشعرون بعدم الأمان بسبب وضعهم في العائلة، ويحسون بالإحباط جراء مشاعر العجز وقلة الحيلة؛⁹² مما أثر سلباً على النساء اللواتي أصبحن ضحايا العنف العائلي، ومنهن؛ س. ش التي كانت تعيش حياة زوجية سعيدة في بيت مستقل، ولكن نتيجة الحصار والإغلاق فقدت زوجها عمله، وتغير شيئاً فشيئاً نحو الأسوأ، وأصبح عصبي المزاج، سريع الغضب والانفعال، فكان يشتمها ويضربها، كما منعها من زيارة أهلها.⁹³

ب. العدوان الإسرائيلي على المدن الفلسطينية، ودوره في زيادة العنف:

أكدت العديد من الدراسات أن عنف الاحتلال أدى إلى زيادة العنف المجتمعي والأسري ضدّ النساء الفلسطينيات، وبالتالي فقدان الأمن والسلامة في حياتهن اليومية.

ففي مسح أجرته الأمم المتحدة بعد عدوان 2009/2008 على قطاع غزة، عبّر معظم المستجوبين عن ازدياد العنف ضدّ المرأة، مقارنة بما كان عليه قبل العدوان، كما عدت

⁹¹ طاقم شؤون المرأة، تقرير حول العنف ضدّ النساء في سياق الصراع (رام الله: طاقم شؤون المرأة، 2015)، ص 6.

⁹² محسن محمد صالح، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 53.

⁹³ عواطف الجديلي، "الحصار في قفص الاتهام"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 6، ص 38-39.

النساء المشردات في خطر أكبر.⁹⁴ وأكدت دراسة أخرى ازدياد العنف بعد العدوان على غزة سنة 2014، خصوصاً عند النساء المشردات، وذكرت أن 7.6% من النساء مررن بتجربة عنف داخلي في حينه، و2.7% مررن به بشكل استثنائي، وبتعميم النتائج لجميع سكان قطاع غزة، تبين أن 3,181 من بين 100 ألف من النساء والفتيات في غزة، ممن تزيد أعمارهن عن 17 عاماً، قد مررن بتجربة عنف داخلي خلال سنة 2014.⁹⁵

وأكدت دراسة أخرى تعرّض النساء والفتيات في مراكز الإيواء، التي فُتحت خلال عدوان سنة 2014 على قطاع غزة، لأشكال مختلفة من العنف؛ نتيجة الأجواء المشحونة بالغضب، والخوف، والقلق، واكتظاظ الناس بالعائلات من مناطق جغرافية، وخلفيات ثقافية متنوعة. وأشارت الدراسة أن العنف الممارس ضدّ الفتيات في مراكز الإيواء، تراوح بين العنف اللفظي، والجسدي، والجنسي، وغالباً ما يكون الزوج هو من يمارس العنف ضدّ زوجته، من خلال التلفظ بألفاظ مسيئة ومهينة أمام الجميع، إضافة إلى الصراخ والنظرات التي تحمل معنى الغضب؛ مما يضع النساء في حالة ارتباك، وخوف، وترقب، وقلق.⁹⁶

ويمكن عزو ذلك إلى الضغط النفسي الواقع على الزوج عندما يرى زوجته وبناته في مكان مختلط ومكتظ بالسكان، ولا يوجد لهم خصوصية، فمن الطبيعي أن يخشى عليهن؛ الأمر الذي يترجمه البعض على شكل عنف ضدّ المرأة.

ج. البطالة ودورها في العنف المجتمعي:

إن تزايد نسبة البطالة بسبب الحصار والإغلاق، أدى إلى تزايد وتيرة العنف ضدّ النساء الفلسطينيات، ومعظم أشكال العنف الأسري، منتشرة بشكل أكبر بين أسر الطبقة الفقيرة، خصوصاً تلك التي يعاني فيها الزوج من البطالة، لأن عجزه عن تلبية احتياجات أسرته، يشعره بالتوتر والقلق، فيقدم على التعبير عن الغضب والإحباط من

⁹⁴ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، مراقب الشؤون الإنسانية تقرير خاص آب/ أغسطس 2009، 2009/9/17، ص 12.

⁹⁵ Catherine Muller and Laila Barhoum, *Violence Against women in the Gaza strip after Military Operation Protective Edge 2014* (Madrid and Johannesburg: Alianza por la Solidaridad and ActionAid, 2015), pp. 49–50.

⁹⁶ دنيا الأمل إسماعيل وآخرون، أوضاع وحقوق النساء والفتيات النازحات أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (غزة: جمعية الثقافة والفكر الحر، 2014)، ص 9–10.

خلال ممارسة العنف ضدّ زوجته.⁹⁷ ومن جهة أخرى فإن البطالة والفقر، أرغم الرجال على قضاء وقت أطول في منازلهم؛ مما أسهم في ازدياد العنف ضدّ النساء في العائلة.⁹⁸

وقد أشارت النساء المتزوجات أنه عندما يفقد أزواجهن عملهم، ويعجزون عن إعالة أسرهم، فإن العائلة بأكملها ترزح تحت ضغط قلة المال، فيشعر الأزواج بالعصبية، ويسلكون سلوكاً عنيفاً؛ بسبب عجزهم عن الوفاء بمتطلبات أطفالهم، وبالتالي يصبّون جام غضبهم على زوجاتهم.⁹⁹

وأكد ذلك دراسة ميدانية أجراها المرصد الأورومتوسطي سنة 2013، على عينة عشوائية من 1,100 سيدة في قطاع غزة، تراوحت أعمارهن بين 24-50 عاماً، ذكرت 58.9% من السيدات أنّ معدل العنف ضدّ النساء داخل الأسرة قد زاد في فترة الحصار.¹⁰⁰

إن عدم مقدرة ربّ الأسرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرته، يجعله يميل إلى العنف، وتكون المرأة، في الغالب، هي ضحية ذلك العنف، وبالتالي فإن الفقر وانعدام الأمن الأسري، قد فاقم من معاناة المرأة خصوصاً في قطاع غزة، ومعلوم أن سبب ذلك هو الحصار الذي تفرضه "إسرائيل" على القطاع منذ سنة 2007.

د. عنف الاحتلال المباشر ضدّ الرجل، وأثره على المرأة الفلسطينية:

تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين العنف الذي يقوم به الاحتلال ضدّ الرجال، وما يمارسه أولئك الرجال في بيوتهم ضدّ نساءهن، حيث تتعرض بعض النساء لدرجة عالية من التوتر العصبي، والعنف من أزواجهن الذين تعرضوا للضرب والتعذيب في السجون.¹⁰¹ ومن الأمثلة على ذلك:

⁹⁷ رندة سنيورة، الحق في الحماية من العنف تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة (القدس: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2001)، ص 26.

⁹⁸ منظمة العفو الدولية، "النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي"، 2005، ص 26.

⁹⁹ Geneva Centre for the Democratic and Security Armed Forces (DCAF), *Palestinian Women and Security, Why Palestinian women and girls do not feel Secure* (Geneva Centre, 2002), p. 29.

¹⁰⁰ نساء غزة يدفعن الفاتورة الأعلى جراء الحصار، موقع المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، <https://euromedmonitor.org/ar/>، انظر: 2013/11/18.

¹⁰¹ أمين عاصي وسامي سحويل، المرأة الفلسطينية والنزاع المسلح، ص 5.

- ك. م: وهي أم لخمسة أطفال، تعرّض زوجها للضرب الشديد من الاحتلال، وقد أثر ذلك جسدياً عليه، فأصبح يعاني من مرض عقلي، جعله يضربها هي وأولادها يومياً.
- م. أ: اعتقل الاحتلال زوجها مدة 80 يوماً، خرج بعدها يعاني من مرض نفسي يشبه الانفصام، سببت إصابته بنوبات شديدة من الغضب والصراخ، يقوم على إثرها بضربها ضرباً مبرحاً، وتكسير كل ما هو أمامه لأتفه الأسباب.¹⁰²

هـ. تعرض زوجة الشهيد للعنف النفسي:

تعاني المرأة التي يقتل الاحتلال زوجها من تدّخل أسرتها، أو أسرة الزوج في حياتها، وفرض أمور عليها لا تقبلها؛ مما يسبب ضغطاً نفسياً عليها. منهن؛ أم محمود، فبعد استشهاد زوجها في عدوان 2014، أجبرها والد زوجها على الانتقال من شقتها والعيش في منزله؛ بحجة أن أبنائها صغار ولا يُعتمد عليهم، حيث عاشت هي وأولادها السبعة في غرفة واحدة، وعانت من تسلطه على حياتها، والتدخل في خصوصياتها، والتهديد بالطرد، وخطف أبنائها.¹⁰³

إن استشهاد الزوج؛ نتيجة عدوان الاحتلال يترك المرأة عرضة للتسلط عليها، والتدخل في كل تفاصيل حياتها، خصوصاً من أهل زوجها، وذلك يشكل نوعاً من أنواع العنف النفسي، حيث تعاني المرأة نتيجة ذلك من الضغوط النفسية، والخوف على مستقبلها ومستقبل أولادها.

ثانياً: أثر ممارسات الاحتلال على الصحة النفسية للمرأة:

أثرت ممارسات الاحتلال وجرائمه ضدّ الشعب الفلسطيني على الصحة النفسية للمرأة، وجعلها تعاني من القلق والخوف، خوفاً من هجوم محتمل للاحتلال أو المستوطنين، كما لازمها الشعور بالألم والحسرة نتيجة فراق أعزائها.

1. معاناة المرأة لاستشهاد أحد أقربائها:

للمرأة دور كبير في المجتمع الفلسطيني، خصوصاً إذا كانت أمّاً، أو أختاً، أو زوجة، فهي ترتبط بأفراد عائلتها ارتباطاً متيناً، وبالتالي فإن استشهاد أي منهم، يسبب لها

¹⁰² هالة مناع، "الاحتلال والعنف المباشر وغير المباشر على النساء"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 12، 2005، ص 14.

¹⁰³ مركز شؤون المرأة، أسود لكل الفصول قصص نساء معنّفات (غزة: مركز شؤون المرأة، 2017)، ص 15.

شعوراً باللوعة والأسى، ويجعلها في معاناة مستمرة، والأمثلة على النساء الثكلى كثيرة، منهن:

- مريم كنعان: من سكان مدينة خان يونس، حرمها الاحتلال أربعة من أولادها، إبراهيم (15 عاماً)، وقد استشهد برصاصة في رأسه، في بداية انتفاضة الأقصى سنة 2000، وكانت الأم آنذاك حاملاً بتوأمين، وتسبب الخبر بإجهاضها، وفي وقت لاحق أطلق جنود الاحتلال النار على ابنها عادل (16 عاماً)، فأصيب في كبده ونقل إلى المستشفى، ثم فارق الحياة.¹⁰⁴
- هالة أبو رميلة: استشهد زوجها عطية؛ نتيجة إصابته بعيار ناري في رأسه، وهو في بيته خلال الاجتياح الإسرائيلي لمخيم جنين سنة 2002، ولم يسمح الاحتلال لطواقم الإسعاف بنقل الجرحى أو جثث الشهداء؛ لذلك بقيت جثة عطية سبعة أيام في المنزل أمام ناظري الزوجة وأطفالها الثلاثة.¹⁰⁵ وقد تكبدت تلك الزوجة وأطفالها المعاناة والآلام وهم يعيشون مع جثة أبيهم المستشهد أكثر من أسبوع، وسط حالة من الفزع والرعب، الذي سببه عدوان الاحتلال على مخيم ومدينة جنين.
- صباح أبو حليلة: قتل الاحتلال زوجها وثلاثة من أبنائها، يوم 2009/1/4، في حين أصيب أربعة آخرون، كما أصيبت صباح نفسها، بجروح وحروق جسيمة؛ نتيجة استهداف الاحتلال منزلها في غزة بقذائف الفوسفور الأبيض، وقد سبب ذلك معاناة صباح وحرمانها من عائلتها، وسبب لها الحزن والشقاء، وجعلها تشعر بالفزع التام، وتخشى النوم في منزلها.¹⁰⁶
- آمنة حجازي: قصفت طائرات الاحتلال منزلها في 2012/11/19؛ مما أدى إلى تدميره، واستشهاد زوجها فؤاد خليل حجازي، وطفليها محمد وصهيب. أما هي فقد تمّ انتشالها من تحت الركام، ونتيجة الإصابة الخطيرة في رأسها، لا تقوى آمنة على التحكم بحركتها، كما أنها لا تستطيع المشي بشكل جيد، وعلى الرغم من ذلك كان

¹⁰⁴ انتفاضة الأقصى قصص دامية وحكايات الشهداء (عمّان: دار الجليل للدراسات)، ج 4، ص 165.

¹⁰⁵ منظمة العفو الدولية، "بعيداً عن أنظار العالم انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس"، 2002/11/4، ص 32.

¹⁰⁶ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بعيون النساء، ص 43.

عليها الاعتناء بما تبقى من أبنائها الثمانية، فهي المسؤولة الوحيدة عن عائلتها،¹⁰⁷ وهكذا تسبب الاحتلال في معاناة المرأة، وذلك بفقدانها أعزائها، وتركها تلملم جراحها، وتحاول أن تقوم بواجبها تجاه أبنائها بعد فقدان المعيل.

• فريال اسليم: نزحت عن منزلها خلال القصف الإسرائيلي لحي الشجاعية في 2014/7/20، ومع ازدحام المكان بالسكان الفارين، تفرقت فريال عن طفلها علا (12 عاماً)، وفادي (11 عاماً)، فرجع ابنها شادي (16 عاماً)، لاصطحبهما، وواصل الباقون النزوح، وعندما وصل شادي المكان الذي تواجد به أخيه وأخته، قصفت طائرات الاحتلال المكان، فسقط الثلاثة شهداء، وقد نزل الخبر كالصاعقة على الأم،¹⁰⁸ التي خسرت ثلاثة من أطفالها دفعة واحدة، وتُركت تعاني مرارة الفقد والحرمان من أطفالها.

وقد أكدت دراسة أجراها مركز شؤون المرأة على مجموعة من النساء الفاقات أحداً من أسرهن، أن فقدان المرأة لأحد أفراد عائلتها، قد أثر بشكل سلبي عليها، وسبب لها، في كثير من الأحيان، الأمراض المزمنة، وفقدان الوزن؛ نتيجة فقدان الشهية، والتفكير، وعدم القدرة على النوم، وكثيرات منهن دائمات البكاء حزناً على فراق أعزائهن.¹⁰⁹

2. معاناة المرأة كقريبة الأسير أو المطارد:

تتأثر المرأة الفلسطينية، خصوصاً إذا كانت أمّاً، أو أختاً، أو زوجة، بالانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال ضدّ الأسير الفلسطيني، وقد تعمدت تلك السلطات الاعتداء على المرأة، والتسبب بأذاها، ومن النساء اللاتي عانين من أسر أقربائهن:

• أم ناصر أبو حميد: من مخيم الأمعري بمدينة رام الله، اغتال الاحتلال ابنها عبد المنعم في 1995/5/13، فيما غيَّب سبعة آخرين في سجونهم، مانعاً والديهم من زيارتهم جميعاً، وقد صدرت ضدّ أربعة منهم أحكاماً مؤبدة، ولم يقتصر الأمر عند ذلك الحد، بل قام

¹⁰⁷ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، شهادات شخصية، 2013/8/14، انظر:

<https://www.pchrgaza.org/ar/?p=7425>

¹⁰⁸ مركز شؤون المرأة، ثقبوب في رداء العدالة، ص 304.

¹⁰⁹ مركز شؤون المرأة، الآثار النفسية والاجتماعية للنساء الفاقات في مخيم جباليا ومنطقة بيت لاهيا،

دراسة حالة (مركز شؤون المرأة، 2008)، ص 24-28.

الاحتلال بهدم منزل الأسرة عدة مرات،¹¹⁰ وتُركت الأم تعاني مرارة فقدان الأولاد، والتشتت، والحرمان من المأوى.

• أم رائد الحاج أحمد: من غزة، تحدثت عن معاناتها الناجمة عن أسر ابنها منذ سنة 2004، وحرمانها خمسة أعوام من زيارته، خلال الفترة 2007-2012، وحتى خلال السنوات التي كان يُسمح لها بزيارته، كانت في بعض الأحيان تخرج فجراً، وتقطع المسافات الطويلة مع أهالي الأسرى، ثم يخرج عليهم جندي قاتلاً: ”أولادكم لا يريدون رؤيتكم“، وقد تكرر ذلك معها مرتين، وكانت بعد كل زيارة لابنها، تعود مريضة؛ بسبب حزنها عليه.¹¹¹

3. العدوان الإسرائيلي المتكرر، وأثره على الصحة النفسية للمرأة:

إن العدوان الإسرائيلي المتكرر على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، وفقدان أي ملجأ للاحتماء فيه من القصف، جعل النساء يعانين من الخوف والقلق، وعدم الشعور بالأمان، كما أن خسارة الأرواح، وتدمير البيوت، وغياب آليات الحماية، تركت آثاراً سلبية على النساء، خصوصاً المشردات والمعاقات من جراء الإصابات، كما أن عجز النساء من تأدية أدوارهن العادية أسهم إلى حدّ بعيد في عذابتهن النفسية.¹¹²

كما تتجسد المعاناة النفسية للمرأة في تعرضها للصدمة إذا استشهد ابنها، أو زوجها، أو والدها، أو أخوها، وبالتالي فإن فقدان أي منهم يجعلها في حالة نفسية متردية، أما إذا أصيب بإعاقة فسيقتصر قلبها حزناً عليه، وإذا هُدم بيتها، فتصبح وأطفالها بلا مأوى، أو أن يفقد معيها مصدر رزقه، فيزداد ألمها، وهناك من تتوقع أن تكون واحدة من أولئك النساء، فتعاني يومياً من القلق والخوف، وتتوقع الأسوأ دوماً.¹¹³

وقد أكدت دراسة لوزارة الصحة الفلسطينية صدرت سنة 2009، زيادة نسبة الاضطرابات النفسية؛ نتيجة العدوان والمجازر الإسرائيلية، بنسبة تصل إلى 34%،

¹¹⁰ محسن محمد صالح، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 85.

¹¹¹ مقابلة أجرتها الباحثة مع أم رائد الحاج أحمد، أم أسير، غزة، 2017/5/6.

¹¹² مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، مراقب الشؤون الإنسانية تقرير خاص آب/ أغسطس 2009، 2009/9/17، ص 20.

¹¹³ هالة السراج، ”معاناة المرأة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى“، مجلة أمواج، برنامج غزة للصحة النفسية، غزة، العدد 16، 2001/5/16، ص 21.

وزيادة حادة في نسبة الإصابة باضطراب الصدمة النفسية، وصلت إلى 486%، وزيادة في نسبة الإصابة بالصرع وصلت إلى 129%.¹¹⁴

إن إجراءات الاحتلال القمعية ضدّ الفلسطينيين، تعدّ مصدراً من مصادر انعدام الأمن والاستقرار لدى النساء، وتسبب توتراً وقلقاً دائماً لهن، ومن النساء اللواتي عانين نفسياً بسبب اعتداءات الاحتلال:

- سهاد صبح: فقدت إحدى رجليها بفعل قذيفة إسرائيلية، أُطلقت على منزلها في رفح سنة 2000، وقد أصيبت بصدمة في الأشهر الأولى من إعاقتها، والتزمت بيتها، وساءت حالتها النفسية، بعد أن أصبحت مُعوّقة، لكنها خضعت لبرامج تأهيل نفسي بمساعدة والدها للخروج من محتنها.¹¹⁵

- سحر مطر: ذكرت أن مشاعر الرعب قد سيطرت على تفكيرها، إضافة إلى مشاعر الخوف والقلق على زوجها، وابنتها، وقد بلغ بها الخوف من القصف، لدرجة أنها كانت لا تجرؤ على الخروج من الغرفة، أو الذهاب للمطبخ، أو أي مكان آخر.¹¹⁶

- أم صلاح البطش: استشهد عشرون شخصاً من أقاربها خلال المجزرة التي ارتكبتها الاحتلال ضدّ عائلة البطش في 2014/7/12، ذكرت أنها مرّت بحالة نفسية سيئة، وظلت هواجس الخوف والموت تلاحقها، فتارة تتخيل أن صاروخاً يخترق سقف الغرفة التي تتواجد فيها، وتارة أخرى تتخيل أن المنزل قد انهار على من فيه، كما أنها عانت من حالات اكتئاب شديدة جعلتها تبكي طوال الوقت من هول الجريمة التي حلّت بعائلتها.¹¹⁷

من المؤكد أن جميع النساء الفلسطينيات قد مررن بحالة نفسية صعبة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني، فكان الخوف، والقلق، وعدم

¹¹⁴ سمير راضي وتيسير أبو مراد، آثار الحصار والمجزرة الصهيونية على الوضع الصحي، ص 48.

¹¹⁵ محمد الجمل، "ذو الإعاقة وذو الإعاقة فرسان يتحدون واقعهم"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 42، 2014، ص 13.

¹¹⁶ مركز شؤون المرأة، النساء والحرب، كتاب توثيقي لقصص النساء أثناء الحرب على غزة (غزة: مركز شؤون المرأة، 2009)، ص 13.

¹¹⁷ هالة حلس، "حرب غزة المفجعة تلقي بظلالها المأساوية على نفسيات النساء"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 49، 2014، ص 38-39.

الشعور بالأمان هو الشعور السائد، وكان أكثر ما يشغل المرأة في تلك الأوقات العصبية، هو خوفها على أولادها من إمكانية التعرض لأذى، أو احتمال فقدانهم؛ لذلك ظلت دائماً قلقة وخائفة، ويسيطر على تفكيرها كيفية حماية أولادها وعائلتها.

4. الطائرات ”الزنانة“ وأثرها النفسي على المرأة في قطاع غزة:

هناك وسيلة عمد الاحتلال نشرها في سماء قطاع غزة، لزيادة معاناة السكان، وهي الطائرات بدون طيار، التي أطلق عليها سكان قطاع غزة اسم ”الزنانة“؛ لأنها تصدر أصواتاً مزعجة، وتسبب ضغطاً نفسياً رهيباً للمواطنين كافة.

وتقوم الطائرات الزنانة طوال الوقت بمراقبة السكان ونقل صور حياتهم، وتنفيذ العمليات العسكرية عن بعد؛ مما سبّب حالة من التوتر والاضطراب، والتشتت الذهني، وحالات من الخوف والذعر الشديد؛ بسبب ارتباط صوتها بعمليات قتل، وفقدان الأهل، والأصدقاء، والجيران، كما أن صوتها يترك أثراً كبيراً على مقدرة الطالبات على التركيز خلال العملية التعليمية، سواء داخل الفصل، أم خلال تحضير الواجبات المنزلية.¹¹⁸

5. الحواجز الاحتلالية، وأثرها على الوضع النفسي للمرأة الفلسطينية:

أسهمت الحواجز العسكرية الإسرائيلية في ترسيخ انعدام شعور النساء بالأمن، وشكلت ضغطاً دائماً على المرأة الفلسطينية، إذ تخشى من التعرض لها على الحاجز، وهل ستصل إلى وجهتها أم تُحتجز، وأي طريق ستسلك.

وأكدت دراسة صدرت سنة 2010، أن وضع الاحتلال للحواجز يحقق أهدافاً نفسية، بقدر ما هي اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية؛ فالشعور بالنقص، وامتهان الكرامة، والقلق، والخوف، والإحباط، كلها آثار تخلفها الحواجز على الفلسطينيين،¹¹⁹ حيث يقوم جنود الاحتلال على الحواجز بإطلاق قنابل الغاز السام، والمسيل للدموع،

¹¹⁸ Atef Abu Saif, "Sleepless in Gaza Israeli drone war on the Gaza Strip," Roza Luxemburg Stiftung, regional office Palestine, 2014, p. 53, <http://www.rosa-luxemburg.com/wp-content/uploads/2014/02/Sleepless-in-Gaza-by-Atef-Abu-Saif-RLS-Palestine.pdf>

¹¹⁹ حسني عوض، الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن الحواجز الاحتلالية الإسرائيلية، لدى عينة من طلبة جامعة القدس المفتوحة المارين عبرها، تقرير ميداني، 2010، انظر:

<https://acofps.com/storage/app/uploads/public/MTIyOC5wZ/MTIyOC5wZGYhYzdkNzVmYTRIMjYzMmIzYjFmMzZjNDc5OGVIOGM4NTg=.pdf>

أو قنابل الصوت، أو ضرب بعض المواطنين، أو تعريتهم، أو صلبهم أمام الآخرين؛ من أجل إشاعة الخوف والفرع في نفوس المواطنين، خصوصاً النساء.¹²⁰

أكدت الكثير من النساء، خصوصاً الطالبات اللواتي يتعرضن للانتظار والامتهان على الحواجز، أنهن حُرمن من نعمة الهدوء النفسي، والشعور بالراحة والطمأنينة اللازمة للتركيز في الدراسة، فبدلاً من أن توظف طالبة قدرتها في التحصيل العلمي، تُسبب الحواجز في تشتت ذهنها، فلا تجني سوى الأرق الدائم، والقلق المستمر.¹²¹

ويتزايد الخوف لدى المرأة الفلسطينية، التي تتزوج رجلاً مقدسياً، ولا تملك حق الإقامة في القدس أو جمع الشمل، إذ تعيش تلك المرأة قلقاً، وتوتر أعصاب، وخوفاً من المستقبل على معيشتها، وعلى استمرار حياتها الأسرية.¹²² ومنهن إيمان ح، من قرية بيت إكسا في الضفة الغربية، متزوجة من رجل مقدسي، وهي مضطرة للبقاء داخل المنزل لأنها ليس لديها تصريح إقامة، وإن تم ضبطها، فستعرض لمشاكل كبيرة؛ لذلك فهي لا تستطيع مغادرة المنزل لزيارة أحد، أو التسوق، أو الخروج في نزهة مع العائلة، حتى إنها لا تستطيع أن تجلس على الشرفة حتى لا يراها أحد؛ الأمر الذي شكّل عبئاً نفسياً عليها، فهي تعيش بما يشبه السجن، وتعاني من الخوف، والتوتر، والقلق.¹²³

الأمر ذاته ينطبق على المرأة المقدسية، التي تتزوج رجلاً فلسطينياً لا يحمل هوية القدس أو تصريح إقامة، فقد ذكرت سيدة مقدسية تعيش مع أبنائها في القدس بعيداً عن زوجها الذي يسكن في الخليل، أنها تشعر بالتوتر والغربة؛ مما يضطرها أحياناً لاستعمال العنف مع أبنائها، وأن زوجها يشعر بالإحباط وعدم الأمان على زوجته وأبنائه، وهم بعيدون عنه.¹²⁴

¹²⁰ نبيل علقم وشريف كناعنة، الحواجز العسكرية الإسرائيلية: دراسة تحليلية لدور الحواجز في الإخضاع والاقتلاع، ص 248.

¹²¹ سمر العبادلة، "الحواجز الاسرائيلية غصة جديدة في المسيرة التعليمية لطالبات الجنوب"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 6، 2002، ص 23.

¹²² هدى أبو زيد، "التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الفلسطينيات المقدسيات المتزوجات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية"، ص 64.

¹²³ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أصوات النساء من مناطق التماس، ص 28.

¹²⁴ أيمن عبد المجيد ووسيم أبو فاشة، الآثار والتحديات التي تواجه الأسر التي تعاني أو أحد أفرادها من مشكلة في الإقامة في الأراضي الفلسطينية، ص 43.

يتبين مما سبق أن النساء المقدسيات اللواتي يعانين من مشاكل الإقامة والتشتت الأسري، يشعرون دوماً بالقلق، واليأس، والإحباط، والشعور بالعزلة والغربة، وعدم الأمان خصوصاً خلال التنقل، مما يحدّ من قدرتهن على الحركة والتنقل؛ الأمر الذي يؤثر نفسياً عليهن، ويجعلهن يشعرون أنهن في سجن كبير. كما أن فرض الاحتلال للعزل والقيود على الأراضي الفلسطينية، أدت إلى ضغوط ومعاناة نفسية خطيرة عند المرأة، وولدت لديها شعوراً بانعدام الأمن.

6. الأثر النفسي لحصار قطاع غزة على المرأة الفلسطينية:

أثر الحصار بشكل كبير على الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة، فقد أظهرت الدراسات ارتفاع نسبة النساء "العصبيات"، حيث بلغت نسبتهن 77%، في حين أن ما نسبته 79% منهن يملن إلى الخوف والعزلة، وعدم الأريحية داخل الأسرة، والشعور بالضيق والقلق من المستقبل.¹²⁵ ومن النساء اللاتي عانين بسبب الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة؛ حكمت بسيسو، وهي امرأة غزّية متزوجة من رجل من الضفة الغربية، ذكرت أنها تعيش حالة من القلق الدائم، خلال تنقلها في أنحاء الضفة الغربية؛ فهي بحكم عملها كمدرّبة دائمة التنقل، وتخشى في كل مرة أن تقوم سلطات الاحتلال باعتقالها، ونقلها قسراً إلى قطاع غزة، وإبعادها عن أولادها وزوجها.¹²⁶

إن حرمان المرأة الغزية من زيارة أهلها في باقي المناطق الفلسطينية، قد أسهم في تردي الوضع النفسي للمرأة، وشعورها بالضيق، والتوتر، والظلم، والحنين لأهلها، وفي الوقت نفسه تعاني المرأة التي لا تملك حق الإقامة في الضفة الغربية، من القلق والخوف من أن تقوم سلطات الاحتلال بالقبض عليها خلال تنقلها، وترحيلها قسراً إلى قطاع غزة، وبالتالي تحرم من عائلتها.

7. هدم المنازل ومصادرتها، وأثر ذلك على الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية:

إن ممارسة الاحتلال سياسة هدم وإخلاء المنازل بالإكراه، أثر بشكل سلبي على الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية، فالمنزل بالنسبة للمرأة لا يعد فقط مكاناً للعيش،

¹²⁵ سناء أبو دقة وختام السحار، واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، ص 32.

¹²⁶ مؤسسة الحق وآخرون، تقرير حول تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية، ص 114.

ولكنه مصدر الأمان، وعالمها الخاص الذي تقوم فيه بممارسة نشاطها، وتحضن فيه عائلتها الصغيرة، وفقدان المنزل يؤثر على خصوصيتها، ونمط حياتها، وضمانها الاجتماعي، وصحتها النفسية والجسدية.

كشفت المقابلات التي أجراها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مع مجموعة من النساء اللاتي تعرضت منازلهن للهدم، أو الاخلاء، أو التهديد بذلك، عن وجود أثر عاطفي هائل على النساء، أدى إلى شعورهن بعدم الاستقرار والأمان، وانعكس ذلك على شكل أمراض نفسية وجسدية على حدّ سواء، حيث عانت النساء من القلق، والاكتئاب، والألم، والصعوبات في علاقاتهن بأزواجهن وأولادهن؛ نتيجة احتمال التعرض لفقدان منازلهن.¹²⁷

وصفت سيدة تسلمت أمر هدم منزلها سنة 1996 في حي البستان في بلدة سلوان بالقدس، معاناتها النفسية جراء التهديد المستمر بهدم المنزل، حيث عانت من اكتئاب مزمن، وآلاماً في المعدة والصدر؛ مما جعلها تقدم على تناول الأقراص المهدئة، لكن دون جدوى، فاضطرت للذهاب إلى الطبيب؛ للحصول على دواء عن طريق الحقن، لكنه أكد لها أنها أعراض نفسية؛ بسبب الحزن، وليس مشكلة جسدية.¹²⁸

أما ريهام من غزة، التي عانت مع زوجها لبناء منزلها، وتجهيزه سنوات طويلة، ذكرت أن قصف طائرات الاحتلال لمنزلها، كان فاجعة وصدمة بالنسبة لها، وما زالت الحسرة تملأ قلبها على كل شبر وزاوية من منزلها، فهي دائمة الحزن والبكاء على ذكرياتها في المنزل؛ الأمر الذي سبّب لها أرقاً دائماً، وعدم مقدرة على النوم، كما ذكرت أن أصوات الطائرات الإسرائيلية سببت لها ولجميع أفراد أسرتها أزمة نفسية،¹²⁹ فسماع صوت تلك الطائرات يعني الموت والدمار.

إن فقدان المنزل يؤدي إلى زيادة العبء الاقتصادي والنفسي على النساء الفلسطينيات، وبسبب الفقر والأوضاع المعيشية الصعبة، تضطر العائلات التي فقدت منازلها إلى الانتقال للعيش مع الأقارب، الذين لا يملكون، عادة، مكاناً كافياً لإيواء عائلة

¹²⁷ حنا روت وآخرون، إخلاء المساكن بالإكراه، دراسة الأثر على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية، ص 29.

¹²⁸ المرجع نفسه.

¹²⁹ هالة حلس، "حرب غزة المفجعة تلقي بظلالها المأساوية على نسيات النساء"، ص 38.

أخرى؛ مما يسبب إزعاجاً، وضيقاً نفسياً للمرأة، وفقدان لخصوصيتها.¹³⁰ وهكذا فإن اضطراب المرأة للعيش في ظروف مزدحمة، مع عائلة الزوج، أو مع عائلتها، يفقدها الخصوصية، ويؤثر سلباً على نفسيّتها، ويجعلها تشعر غالباً بالضيق والحرَج.

8. معاناة المرأة النفسية نتيجة اعتداءات المستوطنين:

عانت النساء اللواتي أُقيمت المستوطنات الإسرائيلية بالقرب من منازلهن، من حالة نفسية سيئة، متمثلة بالشعور بالفرع، والقلق، والخوف؛ بسبب تعرضهن وعائلاتهن، باستمرار لهجمات المستوطنين. ومنهن:

• أم محمد النجار: من مواصي خان يونس، ذكرت أنها عاشت وعائلتها في رعب مستمر؛ بسبب هجمات المستوطنين، حيث كانوا يقومون باقتحام البيوت وتكسيروها، ويطلقون النيران على السكان، ويطلقون الكلاب على الأطفال، وهم في طريقهم إلى المدرسة، وذكرت أنها وأطفالها كانوا يقضون الليل ملتصقين ببعضهم البعض؛ خوفاً من هجوم محتمل للمستوطنين على المنزل.¹³¹

• رقية ح: من قرية أم الخير قضاء الخليل، ذكرت أنها تعرضت لهجوم المستوطنين وهي حامل، ومنذ تلك اللحظة وهي دائمة الشعور بالرعب والخوف، وتفكر دائماً بأطفالها، واحتمال تعرضهم لهجمات المستوطنين.¹³²

الخلاصة أن اعتداءات الاحتلال والمستوطنين الصهاينة على الشعب الفلسطيني، تركت آثاراً نفسية سيئة على المرأة باعتبارها العنصر الأساسي في الأسرة، ويقع على عاتقها ترميم حياة أسرتها، والاهتمام بشؤون المنزل والزوج والأطفال، وإذا تعرض أي منهم لأذى أو انتهاك، فإنها تظل طوال الوقت في حالة نفسية صعبة، أما إذا هُدم بيتها فإنها تعاني معاناة مضاعفة.

¹³⁰ محسن محمد صالح، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص 55.

¹³¹ هداية شمعون، "نساء المواصي"، مجلة الغيداء، مركز شؤون المرأة، غزة، العدد 5، 2001، ص 9-10.

¹³² مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أصوات النساء في ظلّ المستوطنات: تقرير عام 2010 حول انتهاكات حقوق الإنسان ضدّ النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال، ص 27.

9. المعاناة النفسية للأسيرة:

عملت سلطات الاحتلال على اضطهاد الأسيرة من الناحية النفسية، وذلك من خلال تعذيبها وتهديدها بعائلتها وشرفها، وكشفت المقابلات التي أجرتها مؤسسة الضمير، والمركز الفلسطيني للإرشاد، مع الأسيرات السابقات أنهن بحاجة ماسة إلى الدعم النفسي، خصوصاً بعد الأسابيع الأولى من الإفراج عنهن.¹³³

• وفاء البس: ذكرت أنها عانت نفسياً داخل السجن، خصوصاً أن المحققين الصهاينة كانوا ينعنونها بألفاظ قبيحة، كما عانت كثيراً من منع الاحتلال أهلها من زيارتها، وحتى عندما خرجت من الأسر، عانت أيضاً من النظرة السلبية السيئة لها من بعض الناس؛ الأمر الذي سبب لها الكثير من الألم النفسي.¹³⁴

• قاهرة السعدي: عانت من الضغط النفسي الشديد الذي وقع عليها داخل السجن؛ بسبب تهديد المحققين لها، بجلب أفراد عائلتها واعتقالهم وتعذيبهم، أما الأمر الذي أرهاقها نفسياً، وأتعبها كثيراً هو أنها كانت لا تعرف مصير أطفالها الأربعة بعد أن اعتقلها الاحتلال وزوجها، خصوصاً أنه لم يكن لهم أقرباء في منطقة سكنهم بجنين.¹³⁵

وهكذا تظهر معاناة الأسيرات نفسياً، سواء وهنَّ في سجون الاحتلال، أم حتى بعد خروجهن من السجن؛ وذلك بسبب النظرة السلبية عند بعض الناس للأسيرة من ناحية، ومخلفات الأسر التي تركها الاحتلال على جسدها ونفسيته.

¹³³ مؤسسة الضمير لرعاية الأسير، عائلات الأسرى والمعتقلين وزيارات السجون، 2014/12/15.

¹³⁴ مقابلة أجرتها الباحثة مع وفاء البس، 2017/1/22.

¹³⁵ مقابلة أجرتها الباحثة مع قاهرة السعدي، 2016/12/30.

الخاتمة

عرضت الدراسة الاعتداءات الإسرائيلية على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، خلال الفترة 1967-2019، وقد خلّصت الباحثة إلى عدد من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: النتائج:

1. مارس الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات خطيرة ضدّ المرأة الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967؛ من خلال قتلها أو إصابتها، في مخالفة صريحة للقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1948، وجميع المواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان.
2. إن تساهل سلطات الاحتلال، بل وتواطؤها في أغلب الأحيان، إزاء ما يقوم به المستوطنون الصهاينة من اعتداءات على السكان الفلسطينيين، بما فيهم النساء والفتيات، سبّب استمرار واتساع تلك الاعتداءات.
3. اعتقل الاحتلال المرأة الفلسطينية، وانتهك حقها في الحرية، ومارس ضدها شتى أنواع التعذيب في السجون، وانتهك كرامتها الإنسانية، كما حرّمها في أحيان كثيرة من الزيارة، ولم يحترم خصوصيتها.
4. مارس الاحتلال سياسة الإبعاد ضدّ المرأة الفلسطينية منذ سنة 1967؛ في محاولة لتفريغ الأرض من سكانها، كما فرض الإقامة الجبرية عليها؛ للحد من نشاطها الاجتماعي، أو السياسي، أو الثقافي.
5. أدت القيود المتزايدة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على تنقل الفلسطينيين، إلى معاناة شديدة بالنسبة للنساء الفلسطينيات، تمثلت في إعاقة وصولهن إلى مدارسهن وجامعاتهن، وحصولهن على الرعاية الطبية، وغير ذلك من أنشطة الحياة اليومية.
6. أدى عزل الاحتلال المناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967، عن بعضها البعض، إلى حرمان المرأة من التمتع بحقوقها الاجتماعية، ومنعها من زيارة الأهل والأصدقاء، وفي أحيان أخرى تسبب في انفصالها عن زوجها.

7. تسبّب جدار الضم والفصل والتوسع الإسرائيلي، في حرمان المرأة الفلسطينية من حقها في حرية الحركة والتنقل؛ مما أدى إلى تدهور الحياة الصحية، والتعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية، الخاصة بالمرأة.
8. خلفت سياسة الحصار المشدد وإغلاق المعابر، التي ينتهجها الاحتلال، آثاراً كارثية على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية، خصوصاً في قطاع غزة، وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة، شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، وأثرت سلباً على الحياة اليومية للمرأة.
9. إن اتباع الاحتلال سياسة هدم منازل الفلسطينيين، قد تسببت بإيذاء المرأة الفلسطينية من جميع النواحي؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، وحرمانها من الاستقرار، والعيش بأمان.
10. إن استهداف الاحتلال الإسرائيلي للرجل الفلسطيني بالقتل، أو الاعتقال، أو الإعاقة، أدى إلى تحمّل المرأة أعباء الأسرة والأولاد لوحدها، وسبّب انقلاباً في أدوار النوع الاجتماعي، وسبب لها ضغطاً جسدياً، ونفسياً، وعاطفياً.
11. تواجه المرأة الفلسطينية مشاكل نفسية شتى؛ بسبب الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني؛ نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، الذين اقترفوا جرائم بشعة ضدّ الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال تقديم قضايا ضدهم في المحاكم الدولية ذات الشأن، ودعوة السلطة الفلسطينية للسعي الحثيث في هذا المجال.
2. التواصل مع المؤسسات الأكاديمية الدولية والمؤسسات الاقتصادية؛ من أجل مقاطعة مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي، في محاولة للضغط عليه لوقف جرائمه المختلفة ضدّ الشعب الفلسطيني.
3. ضرورة أن ينشط الفلسطينيون في الهيئات الدولية، والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان؛ من أجل الضغط على حكومة الاحتلال، لإنهاء حصار قطاع غزة،

- ووقف الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها الجزء الشرقي من القدس، وتفكيك المستوطنات القائمة.
4. ضرورة ممارسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الضغط على "إسرائيل" كدولة احتلال؛ للوفاء بواجباتها القانونية، والكفّ عن الممارسات المهينة، التي ترتكبها بحق الأسيرات الفلسطينيات.
5. الضغط على الاحتلال لفتح المعابر، وتسهيل تنقل الفلسطينيين بين المدن والقرى الفلسطينية، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، من خلال رفع القضية أمام المحافل الدولية، ويوضّح فيها النتائج الكارثية التي لحقت بالشعب الفلسطيني جراء سياسات الاحتلال الإجرامية.
6. مطالبة السلطة الفلسطينية بالعمل لدى المحافل الدولية؛ من أجل إزالة جميع الحواجز العسكرية التي تعيق تنقل الفلسطينيين بين المدن والقرى الفلسطينية، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، وتمنع تواصلهم مع بعضهم البعض، وتقيّد حصولهم على الخدمات التعليمية والصحية وغيرها.
7. مطالبة المجتمع الدولي بتأمين الحماية للفلسطينيين في الأرض المحتلة، لمواجهة السياسات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين، وممارسة الضغط على الاحتلال لوقف سياسة هدم المنازل، خصوصاً في مدينة القدس.
8. ضرورة قيام المؤسسات النسوية بدورها في توفير آليات الدعم النفسي والاجتماعي اللازم للنساء الفلسطينيات، خصوصاً الأسيرات المحررات، والنساء اللواتي فقدن أحد أفراد عائلاتهن.

فهرست

- (أ)
- اللجنة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة، 122
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، 139، 141
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، 105
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 27، 30–31، 41، 118، 131–132، 141
- انتفاضة الأقصى (2000)، 21، 39، 48، 49، 55، 83، 136، 147، 157
- الانتفاضة الأولى/انتفاضة الحجارة (1987)، 19–20، 38، 48–49، 55، 74، 136
- انتفاضة القدس (2015)، 31، 78، 83
- (ب)
- بتسليم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 51، 135، 137
- البس، وفاء، 62–63، 68، 166
- بيت إكسا (قرية)، 92، 102، 109، 112، 162
- بيت حانون، 17، 25، 30–31، 40، 45، 110، 122
- بيت حنينا، 38، 92، 145
- بيت لاهيا، 27، 31، 41، 106
- بيت لحم، 57، 59، 80، 111، 151
- أبو جمل، غسان، 100
- أبو حميد، أم ناصر، 137، 158
- أبو ديس، 92، 114
- أبو زنيد، جهاد، 58
- أبو السعود، سعاد، 61، 72
- أبو عرقوب، خديجة، 73، 80
- أبو العطا، بهاء، 33
- أبو غلطة، عاهد، 84
- اتفاق أوسلو (1993)، 21
- اتفاقية جنيف الرابعة، 9–11، 15، 22، 27، 35، 48، 63، 65–66، 68–70، 73، 89
- 134، 138، 167
- اتفاقية حقوق الطفل، 10
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 9
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 9–10
- الأردن، 35، 71–77، 81–82، 84، 97، 103، 110، 131–133
- أريحا، 77–78، 112، 118، 130–131، 149
- أطباء بلا حدود، 110
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة (1948)، 9، 15، 61، 79، 95، 100
- امسيح، حنان، 74
- الأمم المتحدة، 9، 51، 135، 153
- بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في قطاع غزة، 28، 40

- (ح) بيت نوبا (قرية)، 15-16، 131-132
 البيرة، 35، 58-59، 81، 110، 152
 بيرزيت، 93
 حارة المغاربة، 16، 129
 حامد، إبراهيم، 76
 حبابة، إيمان عبد العزيز محمود، 99، 102
 حجازي، آمنة، 42، 157
 حرب حزيران/ يونيو (1967)، 15، 133-129
 حركة بيتار اليهودية، 18
 حركة الجهاد الإسلامي، 33، 75
 حركة دفع الثمن، 49
 حركة الشبيبة، 82
 حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 23، 152، 90، 68، 56
 - كتائب عز الدين القسام، 76
 - كتلة الإصلاح والتغيير، 84
 الحسيني، زياد، 72، 134
 الحكومة الإسرائيلية، 56، 168
 الحلبي، أمال عمر، 64
 الحلبي، فاطمة عمر، 64، 73
 الحلواني، هنادي، 60، 64، 78
 الحواري، لطيفة، 64، 74
 حي البستان، 121، 164
 حي التفاح، 136
 حي التنور، 44
 حي الحواشين، 138
 حي الخلايلة، 101، 118
 حي الدرج، 23
 حي الزيتون، 26، 33، 115، 141، 147
 حي سلوان، 50
 حي الشجاعية، 24، 30، 46، 141، 158
 حي الشرف/ الحي اليهودي، 130
 حي الشيخ جراح، 100، 121
- (ت) تركيا، 77
 التميمي، أحلام، 77
- (ج) الجامعة الإسلامية بغزة، 94
 جامعة بيت لحم، 94
 جامعة بيرزيت، 80-82، 85
 جامعة الدول العربية في القاهرة، 95
 جامعة القاهرة، 81
 جامعة القدس، 92-93
 جامعة النجاح الوطنية، 19، 80، 82
 جباليا، 17، 26، 42، 134
 جبريل، كفاح، 62، 110
 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 74، 84
 جرار، خالدة كنعان، 58، 78
 الجعبري، علي، 36، 151
 جمعية الاتحاد النسائي الفلسطيني في غزة، 80
 جمعية إنعاش الأسرة في البيرة، 81
 جمعية مبرة فلسطين للرعاية، 31
 جنيف، 74
 جنين، 18-20، 22، 25، 37، 49، 71، 77، 80، 82، 84، 91، 96-97، 103، 107-106، 138، 157، 166
 الجيب (قرية)، 92، 101، 118

- (س)
- سجن أبو زنيمة (سيناء)، 72، 134
 سجن أريحا، 84
 سجن الدامون، 59، 68
 سجن الرمل، 152
 سجن الشارون، 67
 سجن عسقلان، 85
 سجن غزة المركزي، 61، 151
 سجن المسكوبية، 62، 65
 سجن نفحة، 36
 سجن النقب، 84
 سجن هشارون، 59، 68
 سعديات، أحمد، 84
 السعدي، قاهرة، 59، 62-63، 65، 166
 السواحة، 92، 100
 سورية، 75، 77
- (ش)
- شارون، أرييل، 21
 شاطئ بحر السودان، 24
 شاليط، جلعاد، 56
 شحادة، صلاح، 23
 الشقاقي، فتحي، 75
 شلبي، هناء، 57، 62، 77
- (ص)
- صالح، مريم، 56، 60، 84
 صفقة التبادل (1979)، 74، 80
 صفقة التبادل (1983)، 74
 صفقة وفاء الأحرار (2011)، 56-58، 77
- (خ)
- الخان الأحمر، 118
 خان يونس، 19، 25، 28، 30، 33، 38، 72،
 95-96، 108، 112-113، 116، 124،
 126، 157، 165
 خزاعة، 44، 47
 الخليل، 20، 32، 37، 44، 47، 49-51، 57-58،
 73، 76، 80-81، 91، 103-104، 111،
 114، 134، 137، 149، 162، 165
 خياط، ناديا، 74
- (د)
- دوغارد، جون، 51
 دير البلح، 17، 33
- (ذ)
- ذياب، ربيحة، 65، 80
- (ر)
- رام الله، 18، 21، 28، 46، 58-59، 62،
 74-75، 77-78، 82-85، 93-94،
 107، 109، 113-114، 123، 137، 149،
 158
 رفح، 16، 24، 34، 44، 102-103، 125،
 134، 160
 رهط (النقب)، 84-85
- (ز)
- الزق، فاطمة، 64، 69

(ق)

القانون الدولي الإنساني، 9، 11، 35، 42،
48، 61، 70-71، 73، 79، 100، 108،
134، 138، 167
قلقلية، 15، 59، 117، 120، 132
قلنديا، 109، 114
قناة السويس، 71، 133
القنطرة (مصر)، 71، 133
قوات التحرير الشعبية، 72، 134

(ك)

كفر عقب (قرية)، 117
كينان، عاموس، 131

(ل)

لبنان، 73-74، 80
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 36، 65،
67-68، 109، 138، 169
ليبيا، 74

(م)

مؤسسة الضمير، 166
المجلس التشريعي الفلسطيني، 56، 58،
78، 84
المحكمة الجنائية الدولية، 70
محكمة العدل الدولية، 11، 90
مخيم الأمعري، 137، 158
مخيم البريج، 135، 140
مخيم بلاطة، 82
مخيم جباليا، 16، 24، 38

(ط)

الطناجي، رسمية إسماعيل، 16، 129
طولكرم، 37، 117، 137
الطويل، بشرى، 58-59، 68
الطويل، جمال، 59، 68، 152

(ع)

عائلة السموني، 27، 147
عبد الله حلايقة، سميرة، 58
عدوان (2009/2008)، 25، 40، 83، 115،
139، 147، 153
عدوان (2012)، 28-29، 42-43، 83، 140
عدوان (2014)، 29-30، 43-46، 83، 115،
140-141، 154، 156

العراق، 136

عرفات، ياسر، 21

العريش، 113، 134

العطاطرة، 139

عمواس (قرية)، 16، 131-132

عناتا (قرية)، 114، 117

عياد، هالة صبحي، 30، 46

العيزرية، 92، 118، 149

(غ)

غزة (مدينة)، 19-20، 38، 64، 67، 82،
107، 115، 136-137، 141، 147
الغنيمي، زينب، 95، 102

(ف)

فرنسا، 80

- مخيم الجازون، 49
 مخيم جنين، 22، 138، 157
 مخيم خان يونس، 19
 مخيم الدهيشة، 151
 مخيم دير البلح، 21
 مخيم رفح، 16
 مخيم الشابورة، 125
 مخيم الشاطئ، 107، 125، 134، 139
 مخيم شعفاط، 117
 مخيم عقبة جبر، 131
 مخيم العودة، 47
 مخيم عين بيت الماء، 34
 مخيم عين السلطان، 131
 مخيم المغازي، 16، 135
 مخيم النصيرات، 46، 135
 مخيم النويعمة، 131
 مرة، 64، 66، 82
 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان،
 147، 155
 مركز أسرى فلسطين للدراسات، 58
 مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد)، 110
 مركز شؤون المرأة، 158
 مركز غزة للحقوق، 136
 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 42، 47
 المركز الفلسطيني للإرشاد، 166
 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي،
 164
 مركز الميزان لحقوق الإنسان، 124
 المسجد الأقصى، 18، 20-21، 32، 37، 39،
 78، 130
 مسجد السنينة، 80
 مسجد النصر، 40
 المسكوبية، 79
- مسيرات العودة (غزة)، 33، 47
 مصر، 95، 102-103، 110، 133
 معبر بيت حانون، 90، 103، 111
 معبر رفح، 34، 95، 103، 113
 معبر الكرامة، 34
 معبر كرم أبو سالم، 90
 المملكة العربية السعودية، 84
 منطقة ج، 85، 142، 144-145
 منظمة التحرير الفلسطينية، 18، 21
 منظمة الصحة العالمية، 123
 منظمة العفو الدولية (أمنستي)، 32، 51، 136
 منظمة هيومن رايتس ووتش، 41
- (ن)
- نابلس، 18-19، 22-23، 32-35، 37، 39،
 49-50، 75، 79-80، 82-83، 106،
 116، 132، 151
 نحالين (قرية)، 107
 نظام روما، 70
 النقب، 85
 نهر الأردن، 130، 134
- (هـ)
- هبة النفق (1996)، 21
- (و)
- وادي الأردن، 131
- (ي)
- يالو (قرية)، 15، 131-132
 يوسف، عطاف، 74

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2012-2013، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014-2015، 2016.
10. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2016-2017، 2018.
11. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2018-2019، 2020.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005، 2006.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، 2008.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، 2009.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، الوثائق الفلسطينية لسنة 2008، 2011.
16. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2009، 2012.
17. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2010، 2015.
18. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2011، 2017.

سلسلة اليوميات الفلسطينية:

19. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014، 2015.**
20. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2015، 2016.**
21. محسن محمد صالح، وربيع الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2016، 2017.**
22. محسن محمد صالح، وربيع الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2017، 2018.**
23. محسن محمد صالح، وربيع الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2018، 2019.**
24. محسن محمد صالح، وربيع الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2019، 2020.**

سلسلة أولست إنساناً:

25. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.**
26. حسن ابحيص وسامي الصلاحيات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.**
27. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.**
28. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.**
29. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.**
30. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئين الفلسطينيين، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.**
31. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.**

32. حسن ابحيص و خالد عايد، الجدار العازل في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
33. حياة الددا، معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.
34. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
35. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
36. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.
37. فاطمة عيتاني ومحمد داود، معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.

44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وحماس، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2009/1/18–2008/12/27)، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب كاديما، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، اللاجئين الفلسطينيون في العراق، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أزمة مخيم نهر البارد، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، تركيا والقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب العمل الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.

58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
63. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المقاومة الشعبية في فلسطين، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
64. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.
65. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011-2015، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

كتب عامة:

66. وائل سعد، الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس، 2006.
67. محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
68. أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، 2007، ط 2، 2010.
69. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، 2007.
70. محسن محمد صالح، محرر، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، 2007.
71. خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، 2007.

72. حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
73. محسن محمد صالح، محرر، صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
74. مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، 2008.
75. نجوى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، 2008.
76. محسن محمد صالح، محرر، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2008، ط 2، 2012.
77. إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، 2008، ط 2، 2015.
78. عدنان أبو عامر، مترجم، دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، 2008.
79. عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، 2009.
80. قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، 2009.
81. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين مناع، الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975، 2009.
82. سمر جودت البرغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009.
83. عبد الحميد الكيالي، محرر، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان، 2009.
84. عدنان أبو عامر، مترجم، قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2009.
85. سامح خليل الوادية، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، 2009.
86. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/1858-1948م، 2009.
87. رأفت فهد مرة، الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة - الأهداف - الإنجازات، 2010.

88. سامي الصلاحات، فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية، ط 2 (تم النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
89. محسن محمد صالح، محرر، دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، 2010.
90. مأمون كيوان، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم، 2010.
91. محسن محمد صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، 2010، طبعة مزيّدة ومنقحة ومصورة، 2020.
92. عبد الرحمن محمد علي، محرر، إسرائيل والقانون الدولي، 2011.
93. كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
94. وسام أبي عيسى، الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006-2010، 2011.
95. سامي محمد الصلاحات، الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، 2011.
96. نادية سعد الدين، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة، 2011.
97. عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً، 2011.
98. إبراهيم أبو جابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، 2011.
99. عبد الرحمن محمد علي، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية، 2011.
100. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، طبعة مزيّدة ومنقحة، 2012.
101. نائل إسماعيل رمضان، أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة، 2012.
102. حسني محمد البوريني، مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين، 2012.
103. غسان محمد دوعر، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان، 2012.
104. دلال باجس، الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً، 2012.

105. وائل عبد الحميد المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية، 2012.
106. محسن محمد صالح، محرر، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، 2013.
107. بلال محمد، محرر، إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس، 2013.
108. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، 2013.
109. ناصر عبد الله عبد الجواد، الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوقة: زفات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني، 2013.
110. محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، ط 5، 2014.
111. عبد الله عياش، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964-1973، 2014.
112. محسن محمد صالح، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.
113. محسن محمد صالح، محرر، حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة، 2014، ط 2، 2015.
114. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف - وثائق - قرارات، 2007، ط 2، 2014.
115. ماهر ربحي نمر عبيد، البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب، 2014.
116. محسن محمد صالح، محرر، قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار، 2014.
117. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 - منتصف يوليو 2014، ملف معلومات 21، 2014.

118. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" - عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7-2014/8/26، ملف معلومات 22، 2015.
119. محسن محمد صالح، محرر، السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994-2013، 2015.
120. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، 2015.
121. باسم القاسم، صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني، 2015.
122. رائد نعيرات وسليمان بشارت، النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل، 2016.
123. رامي محمود خريس، الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، 2016.
124. فرحان موسى علقم، النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي نموذجاً، 2016.
125. خلود رشاد المصري، النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، 2016.
126. باسم القاسم وربيع الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (1) التغيرات الدستورية والانتخابات، 2016.
127. باسم القاسم وربيع الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (2) الأحزاب والقوى السياسية، 2016.
128. باسم جلال القاسم، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (3) الأداء الاقتصادي، 2016.
129. باسم جلال القاسم، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (4) الأداء الأمني والقضائي، 2016.
130. ربيع محمد الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (5) الأداء الإعلامي، 2016.
131. ربيع محمد الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، (6) السياسة الخارجية، 2016.
- ملاحظة: تمّ جمع الكتب الستة السابقة في مجلد بعنوان مصر بين عهدين: مرسي والسياسي: دراسة مقارنة، وصدر عن المركز في 2016.

132. أحمد حامد البيتاوي، العملاء والجواسيس الفلسطينيين: عين إسرائيل الثالثة، 2016.
133. عدنان أبو عامر، منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية، 2016.
134. أشرف عثمان بدر، إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987-2014، 2016.
135. أمل عيتاني ورناء سعادة وفاطمة عيتاني، معدون، محسن محمد صالح، محرر، الجماعة الإسلامية في لبنان 1975-2000، 2017.
136. بلال محمد شلش، محرر، سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثة وثلاثين عاماً من الاعتقال، 2017.
137. أحمد خالد الزعترى، العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016، 2017.
138. خالد إبراهيم أبو عرفة، المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987-2015، 2017.
139. سعيد طلال الدهشان، كيف نقاضي إسرائيل؟: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين، 2017.
140. قتبية وليد غانم، الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات على "الديموقراطية في إسرائيل" 1995-2014، 2018.
141. وائل خالد أبو هلال، حوارات في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح، 2018.
142. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أزمة الأونروا 2016-2018، ملف معلومات 24، 2018.
143. عبد الحكيم عزيز حنيني، منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجاً 2000-2015، 2018.
144. غسان محمد دوعر، قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني 1968-1970، 2018.
145. محمد مكرم بلعوي وحسان عمران، تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً، 2019.
146. عزام عبد الستار شعث، توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي - الإسرائيلي (دراسة تحليلية ميدانية)، 2019.

147. شاكر الجوهرى، د. موسى أبو مرزوق مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال، 2019.
148. أحمد مبارك الخالدي وأنيس فوزي قاسم، رأي استشاري في حل المجلس التشريعي الفلسطيني، 2019.
149. شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، 2019.
150. مأمون كيوان، دراسة علمية محكمة (10): حصاد العملية التشريعية للكنيست العشرين: القوانين ومشاريع القوانين 2015-2019، 2019.
151. فاطمة عيتاني، دراسة علمية محكمة (11): الوحدة الإسرائيلية 8200 ودورها في خدمة التكنولوجيا التجسسية الإسرائيلية، 2019.
152. باسم القاسم، دراسة علمية محكمة (12): الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011-2018، 2019.
153. محسن محمد صالح، الإخوان المسلمون الفلسطينيون: التنظيم الفلسطيني - قطاع غزة 1949-1967، 2020.
154. إيمان أبو الخير، اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1947 (1967-2019)، 2020.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestine Strategic Report Series:

155. Mohsen Mohammad Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
156. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
157. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
158. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.

159. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
160. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
161. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
162. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012–2013*, 2015.
163. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2014–2015*, 2016.
164. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2016–2017*, 2018.

Am I Not a Human? Book Series:

165. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
166. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
167. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
168. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
169. Mariam Itani and Mo‘in Manna‘, *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.

170. Mohsen Mohammad Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.
171. Hasan Ibhais and Khaled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
172. Hayat Dada, *The Suffering of the Palestinian Student Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (9), translated by Salma al-Houry, 2017.
173. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.
174. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.
175. Fatima Itani and Nitham 'Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al-Houry, 2016.
176. Fatima Itani and Mohammed Dawood, *The Suffering of Palestinians From Israeli Roadblocks in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (13), translated by Salma al-Houry, 2018.

Non-Serial Publications:

177. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
178. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.

179. Ishtiaq Hossain and Mohsen Mohammad Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
180. Ibrahim Ghushah, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghushah (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
181. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.
182. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Gaza Strip: Development and Construction in the Face of Siege and Destruction*, 2014. (electronic book)
183. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.
184. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Islamic Resistance Movement (Hamas): Studies of Thought & Experience*, 2017.
185. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2nd ed. 2019.
186. Mohsen Mohammad Saleh, *Introduction to the Issue of Palestinian Refugees*, 2019.
187. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian National Authority: Studies of the Experience and Performance 1994–2013*, 2019.

The Researcher Made a Number of Recommendations, including

There is a need to prosecute the Zionist war criminals, who have committed horrendous crimes against the Palestinian people, by bringing cases against them in competent international courts. In addition, putting pressure on the occupation to open the crossings and facilitate the movement of Palestinians between Palestinian cities and villages in the West Bank, Gaza Strip and Jerusalem.

Abstract

The Israeli Occupation Attacks on Women in the 1967 Occupied Palestinian Territories 1967–2019

In June 1967, the Israeli occupation forces occupied the remaining Palestinian lands; the West Bank (including East Jerusalem) and the Gaza Strip. Since then, they have begun to violate the rights of Palestinians, including women and girls, through killing, detention, deportation, humiliation at checkpoints, the denial of access to education or medical treatment, the demolition of their homes, and targeting their families and relatives. In doing so, the Israeli occupation violates the most basic rules of international human rights law.

The importance of the study lies in making a comprehensive study of the Israeli attacks on Palestinian women in the Palestinian territories occupied in 1967, during the period 1967–2019.

The researcher has divided the study into an introduction, four chapters, and a conclusion:

The Introduction studies the rights of women in international humanitarian law, and the most important milestones in the history of the Palestine issue. The first chapter examines the direct Israeli attacks on the lives of Palestinian women. Chapter two examines the occupation's torture and humiliation of Palestinian women. Chapter three deals with the suffering of Palestinian women due to the siege and military checkpoints, while the fourth chapter studies the occupation assaults on Palestinian families and its impact on women.

The Most Important Findings of the Study

The Israeli occupation carried out serious violations against Palestinian women, in flagrant violation of international humanitarian law, the Fourth Geneva Convention of 1948, and all international conventions dealing with human rights. Zionist settlers attacked women, their property and families in clear collusion with the occupation authorities.

The Israeli Occupation Attacks on Women in the 1967 Occupied Palestinian Territories 1967–2019

هذا الكتاب

المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي هي من أكثر النساء معاناة في العالم. وهي تعاني من اعتداءاته المنهجية المتكررة. فهي تعاني من الاعتداء المباشر عليها سواء بالقتل. أم بالإصابة بجراح. أم بالإبعاد. أم بالاعتقال. كما تعاني من الاستهداف غير المباشر من خلال استهداف أسرته. أو بيئتها المحيطة. مما يسبب لها مزيداً من المعاناة النفسية. والاجتماعية. والاقتصادية.

تعرض هذه الدراسة الاعتداءات الإسرائيلية على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967. خلال الفترة 1967–2019.

وهذا الكتاب هو في أصله رسالة ماجستير. يضم تمهيداً يتناول حقوق المرأة في القانون الدولي الإنساني وأربعة فصول: يتناول الفصل الأول الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة على حياة المرأة: ويتناول الفصل الثاني امتهان الاحتلال الإسرائيلي لكرامة المرأة الفلسطينية وتعذيبها في سجون الاحتلال: فيما يتناول الفصل الثالث معاناة المرأة بسبب الحصار والحواجز العسكرية الإسرائيلية: أما الفصل الرابع فيتطرق إلى أثر انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد العائلات الفلسطينية على المرأة.

ISBN 978-9953-572-94-9



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

